المعـاهدة النووية

الفترة من ١/١ ٢٠٠٠

حتى يونية / ٢٠٠٠

إعـداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

المعاهدة النووية

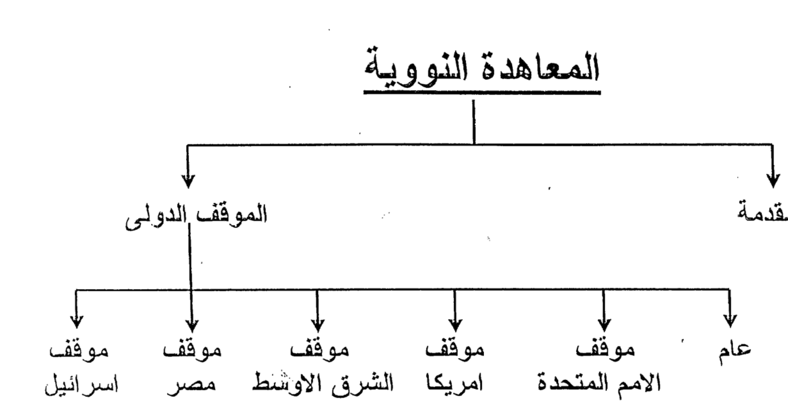
الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى

يونيه /٢٠٠٠

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


المعاهدة النووية
مقدمة
الموقف الدولى
عام
موقف الامم المتحدة
موقف امريكا
موقف الشرق الاوسط
موقف مصر
موقف اسرائيل

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – الوفد – العالم اليوم – الشرق الأوسط – الحياة ٢٠٠٠

ثانيا: المجلات

مجلة السياسة الدولية ٢٠٠٠

مجلة الاهرام العربي ٢٠٠٠

ثالثا: الكتب

١– مختارات اسرائيلية اميلى لاندو ع/٦٥ – مايو/٢٠٠٠

٢– ملف الاهرام الاستراتيجى محمد عبدالسلام ع/٦٦ – يونيو/٢٠٠٠

مقدمة

المعاهدة النووية

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	لاخلاص من خطر السلاح النووى	باتريك سيل	الحياة	١٣٦٤٤	٢٠٠٠/٦/٢٠	١

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعي : مقدمة
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : باتريك سيل
رقم العدد : ١٣٦٤٤
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٢٠

لا خلاص من خطر السلاح النووي!

باتريك سيل *

■ يحلم الكثيرون من العرب بشرق اوسط خال من الأسلحة النووية. من الأمثلة على ذلك مساعي مصر منذ سنين لاقناع اسرائيل، وهي حتى الآن الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي (١٩٧٠) - المساعي الفاشلة كما هو معروف.

يبلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة ١٩٧ دولة، ورفضت التوقيع اربع دول هي اسرائيل والهند وباكستان وكوبا. والواقع ان اسرائيل تواصل العمل على تقوية برامجها النووية (اضافة الى البيولوجية والكيماوية)، فيما قامت الهند وباكستان خلال السنتين الماضيتين بعدد من التجارب في المجالين النووي والصاروخي.

وتبين كل المؤشرات اننا ازاء موجة جديدة من التركيز على السلاح النووي وأنظمة الايصال البعيدة المدى. والواضح ان العالم لن يتخلص قريباً من أسلحة الدمار الشامل، بل يرجح ان يشهد القرن الحالي، خلافاً لآمال غالبية البشر، انتشاراً اكثر لهذه الأسلحة من القرن الماضي. لننظر الى هذه التطورات الأخيرة:

١) أجرت الولايات المتحدة أوائل الشهر الجاري تجربة لاعتراض وتدمير صاروخ بعيد المدى. وفشلت التجربة التي كلفت مئة مليون دولار. لكنها لم تكن سوى التجربة الثالثة من سلسلة من ١٩ تجربة هدفها في النهاية اقامة نظام دفاعي ضد صواريخ تحمل أسلحة الدمار الشامل. وانفقت الولايات المتحدة على هذا المشروع خلال العقدين الأخيرين نحو ٥٠ بليون دولار، ويتوقع ان تنفق مبلغاً مساوياً قبل اكمال المشروع.

٢) أثارت التجربة قلقاً عميقاً لدى حلفاء اميركا الأوروبيين، كما دانتها فورا روسيا والصين (اضافة الى اتحاد العلماء الاميركيين) باعتبارها تشكل تهديداً للتوازن الاستراتيجي الذي نجح في الحفاظ على السلام بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، ولا يزال الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي للسيطرة على التسلح.

٣) أعلنت ايران، ايضاً خلال الشهر الجاري، نجاحها في تجربة صاروخها «شهاب ٣». وهو صاروخ من مرحلة واحدة مداه ١٣٠٠ كلم، وهو يعمل بالوقود السائل ويحمل رأساً حربياً زنته ٨٠٠ كلغ. وتم تصنيع الصاروخ في ايرن بمساعدة تقنية من كوريا الشمالية وروسيا والصين.

اضافة الى ذلك تثير التكهنات عن محاولة ايران تطوير سلاح نووي قلق اسرائيل والولايات المتحدة. وتقدر الاستخبارات الغربية ان ايران ستحصل ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على سلاح نووي ووسيلة للايصال البعيد المدى.

٤) أشارت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية اخيراً الى تقارير عن تجربة اسرائيلية في المحيط الهندي لاطلاق صاروخ «كروز» من غواصة المانية الصنع من طراز «دلفين». اذا صحت التقارير فهي تعني امتلاك اسرائيل القدرة على توجيه «ضربة انتقامية» اثر اي هجوم على أراضيها بأسلحة الدمار الشامل. وتشمل ترسانة اسرائيل الدفاعية/الهجومية القنابل النووية مع ايصالها بطائرات «اف ١٦ إي» الأميركية الصنع، وصواريخ «اريحا» المتوسطة المدى، ونظام «السهم» الصاروخي المضاد للصواريخ الذي يجري تطويره بتمويل أميركي - والآن ايضاً صواريخ «كروز» التي تطلق من البحر.

الدفاع ضد الصواريخ يمكن ان يقود الى حرب

قادت الولايات المتحدة حتى الآن العالم في السعي الى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأعلن بيل كلينتون ان هذا من بين الأهداف الأهم لرئاسته. لكن المفارقة هي ان محاولات الولايات المتحدة انشاء نظام مضاد للصواريخ - اضافة الى مساعدات أميركا لبرنامج اسرائيل التسلحي - قد تشكل الدافع الأكبر لانتشار اسلحة الدمار الشامل، ما يهدد أمن الولايات المتحدة نفسها واستقرار النظام الدولي. الاحتمال هو ان انظمة الدفاع ضد الصواريخ لن تطلق سباقا جديدا للتسلح فحسب بل تهدد باشعال الحرب. ويرى كثير من الخبراء ان أميركا، بتفوقها الردعي والاستباقي الساحق، لا تحتاج الى هذا النوع من الأنظمة لحماية نفسها او حلفائها.

ومن الصعب تصور هجوم نووي على الولايات المتحدة أو القوات الأميركية في الخارج من قبل روسيا أو الصين أو ما تسميه الدعاية الأميركية والاسرائيلية «الدول المارقة»، مثل كوريا الشمالية أو ايران، لأن هذه الدول ستواجه بالمقابل تدميرا فوريا شاملا.

من هنا يبدو أن اندفاع أميركا الى اقامة النظام المضاد لا ينبع من أي خطر حقيقي خارجي بقدر ما من الضغوط السياسية الداخلية. وكان المرشحان الرئاسيان جورج بوش الابن وآل غور اعلنا تأييدهما لنظام الدفاع ضد الصواريخ، كما عبّر الكونغرس عن دعمه المتحمس له. والواقع ان غور لا يستطيع تحمل الكلفة الانتخابية المترتبة على عدم دعمه النظام، بعد ما اعلن بوش تأييده انشائه. بالمقابل أبدى كلينتون طيلة رئاسته تحفظا محمودا على الفكرة. وعارض كلينتون «قانون الدفاع الوطني ضد الصواريخ»، لكن تصاعد خطر الصواريخ من كوريا الشمالية دفعه في تموز (يوليو) من السنة الماضية الى التوقيع على القانون.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	باتريك سيل
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــدد :	١٣٦٤٤
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٦/٢٠

خطر كوريا الشمالية

تثير كوريا الشمالية قلقاً عميقاً لدى الولايات المتحدة واسرائيل بسبب بيعها تقنيات الصواريخ، اضافة الى صواريخ كاملة الصنع، الى بعض دول الشرق الأوسط. ويعتقد الخبراء ان تقنيات صاروخ المرحلة الواحدة «نو دونغ ١» تشكل أساس «شهاب ٣» الايراني». وكانت كوريا الشمالية جربت بنجاح قبل سنتين صاروخا من مرحلتين من طراز «تيبو دونغ».

وينص «قانون الدفاع الوطني ضد الصواريخ» على ان «سياسة الولايات المتحدة هي أن تنشر، حالما يمكن ذلك تقنيا، نظاما فاعلا للدفاع الوطني ضد الصواريخ قادر على حماية أراضي الولايات المتحدة من هجوم صاروخي محدود».

وأعلن الرئيس كلينتون بعد التوقيع على القانون انه سيقرر هذا الصيف اذا ما كان سيأمر بتطوير ونشر النظام، وذلك على ضوء اعتبارات أربعة:

- مدى التهديد الصاروخي للولايات المتحدة وحلفائها.
- الكلفة الكاملة للمشروع.
- تأثير التطوير والنشر على النظام العالمي للسيطرة على التسلح، وخصوصا على العلاقات مع روسيا والصين.
- الامكانية التقنية لنظام كهذا.

ويعتقد ان فشل التجربة الأخيرة يعطي كلينتون ذريعة لترك القرار الى خلفه في البيت الأبيض. لكنّ المتوقع من الخلف، أيا كان، الانطلاق الى التنفيذ لأن انصار النظام نجحوا في اقناع الرأي العام بالحاجة اليه.

ورغم ان النظام موجه في شكل خاص نحو كوريا الشمالية، وربما أيضا ايران والعراق، فالارجح ان رد الفعل العدائي من روسيا أو الصين سيؤدي الى زعزعة التوازن الاستراتيجي الدولي.

انتكاسة للسيطرة على التسلح

العقيدة الدفاعية التي ضمنت الاستقرار الاستراتيجي خلال الحرب الباردة كانت «الدمار الأكيد للطرفين»، أي ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ادركا أن الهجوم من أي منهما على الآخر سيأتي بالدمار الى الطرفين نظرا لقدرتهما على توجيه ضربة انتقامية شاملة.

وكانت هذه العقيدة الأساس لعدد من الاتفاقات الرئيسية، مثل «معاهدة حظر انتشار السلاح النووي» (١٩٧٠)، ثم، وعلى الأخص، «معاهدة حظر الصواريخ المضادة» (١٩٧٢) التي اصبحت حجر الأساس للسيطرة على الأسلحة الاستراتيجية خلال الحرب الباردة.

ومنعت المعاهدة الأخيرة كلا من الطرفين من نشر الأنظمة المضادة للصواريخ التي تخفض قوة الردع لدى الطرف الآخر. ويوجه المخطط الاميركي لنشر نظام من هذا النوع تهديد مباشرا الى هذه المعاهدة.

وعندما انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي اتفقت واشنطن وموسكو بعد زوال العداء بينهما على القيام بتخفيضات كبيرة لترسانتيهما النووية. وكانت المعالم الرئيسية لهذه المرحلة ما يلي:

- في ١٩٩١ حددت «معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الاولى» («ستارت ١») ترسانة كل من الطرفين بستة آلاف رأس حربي، أي نحو نصف ما كانت عليه في ذروة الحرب الباردة.
- في ١٩٩٣ واصلت «ستارت ٢» التخفيض لتحدد الترسانة النووية بما بين ثلاثة الاف الى ثلاثة الاف وخمسمئة رأس حربي لكل من الطرفين.
- في ١٩٩٧ الزم الرئيس كلينتون ورئيس روسيا وقتها بوريس يلتسن بلديهما بالبدء بالتفاوض على «ستارت ٣» مباشرة بعد اقرار البرلمان الروسي معاهدة «ستارت ٢». الهدف المعلن من «ستارت ٣» كان خفض ترسانة كل طرف الى ما بين ألفين والفين وخمسمئة رأس حربي.

واذ أقر برلمان روسيا «ستارت ٢» في نيسان (أبريل) الماضي فقد حذرت موسكو من انها ستتراجع عن هذه المعاهدة اذا لم تلتزم واشنطن «معاهدة حظر الصواريخ المضادة»، أو اذا نشر حلف شمال الاطلسي أسلحة نووية في الدول القريبة من روسيا التي انضمت حديثا الى الحلف. بكلمة أخرى، لا يتوقع من روسيا الموافقة على المزيد من الخفض لقواتها النووية - بل انها قد ترفع من درجة تأهب قواتها الحالية - ما لم تتراجع الولايات المتحدة عن نظامها المزمع الذي ينتهك معاهدة حظر هذا النوع من الصواريخ.

واذا لم تكن الصين مشاركة في معاهدة حظر الصواريخ المضادة فان المشروع الأميركي يثير قلقها الشديد، اذ ترى بكين ان ميزان القوى في شمال شرق أسيا سيميل ضدها اذا نشرت أميركا نظامها المزمع في اليابان أو تايوان. والمرجح ان ترد الصين على ذلك بتوسيع ترسانتها النووية، ما سيدفع الهند الى القيام بالمثل. عندها ستجد باكيستان ان عليها مجاراة غريمتها التقليدية، ويشهد العالم سباقا جديدا للتسلح. لكن اكثر ما تخشاه الصين ان التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وتايوان سيشجع الأخيرة على التحرك نحو الاستقلال، ما يشكل تدخلا اميركيا في شؤون السيادة الصينية. ويرى بعض المراقبين ان هذا يحمل خطر حرب بين الصين وتايوان يمكن ان تشارك فيها الولايات المتحدة.

ورغم اصرار واشنطن على أن مشروعها لا يستهدف روسيا والصين، بل كوريا الشمالية وربما اعداء محتملين في الشرق الأوسط فان موسكو وبكين لا تبديان اقتناعاً كبيراً بذلك. والحقيقة ان نظاماً مضاداً للصواريخ مثل الذي تزمع واشنطن نشره يوجه تهديدا الى الاستقرار الاستراتيجي بين الدول النووية الرئيسية الخمس - روسيا وأميركا والصين وبريطانيا وفرنسا. وما دامت هذه الدول تعتمد لأمنها على الردع النووي فان للمحافظة على الإستقرار فيما بينها اهمية لا تقل عمّا كان لذلك أثناء الحرب الباردة.

* كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الاوسط.

الموقف الدولى : عام

المعاهدة النووية

الموقف الدولى : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	وزير خارجية التشيك : تؤيد مبادرة الرئيس مبارك	سامح عبد الله	الاهرام	٤١٣٢١	٢٠٠٠/١/٢٤	٣
٢	التسلح النووى وموقف الدول الكبرى	خالد بن قفة	العالم اليوم	٢٨٣١	٢٠٠٠/٥/١٨	٥

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : سامح عبد الله
الموضوع الفرعى : الموقف الدولى : عام	رقم العـــــدد : ٤١٣٢١
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١/٢٤

وزير خارجية التشيك فى حوار مع «الأهـرام»

نؤيد مبادرة الرئيس مبارك لجعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية

اكد يان كافان وزير الخارجية التشيكى تأييد بلاده لمبادرة الرئيس مبارك لايجاد منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الاوسط لأنها ـ على حد قوله ـ تساعد على خفض التوتر وتعزيز الثقة المتبادلة فى المنطقة وقال .. إن بلاده أيدت المبادرة فى الاجتماع الرابع والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأعرب الوزير التشيكى عن تقديره الكبير للدور المصرى فى عملية السلام الذى ينشط خاصة فى الأوقات الصعبة دعما للعملية السلمية.

اجرى الحوار

سامح عبد الله

وقال الوزير فى حوار للأهرام: ان توسع حلف الاطلنطى شرقا يهدف لنشر الاستقرار الذى تتمتع به اوروبا الغربية منذ الحرب العالمية الثانية فى باقى ارجاء القارة، مشيرا الى ان روسيا تعد مكونا اساسيا فى منظومة الامن الاوروبى، وان عزلها سيكون له اثر سلبى على استقرار الامن فى القارة.

وتحدث الوزير عن رؤيته المستقبلية للقارة الأوروبية فى ضوء الصراعات المسلحة التى تشهدها القارة حاليا، فقال ..انه يتوقع بحلول عام ٢٠١٠ ان تكون هذه الحروب قد انتهت ، وان تكون اوروبا قد تعلمت منها ما يكفى لعدم تكرارها .

وقال المسئول التشيكى ان احتمالات وجود صراع مسلح فى جمهورية مونت نيجرو اليوجوسلافية قائما ولكنه اعرب عن اعتقاده بان المنطق سينتصر فى النهاية حين تبدا اجراءات اقامة علاقات جديدة بين مونت نيجرو وصربيا، ولن تكون هناك حاجة للحرب.

الوزير التشيكى الذى يزور القاهرة منذ يوم السبت الماضى لاجراء مشاورات مع المسئولين المصريين تستهدف دعم التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى ومناقشة عدد من القضايا الاقليمية والدولية، وتضمن برنامج الزيارة ايضا توقيع اتفاقيتين لتيسير دخول الدبلوماسيين والمسئولين للبلدين بدون فيزة والتعاون بين المعهد الدبلوماسى فى القاهرة ومثيله فى براج.. وخلال زيارته كان هذا الحوار..

سيادة الوزير.. حتى ١٠ سنوات مضت تقريبا ، كانت اوروبا مقسمة وتعانى من حرب باردة ، ولكن الامور كانت مستقرة الى حد ما، أما الآن فإن القارة التى تخلصت من التقسيم والمواجهة تشهد صراعات مسلحة وحروبا فى يوجوسلافيا والشيشان .. كيف ترى اوروبا بعد ١٠ سنوات من الآن؟

ـ أوروبا تتكامل وتتوحد، ولكن مع الحفاظ على الشخصية القومية لدولها، اتوقع أنه بحلول عام ٢٠١٠ ستكون اوروبا قد تعلمت من الصراعات التى اشرت ، اليها واتوقع ان تهدأ هذه الصراعات ايضا. وسوف تكون اوروبا عندئذ مستعدة اكثر للتعامل مع المخاطر التى تعوق تقدمها وفى كل الاحوال فإن اوروبا لن تكون قلعة محصنة مغلقة على اهلها ، ولكنها ستمد جسورا نحو المتوسط ونحو مناطق اخرى فى العالم.

●● ما هى المناطق الاخرى فى اوروبا التى يحتمل تعرضها لمشاكل توتر وحروب خلال السنوات القادمة؟ هل مونت نيجرو ضمن هذه المناطق؟ وما هى الطريقة المثلى التى يجب على اوروبا اتباعها لمواجهة هذه المشاكل؟

توسيع عضوية الناتو يدعم الاستقرار فى شرق أوروبا.. وعزل روسيا يهدد الأمن الأوروبى

■ نحن نرى ان هناك مرحلة جديدة فى اكثر بقاع القارة سخونة ـ يوجوسلافيا السابقة ـ بعد انتهاء الصراع المسلح فى كوسوفا، ونعتقد ان الوقت قد حان لبدء علاقات جديدة بين مختلف الكيانات البلقانية ، ومن المؤكد ان الرعب الذى صاحب الحروب الاخيرة هو سبب كاف لعدم تكرارها ، كما ان وجود القوات الدولية فى المنطقة هو ضمان ايضا لذلك كذلك الدعم الذى يقدمه المجتمع الدولى للمنطقة.

اما احتمالات وجود صراع فى مونت نيجرو فهى قائمة،ولكنى اعتقد ان المنطق سينتصر فى النهاية حين تبدأ اجراءات اقامة علاقات جديدة بين مونت نيجرو وصربيا ، وبالتالى فلن تكون هناك حاجة لاستخدام القوة لحل هذه المسالة.

السؤال يحمل تبسيطا للاتحاد الاوروبى وحلف الاطلنطى ، فلا يمكن القول ان توسع الناتو هو تحرك اوروبا الغربية عسكريا ، وان الاتحاد الاوروبى يتحرك اقتصاديا . حلف الاطلنطى يعد اكثر من تحالف لقوات مسلحة تحت قيادة واحدة، وقد تجاوز الاتحاد الاوروبى مسالة السوق المشتركة منذ زمن بعيد. ان الاهمية الاولى للحلف والاتحاد هى ذات طبيعة سياسية ، كلتا المؤسستين لعبت دورا مهما فى اوروبا فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ليس فقط للدفاع عن القيم الديمقراطية خلال الحرب الباردة ضد الشيوعية ، ولكن للحفاظ على الاستقرار فى القارة ، ومنع اى حروب من الاندلاع فى الجزء الغربى من القارة. وبعد التغيرات التى حدثت فى شرق ووسط اوروبا، فإن هذه المنطقة المستقرة ويجب ان تنتشر وتتحرك نحو الشرق، وبالمقارنة بتوقعاتنا

فى عام ١٩٨٩ فإن عملية العودة لاوروبا تسير حاليا ببطء ملحوظ ويعد من دواعى رضانا ان جمهورية التشيك كانت من اول ٣ دول تنضم لحلف الاطلنطى ونتمنى ان ننضم قريبا للوحدة الاوروبية ، ونعتقد ان عددا من الدول المهتمة سوف تنضم للناتو والوحدة الاوروبية مستقبلا، ويوجد الآن ٩ دول اعلنت عن رغبتها فى الانضمام للحلف وهى : سلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا ومقدونيا اليوجوسلافية السابقة والبانيا ، اما الحدود فإن اوروبا محددة جغرافيا، وسوف تتغير حدود الوحدة الاوروبية بمرور الوقت، وكل دولة تحترم مبادىء الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وحكم القانون يمكن ان تتقدم للانضمام للاتحاد.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سامح عبد الله
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولى : عام	رقم العدد :	٤١٣٢١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٢٤

وفى هذا الاطار هل تعتقد ان عزل روسيا يمكن ان يشكل تهديدا للأمن الاوروبى؟

- روسيا تعد مكونا اساسيا في منظومة الامن الاوروبى. وعزلها سيكون له اثر سلبى على استقرار الامن الاوروبى وبالتالى فإن وجود روسيا ضمن منظومة التعاون الدولى مهم ليس فقط لعلاقته بالموقف العام فى القارة الاوروبية لكن ايضا لعلاقته بعمليات الاصلاح التى تتم داخليا هناك، وبعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التى ستتم هناك هذا العام وستدور حول قضايا داخلية ومدى التقدم نحو ايجاد حل للمشكلة الشيشانية ، فمن المتوقع ان ينشط الدور الروسى الفعال فى مجال التعاون الدولى وهذا سيكون فى مصلحة روسيا وجميع الدول الاوروبية بما فى ذلك جمهورية التشيك.

●● لننتقل لعملية السلام في الشرق الاوسط التى على وشك الوصول لمحطتها النهائية .. ما هى الحلول التى تقترحها لمشاكل مثل الدولة الفلسطينية والقدس واللاجئين؟

■ هذه المشكلات يجب ان تحل من خلال المفاوضات البناءة والتى تتطلب الثقة المتبادلة والمرونة ، وجمهورية التشيك تساند عملية السلام فى الشرق الاوسط المبنية على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام الذى نعتقد انه ضرورى. تساند جمهورية التشيك ايضا حلا سلميا يضمن السلام والاستقرار لكل الاطراف المعنية دون استثناء، كما ترحب بالتطورات الايجابية الاخيرة فى المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتى اسفرت عن توقيع اتفاق شرم الشيخ فى مصر ، ونحن ايضا سعداء بالمفاوضات التى بدأت بين سوريا واسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة.

ونحن نعتقد ان المناقشات حول السلام الشامل لن تكون سهلة لانها تتضمن عددا كبيرا من القضايا المعقدة والحساسة المتعلقة بالارض والقدس والامن والحياة، ويهمنى تاكيد ان جمهورية التشيك لا تساند عملية السلام قولا فقط ولكن بالفعل ايضا عن طريق مشاركتها فى المفاوضات متعددة الاطراف الخاصة بالتعاون الاقتصادى والمياه كما تقدم جمهورية التشيك مساعدات مالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويهمنى فى هذا الاطار ان اشيد بالدور الكبير الذى تلعبه مصر فى دعم المفاوضات ، ولقد ساعدت الاتصالات المستمرة لمصر مع اطراف النزاع على توفير جو هادئ وبناء خاصة فى اللحظات الحرجة.

●● كيف ترون المبادرة المصرية التى اعلنها الرئيس مبارك لايجاد منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط؟

■ ان مسالة نزع السلاح النووى تعد من أولويات السياسة الخارجية لبلادنا ، وتراقب جمهورية التشيك بشكل ثنائى وجماعى كل الانشطة التى تدور فى هذا الاطار باهتمام شديد لاننا نعتقد ان ذلك من شانه خفض التوتر وتعزيز الثقة المتبادلة ، وقد صوتت جمهورية التشيك فى الاجتماع الرابع والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة مع الاجماع الدولى على الاقتراح المصرى باقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الاوسط ،وجمهورية التشيك مهتمة للغاية بمبادرة الرئيس مبارك الهادفة لاقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط ونعتقد ان التطورات الايجابية الحادثة حاليا فى عملية السلام سيكون لها اثر ايجابى على المناقشات فى هذا الاطار باعتبار ان هذا الامر مرتبط بالتوصل لسلام شامل ونهائى لمشكلة الشرق الاوسط.

●● كيف تصفون علاقاتكم مع سلوفينيا حاليا؟ وهل تعتقدون ان الانفصال كان قرارا حكيما؟

■ علاقتنا مع سلوفينيا فى افضل حالاتها منذ الانفصال، والحكومة الحالية ازالت معظم العوائق السياسية التى تبعد سلوفاكيا عن الاتحاد الاوروبى اطلنطى، وتبدى جمهورية التشيك اهتماما خاصا بتطوير العلاقات مع سلوفاكيا فى كل المجالات وتحاول الوصول بهذه العلاقات لمستويات اعلى من المستويات التقليدية مدفوعين بالعلاقات التاريخية بين البلدين والروابط بين الشعبين التى لا مثيل لها مع اى دولة اخرى، تساند بقوة محاولات سلوفاكيا للانضمام للاتحاد الاوروبى وحلف الاطلنطى.

ولكن لا يوجد رد فاصل حول ما اذا كان الانفصال قرارا حكيما ام لا ، فقد ادى الانفصال لزيادة الثقة بالنفس لدى السلوفاك وادى ذلك بالتبعية لتحسين العلاقات مع التشيك ، ولكن على الجانب الآخر أثر الانفصال سلبيا على الروابط الاقتصادية التى كانت قائمة قبل الانفصال ،واثر ذلك بشكل سلبى على النمو الاقتصادى فى كلتا الدولتين.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد بن قفة
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : عام	رقم العـــــــدد :	٢٨٣١
المصــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٨

التسلح النووى وموقف الدول الكبرى

خالد عمر بن قفه

تطالب عدة دول بخفض التسلح النووى على اعتبار ان ذلك يقلل من المخاطر الناجمة عن صراع الاقوياء، غير ان هذه المطالبة تأتى فى الغالب من الدول الضعيفة، اما بالنسبة للأخرى المشتركة فى النادى النووى فإنها تعمل من أجل عدم توسيعه لدول أخرى، وقد لاحظنا ذلك فى ردود الدول الغربية على التجارب النووية لكل من الهند وباكستان مع اختلاف التعامل بينهما وتقدير الخطر الناجم منهما، ما يعنى ان تقييم المخاطر النووية يرتبط اصلا بالتحكم فى مصير من لا يملكون السلاح، هذا مع الاخذ فى الاعتبار ان هناك محاولات دولية جادة لتقليص السلاح النووى والتقليل منه وانهاء السباق مثلما جرى منذ أيام حين وافق مجلس الدوما الروسي على ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الامريكية، وأعطى بذلك دعما للرئيس الروسى المنتخب «بوتين».

ويمثل خفض التسلح النووى فى دول العالم ـ الأخرى أى غير الدول الكبرى ـ شيئا وهميا، لانه اذا كانت اكثرية تلك الدول لا تملك هذا السلاح فكيف تخفضه؟ انها ببساطة تعمل على الابتعاد عن استعمال القوة، أو التحضير لمستقبل من باب التغير الذى يمكن ان تظهر من خلاله دول اخرى قوية، وهذا يعنى الادراك التام لخطورة التسلح النووى، غير ان هذا الادراك لا يحول دون تمركز القوة فى أيدى فريق من دول العالم، هى التى تقرر أمن العالم، وعلى هذا الصعيد ترفع شعار خفض التسلح النووى، لكنها فى الوقت ذاته تمارس مزيدا من التجارب آخرها ما قامت به فرنسا منذ ثلاث سنوات تقريبا فى المحيط الهادى وقوبل برد فعل عالمى، لم يؤثر على استمرارية التجارب، وهكذا تبدو الدول القوية متناقضة فى أطروحاتها سواء بالنسبة للعمل من أجل الاحتكار، أو لمنع الأخرين بأساليب مختلفة.

موقف الدول الكبرى

من ناحية أخرى فإن القول بشمولية العولمة يتناقض مع التسلح النووى، فإذا كانت ملايين البشر تنتظر حدوث تغير فى مواقف الدول الكبرى من ناحية توقيف السباق من اجل القوة، وما يتبعها من تجارب، وهذا طبقا لمصير العولمة، فإن الدول الكبرى لا يهمها ردود أفعال المستضعفين، وان كانت تتخوف فى الوقت ذاته من ردود أفعال شعوبها التى ترتبط أساسا بتجربتها التاريخية إبان الحروب الماضية ومنها الحربين العالميتين، إذ باستثناء بعض الاصوات ذات الضمير الحى، لم يتم التفاعل مع مأساة اليابان حين ألقيت عليها القنابل، وهذا يعنى ان حسابات الدول الكبرى تختلف عن أهداف دول العالم الاخرى، وقد يكون ذلك امرا طبيعيا لاختلاف المصالح مع ان التسلح النووى يرتبط بوضع العالم أجمع، ولا تخص تداعياته ولا نتائجه السلبية دولة دون أخرى، فهو فى خطورته يتعدى مجال الدولة الواحدة ليؤثر سلبا على المحيط كله.

خفض التسلح

واذا كان خفض التسلح النووى هدفا يرجى تحقيقه، فان الاساليب المختلفة والدعوات المتعددة تحول دون تحقيقه، لأنه من غير المعقول ان ترفع الدول الكبرى شعار خفض السلاح النووى فى حين تواصل تجاربها على أكثر من موقع، منتظرة تحقيق أهدافها من ناحية جعل النادى النووى محتكرا للعناصر المشتركة فيه فى الوقت الرهن، ويعود سبب الاحتكار الى تلك الرؤية السياسية ذات الطبيعة العنصرية من ناحية الخوف من الآخر على مستوى الجنس أو الدين أو اللغة، ويمثل الخوف من الدين العامل الاكبر كما هو الحال بالنسبة للصراع بين المسلمين وغيرهم من الأمم الاخرى، والهجمات المتواصلة على كل من العراق، وايران ليبيا وباكستان على وجه الخصوص تعطينا صورة إجمالية على ما يواجهه العالم من احتكار لطبيعة السلطة والقوة.

من ناحية أخرى فإنه فى كثير من الاحيان يتم ربط المحاولات التى تبذل على صعيد التغيير الداخلى فى بعض الدول العربية باحتمالات البحث عن القوة النووية، واعتبار تلك تهمة تتطلب تدخلا دوليا، ولنا فى تجربة الجزائر فى انتخابات 1991 خير مثال حين وجهت اليها تهمة انشاء مصنع للسلاح النووى فى «عين وسارة» على مقربة من العاصمة، وبمجرد إبعاد الاسلاميين تم اسقاط التهمة، وعلى نفس السياق جاءت الاتهامات التى وجهت إلى مصر والسودان وليبيا، وغيرها من الدول الاخرى، وباختصار فإن كل محاولة تبذل من أجل تغيير الوضع ولا تكون متقاربة مع الرؤية الغربية لتوجيه العالم، يتم توجيهها بشكل لم ينتظرا على صعيد العلاقات الدولية.

هدف نبيل

أمن العالم كله يرتبط بمدى التقليل من المخاطر التى تواجه البشرية سواء على مستوى البيئة، أو على مستوى العلاقات الإنسانية من ناحية العدل فى التعامل أولا، والبحث عن سبل كفيلة بتعاون مشترك لمواجهة المحن والصعاب ثانيا، والاعتراف الجماعى بحق العيش للجميع بعيدا عن احتكار القوة، أو إبادة الجنس البشرى ثالثا، والتقليل من تلك المخاطر يبدأ بلا ريب من خفض التسلح النووى وهذه لتحقيقها لابد من الانتظار زمن أطول، أى الى ان تعود النظريات الكبرى والفلسفات والقيم التى يلتقى حولها الجنس البشرى، ومنها النظرة الى مسألة القوة وطبيعة السلطة فى عالم اليوم.

وبعيدا عن الآمال والطموحات، وحتى اللهفة الحارقة فى تحقيق نوع من العدل، أو التكيف مع الظروف الجديدة، فإن القول بخفض التسلح النووى بين الدول الكبرى لا يعنى انتهاءه، لكنه يقلل من المخاطر التى يواجهها العالم أجمع، وفيه تتساوى الدول الضعيفة مع الدول القوية، ومهما يكن فإن الامر يتعلق بنقاش بين الكبار، كلما استطاعوا الوصول الى نتائج مشتركة قلت المخاطر عن البشرية، ومع ذلك كله فإن الخطر يبقى قائما بالنسبة للذين ليسوا أعضاء فى النادى النووى، لذا فإن خفض التسلح هدف نبيل ان تحقق وارتبط بتغير فى المواقف الدولية، اما ما عدا ذلك فهو مجرد تسليم بالأمر الواقع، او انتظار لحصول معجزة خارج العرف البشرى.

موقف الامم المتحدة

المعاهدة النووية

الموقف الدولى : موقف الامم المتحدة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قبل بدء مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى فى الامم المتحدة	عمرو عبد السميع	الاهرام	٤١٤١١	٢٠٠٠/٤/٢٣	٦
٢	مواجهات ثنائية وعالمية تهيمن على اليوم الاول	الجريدة	الاهرام	٤١٤١٤	٢٠٠٠/٤/٢٦	٩
٣	تقدم محدود لمنع الانتشار النووى	محمد عبد السلام	ملف الاهرام الاستراتيجى	٦٦	يونيو ٢٠٠٠	١٠
٤	جدل حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	مصطفى عبد اللة	الاهرام	٤١٤٥٦	٢٠٠٠/٦/٧	١٣

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عمرو عبد السميع
الموضوع الفرعى :	موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٤١٤١١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢٣

قبيل بدء مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى فى الأمم المتحدة

رئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة لـ«الأهرام»:

المؤتمر يخصص وقتا محددا لمناقشة ومراجعة الموقف النووى فى الشرق الأوسط

قبيل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة السادس لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووى ادلى السفير احمد ابو الغيط رئيس وفد مصر الدائم فى المنظمة الدولية والمكلف برئاسة وفد مصر لدى مراجعة الاتفاقية بحديث شامل للأهرام حول هذا المؤتمر، والقضايا المتعلقة به. وفيما يلى نص الحوار:

أجرى الحوار فى نيويورك:

د. عمرو عبد السميع

□□ يعقد فى نيويورك غدا الاثنين (٢٤ ابريل) ولمدة أكثر من ثلاثة اسابيع فى الأمم المتحدة، المؤتمر السادس لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووى.. ما هو تقويمكم لهذه المرحلة التى وصل إليها الجهد الدولى فى هذا الإطار، وما هو الموضوع الأساسى الذى يتناوله هذا المؤتمر؟

● بداية، اريد ان اوضح بعض مفاهيم منع الانتشار النووى، والتى تعنى منع دخول دول جديدة إلى مجال التسليح النووى، وطبيعة تحرك العالم، والمجتمع الدولى فى هذا المجال، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. فنحن نعرف ان علم الحرب، وشكل الصراع الدولى، تغير الى حد كبير، فور تفجير القنبلتين الذريتين الامريكيتين فى ٦-٩ اغسطس عام ١٩٤٥، عندما هاجمت القاذفات الأمريكية (ب ٢٩) مدينتى هيروشيما، ونجازاكى، وبهذا الحدث دخل العالم مجالا جديدا مرعبا، اضاف عناصر رئيسية للصراعات الدولية - كما ذكرت - لم تك موجودة قبلا. وتتابعت التطورات - بعد ذلك - بدخول السوفيت المجال الذرى، ثم بدء سباق التفجيرات الهيدروجينية بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى.

وقد استشعر العالم - فور بدء هذا السباق، والذى ربما استمر حتى سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة - أن البشرية تواجه أخطارا جساما لا ينبغى السكوت عليها واسرعت الجمعية العامة للامم المتحدة فى يناير ١٩٤٦ - أى بعد اقل من خمسة اشهر على تفجيرات هيروشيما ونجازاكى - إلى إنشاء هيئة الطاقة الذرية الدولية، والتى طلب منها تقديم مقترحات لتصفية الأسلحة الذرية، والتركيز على استخدام الذرة من أجل السلام، وفى الأهداف والمجالات السلمية. وكلنا - أو على الاقل الذين تخصصوا فى متابعة هذه التطورات - يعلم ان الكثير من المقترحات قدمت منذ عام ١٩٤٦، للسيطرة على موضوعات الطاقة الذرية، ومنع استخدامها فى الحرب.

□□ كل التطورات - فى مجال الأسلحة النووية - منذ عام ١٩٤٦ تؤكد فشل الجهود الدولية لاحتواء هذا الخطر.. كيف تفسرون هذا الفشل؟

● خطورة المسألة هى ان اطلاق الجنى النووى من القمقم جعل السلاح النووى معروفا للجميع كنظرية علمية تطبيقية، ومع ذلك فقد مضى الجهد الدولى يحاول الامساك بالموقف، ووقف التدهور، فأنشئت وكالة الطاقة الذرية الدولية وتبع ذلك محاولة تنظيم وتشريع التطور النووى وفشلت هذه المحاولة ليس فقط فى منع انضمام اطراف جديدة الى مجال التسلح النووى، ولكن - ايضا - لم تنجح فى معالجة المخزون المتعاظم منها، عبر عقد من الزمن لدى الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا (التى كانت قد انضمت الى هذا النادى النووى منذ عام ١٩٥٢). وقد اسرعت فرنسا الى محاولة الانضمام للنادى النووى عام ١٩٦٠، وتلتها الصين فى التفجير الشهير (اكتوبر ١٩٦٤). وبهذا تمكنت الدول الخمس الكبرى - عندئذ - من تشكيل ما يسمى بالنادى النووى، وقد ادى ذلك الى تعاظم الاحساس بالخطر النووى، وبخاصة اذا ما انضمت دول اخرى، او سعت للانضمام الى هذا النادى، مثلما حدث - فعلا - بعد ذلك.

وهكذا بدات سلسلة من الأفكار والمقترحات الدولية، بعضها خاص بمنع الانتشار، وبعضها خاص بمنع إجراء التجارب فى البحار والمحيطات، واخيرا منع وضع الاسلحة النووية فى مواقع ثابتة بقاع البحر، وغير ذلك من تطورات، حتى وصلنا الى عام ١٩٦٨، عندما اسفرت هذه المفاوضات الممتدة - ربما على مدى عشرة اعوام او خمسة عشر عاما سابقة - على الاتفاق على معاهدة رئيسية فى مجال السيطرة على السلاح النووى، ونزعه، سميت بمعاهدة منع الانتشار النووى.

تمييز!

□□ ربما من خلال هذا العرض التاريخى نكون قد وضعنا يدنا على اساس الخلل، وهو ان المعاهدة اعطت الشرعية للدول النووية فى وقتها، ومنعت الآخرين من ذلك السلاح؟

● نعم.. إلا أن الكثير من الاطراف - عند التفاوض على المعاهدة - كانت تطالب بالحصول على ضمانات من الدول النووية، بانها لن تهدد مستقبلا من ينضم الى المعاهدة ويتخلى عن الخيار النووى، ومن هنا اسرعت الاطراف المتفاوضة، وبالتحديد القوى النووية، بالتحدث عن الضمانات الإيجابية، اى تعهد هذه الدول بمساعدة الدول الاخرى غير ذات القدرة على التسليح النووى اذا ما تعرضت لتهديد، او الضمانات السلبية، التى تتمثل فى التعهد بعدم استخدام التهديدات الذرية ضد أعضاء المعاهدة الجديدة عندئذ، وقد حددت الدول النووية موقفها فى وثيقة شهيرة هى قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ فى يونيو ١٩٦٨، ثم - بعد ذلك - القرار رقم ٩٨٤ الذى تضمن تطويرا فى الموقف عام ١٩٩٥.

□□ سعادة السفير.. أعود فاكرر ان هذا التمييز بين من يملك السلاح النووى ومن لا يملكه هو اساس المشكلة فكيف يمكن ان يطبق منع الانتشار على من لا يملكونه ولا يطبق على من يملكونه؟

● تنص المعاهدة فى مادتها السادسة على ان الدول النووية ينبغى ان تتحرك فى التفاوض، وبحسن نية، لإنهاء سباقات التسلح فى المجال النووى، وتحقيق نزع السلاح النووى، تحت سيطرة دولية محكمة.

ومن هنا تفسر الأطراف النووية، وبخاصة امريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا، كافة اتفاقات تخفيض التسلح النووى الموقعة بين القوتين العظميين اثناء الحرب الباردة، او بين الولايات المتحدة، وروسيا - بعد ذلك - فى هذا الإطار (أى إطار محاولة نزع او تخفيض التسلح النووى)، وهى - كما نعرف - اتفاقات سولت (١ - ٢) وكذلك ستارت (١ - ٢)، والتى صدق مجلس الدوما الروسى عليها قبل عدة أيام، وتنص هذه الاتفاقات على تخفيض وتحديد التسلح النووى الروسى والأمريكى، لكيلا يتجاوز ٣٥٠٠ سلاح نووى لكل منهما.

□□ واين بريطانيا وفرنسا والصين من كل هذا الجهد للتخفيض؟ وهل ترى ان الامر يتسم - فعلا - بالصدق والجدية، من حيث فلسفة وجوهر نزع السلاح النووى، ام ان المسألة هى محاولة تخفيض موازنات التسلح النووى من قبل كل هذه الاطراف؟

● تقول بريطانيا، على سبيل المثال، إنها وعلى مدى اكثر من ربع قرن قررت التخلى عن القاذفات الاستراتيجية الذرية البريطانية مثل «الفيكتور» و«الفولكان»، كما أنها لم تعد تعتمد على اى صواريخ بأراضيها وتحت سيطرتها، ولكنها تقصر الرادع النووى البريطانى، على الغواصات النووية الأربع، من طراز بولاريس

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عمرو عبد السميع
الموضوع الفرعى :	موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٤١٤١١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٣

مراجعة!

□□ وكـــيف ـ إذن ـ وصلنا من دخول معاهدة منع الانتشار إلى هذه المؤتمرات المعنية بالمراجعة، وما هو المقصود بذلك ولماذا دخلت المعاهدة حيز التهديد اللانهائى عام ١٩٩٥، مع استمرار وجود السلاح النووى فى ترسانات كـبـيـرة لدى الدول النووية، بل ووجود اطراف اخرى مثل اسرائيل خارج اطار المعاهدة؟

● نصت المعاهدة فى مادتها الثامنة على عقد مؤتمر للمراجعة، بعد مرور خمسة اعوام على دخولها حيز التنفيذ، لقياس شكل الأداء، ولتأمين التنفيذ السليم لها. كما اكدت هذه المادة، عقد مثل هذه المؤتمرات وبشكل دورى لكل خمسة أعوام. واخيرا نصت المعاهدة على ان تقوم الدول الأطراف المنضمة ـ اليها بالنظر ـ بعد مرور ٢٥ عاما ـ فى التهديد اللانهائى للمعاهدة، وهو ما تم ـ فعلا ـ فى عام ١٩٩٥، ويصخب و ضجة دوليين كبيرين.

□□ بهذا المعنى هل يعنى ذلك ان كل من انضم او ينضم من الدول الى هذه المعاهدة يصبح ملتزما بها وبشكل نهائى، حتى ولو كانت هناك تهديدات حقيقية ضد مصالحه من الدول النووية؟

● تعطى المعاهدة الحق للدول الأطراف فى الخروج من إطارها، فيما يسمى ـ مجازا ـ مادة الهروب، اذ يحق للدولة العضو، وفى اطار ممارستها لحقوقها السيادية، الانسحاب من المعاهدة، اذا ما رات او قدرت وجود تهديدات خطيرة لأمنها القومى، فتقوم عندئذ بإحاطة كافة الأطراف الأخرى (من أعضاء المعاهدة الموقعين عليها)، وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بنيتها فى الانسحاب من المعاهدة قبل ثلاثة أشهر من إتمام ذلك، إلا أن المادة العاشرة للمعاهدة تطالب هذه الدولة المنسحبة، بأن تعرض أيضا ـ فى إبلاغها لمجلس الأمن ـ الأسباب التى تدعوها لسلوك هذا السبيل فى الانسحاب من المعاهدة.

□□ هذا على المستوى النظرى، ولكن هل هناك سابقة عملية لانسحاب دولة عضو فى المعاهدة؟

● كانت كوريا الديمقراطية، وهى احد أطراف المعاهدة، قد هددت بالانسحاب فى عام ١٩٩٤، حين ووجهت بصعوبات كثيرة فى تعاملها مع عمليات التفتيش والرقابة على منشآتها النووية من قبل وكالة الطاقة الذرية. وقد تمت فور ذلك سلسلة مفاوضات ممتدة ادت الى السيطرة على الموقف، وحصول كوريا الديمقراطية (الشمالية) على ضمانات ومساعدات اقتصادية فى مقابل عدم المضى قدما فى عملية الانسحاب، او السعى للدخول الى النادى النووى.

□□ هل هناك ـ من جهة اخرى ـ سوابق عن حالة دولة دخلت حيز التفجيرات النووية ثم قررت عدم المضى فى طريق ما يمكن تسميته المنزلق النووى؟

● المعروف ـ ايضا ـ ان جنوب افريقيا، وفى عصر سياسات الأبارتيد، قامت باجراء تفجير نووى او اكثر بالقرب من القطب الجنوبى وذلك فى عام ١٩٧٥، الا انه ومع اقتراب نظام الأبارتيد من نهايته، وتحلله فى عام ١٩٩٤، فقد اعلنت حكومة جنوب افريقيا البيضاء ـ عندئذ ـ عن الملف النووى لها، وانها قامت، وقبل تسليم السلطة للأغلبية السوداء، بتصفية كل البرنامج النووى لها، وانضمت ـ وبالتالى ـ الى معاهدة منع الانتشار. وتبقى ـ فى إطار الإجابة على سؤالك ـ مسألة العراق، الذى كان قد انضم الى معاهدة منع الانتشار، وقام بالتصديق على المعاهدة، ثم تبين للجميع، وبالذات لوكالة الطاقة الذرية، انه امتلك برنامجا نوويا سريا، وربما انه كان لا يسعى للحصول على سلاح نووى، او لكنه ـ بالتأكيد ـ سعى الى التعرف على اسرار، ومكونات السلاح النووى، وهو ما رأت فيه وكالة الطاقة الذرية خروجا على اهداف ومسار معاهدة منع الانتشار.

المؤتمر!

□□ نعود الى المؤتمر المراجع السادس فى نيويورك، ما هى اهمية ذلك المؤتمر، وما هى الموضوعات المطروحة امامه للنقاش، وهل هناك خلاف فى مواقف الدول تجاه القضايا التى يتناولها هذا المؤتمر؟

● هناك ـ حقيقة ـ اهتمام دولى واضح بمؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة منع الانتشار النووى، وذلك لعدة اسباب، منها انه يعد المؤتمر الاول لمراجعة المعاهدة فى بداية الالفية الجديدة، التى يحرص المجتمع الدولى ـ جميعا ـ على ان تكون الفية تهتم بوضع البشرية، ودرء تعرضها للأخطار، سواء كانت عسكرية، او سياسية، او اجتماعية، او اقتصادية، وهو الأمر الذى اكد تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة حول الالفية الجديدة، كما يعد هذا المؤتمر هو الاول الذى يعقد بعد تمديد المعاهدة لا نهائيا، وهو القرار الذى اتخذ عام ١٩٩٥، مثلما سبق القول.

وفى هذا السياق، اود توضيح ان مؤتمر مراجعة ومد المعاهدة عام ١٩٩٥ كان قد اعتمد ثلاثة مقررات، اولها حول المد اللانهائى للمعاهدة، والثانى حول تعزيز عملية المراجعة، والثالث حول تحديد اهداف ومبادئ، عدم الانتشار ونزع السلاح النووى، كما اعتمد المؤتمر قرارا حول الشرق الأوسط وهو القرار الذى طالب جميع دول الشرق الأوسط، التى لم تنضم بعد للمعاهدة، بأن تفعل ذلك دون استثناء، وفى اقرب وقت ممكن، وان تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالب القرار جميع دول الشرق الأوسط بأن تتخذ خطوات عملية، فى المحافل المختصة بهدف احراز تقدم نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط اسلا فى تحقيق الهدف الأشمل، وهو انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية، والبيولوجية ومنظومات ايصالها.

ويتضح من ذلك، ان الية عمل المؤتمر ستكون من خلال النظر الى المستقبل، والى الماضى ايضا، وسيكون عليه ان يقيم نتائج الفترة التى يستعرضها من ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ وان ينظر فى مدى تنفيذ التعهدات التى التزمت بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة، وان تحدد المجالات التى ينبغى السعى الى تحقيق مزيد من التقدم بشأنها المستقبل، وسبل تحقيق ذلك، كما ينبغى لمؤتمر المراجعة ان يتناول بالتحديد مسألة ما يمكن القيام به لتعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها.

□□ وفى ضوء هذه الآلية، كيف سيتم تناول موضوع الشرق الأوسط فى إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة ان هناك قرارا صادرا حوله عام ١٩٩٥؟

● كما اوضحت سابقا، فإن مؤتمر ١٩٩٥ اعطى اهمية خاصة للمنطقة، وذلك باعتماد قرار حول الشرق الأوسط بتوافر اراء كافة الدول الأطراف فى المعاهدة، وهو القرار الذى تبنته ـ حينذاك ـ كل من الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسى، وهو يعد القرار الوحيد الذى يخص منطقة بعينها، وهو يعكس بهذا ادراك الدول الأطراف فى المعاهدة ـ دون استثناء ـ خطورة ما يمثله وجود منشآت نووية فى الشرق الأوسط غير خاضعة لنظام الضمانات الشامل، للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من تهديد للسلم والأمن الإقليمى والدولى.

ومن ثم فإن مؤتمر المراجعة المقبل سيتناول موضوع الشرق الأوسط ويخصص له وقتا محددا لمراجعته واستعراض الموقف، وذلك فى ضوء انضمام كافة دول الشرق الأوسط الى المعاهدة، باستثناء اسرائيل التى لم تنضم بعد اليها، ولم تخضع مرافقها النووية الى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى المؤتمر ان ينظر فيما يمثله الموقف الإسرائيلى فى هذا الشأن من تهديد على امن منطقة الشرق الأوسط وعليه ـ ايضا ـ ان يعتمد توصيات تحث اسرائيل على سرعة الانضمام الى المعاهدة، باعتبارها الدولة الوحيدة التى لم تنضم بعد اليها، وان تخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واود ان اشير ـ هنا ـ الى اعتماد وزراء خارجية دول عدم الانحياز خلال اجتماعهم فى ارتاخينا بكولومبيا يومى ٧ و ٨ ابريل لبيان تضمن المطالبة بضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، وهو الأمر الذى يوضح الزخم الدولى المطالب بضرورة تحريك الموقف الإسرائيلى، وانه قد حان الأوان لانضمامها الى المعاهدة.

□□ وغير الشرق الأوسط، هل هناك قضايا خلافية تلقى بظلالها على اعمال مؤتمر المراجعة؟

● لا يمكن القول ان هناك قضايا خلافية فقط، ولكن الأفضل ان نقول ان هناك مواقف دولية واقليمية تؤثر بالسلب على مصداقية منع الانتشار النووى، ويمكن لها ان تؤثر على مداولات المؤتمر، ومنها ـ على سبيل المثال ـ التجارب النووية فى شبه القارة الهندية عام ١٩٩٨، اضافة الى تطور عقيدة حلف شمال الأطلنطى بما يحقق استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية، بل وامكانية استخدامها فى حالة وقوع تهديد على احدى دول الحلف، وما احدثه قرار الكونجرس الأمريكى برفضه التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم دخول المعاهدة حيز التنفيذ حتى الآن، لعدم تصديق عدد من الدول التى يعتبر تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، بما ترتب عليه عدم قيام مؤتمر نزع السلاح فى جنيف ببدء التفاوض حول معاهدة حظر المواد النووية الانشطارية فى ضوء موقف الدول النووية الرافض لإدراج المخزون من المواد النووية فى اطار الاتفاقية.

واخيرا الاتجاه الأمريكى لتطوير نظام الدفاع الصاروخى وذلك من خلال تعديل معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (A.B.M) الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا عام ١٩٧٢، بحيث تتوائم مع ما تعتزم الولايات المتحدة تنفيذه من انشاء ونشر نظام دفاع وطنى مضاد للصواريخ، وهو ما تحظره المعاهدة، ومن المنتظر ـ كما اشرت ـ ان تثير بعض الدول هذا الموضوع، فى ضوء اثاره الوخيمة على التوازن الاستراتيجى الدولى، ومن ثم الاستقرار والأمن على مستوييه الإقليمى والدولى.

تهديدات!

□□ لقد الرتم نقطة مهمة، وهى محاولة امريكا المضى فى كسر عناصر اتفاق عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الذى ينص مثلما نعلم ـ على تقييد اقامة بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ، فيما لا يتجاوز اثنتين فقط، وبحد اقصى مائة الف قاذف لكل منهما، ثم تخفيضهما إلى بطارية واحدة ـ بعد ذلك ـ للدفاع عن عاصمتى البلدين، فلماذا تسعى واشنطن الى هذا الاتجاه، وما هى اسبابه، ودوافعه، ونتائجه؟

● يقدر الأمريكيون ان هناك تهديدات محتملة ضد اراضيهم يمكن ان تصدر عن دول تقوم حاليا بتطوير طاقاتها، وقدراتها الصاروخية، مثلا كوريا الديمقراطية وايران، وهذا ـ على الأقل ما ترده امريكا ـ ومن هنا تتجه واشنطن الى اقامة وتوسيع نطاقات الدفاع الصاروخى عن امريكا الشمالية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عمرو عبد السميع
الموضوع الفرعى :	موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٤١٤١١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٣

ولا شك ان هذا الوضع يمثل - ليس فقط - خرقا لاتفاقية A.B.M، ولكن ايضا يهدد بإحداث هزة في استقرار العلاقات النووية، والتوازن النووى بين بقية الأطراف، وبخاصة مع قيادة «الدوما» الروسية - مثلما أوضحت بالمصادقة على معاهدة ستارت - ٢، التي تنص على تخفيض الترسانات النووية، والمعروف ان زيادة قدرات الدفاع لطرف ما يدفع - دائما - بالخصم، او الخصم المحتمل الى زيادة ومحاولة توسيع نطاق القدرة على الاختراق، إما عن طريق تطوير الصواريخ او زيادة اعدادها وغير ذلك، وهى كلها عناصر تتسم بالتكلفة الشديدة وترهق ميزانيات واعصاب اصحاب القرار الاستراتيجى، سواء فى موسكو أو فى بكين، او غيرهما، كما ان العواصم الأوروبية - هى الأخرى - تستشعر القلق وهى ترى واشنطن تتجه إلى حماية القارة الأمريكية الشمالية مع ترك اوروبا عارية فى مواجهة اى تهديد.

مصر!

□□ نعود الى متابعة مناقشة مؤتمر المراجعة السادس.. ماذا سيفعل المؤتمر فى رايك فى مسالة التخلى عن السلاح النووى من قبل الدول النووية؟

● لقد شكلت مصر، مع مجموعة قوية من الدول، مثل المكسيك، والبرازيل، والسويد، وجنوب إفريقيا، وغيرها، تحالفا يسمى تحالف الأجندة الجديدة، الذى يطالب، ضمن جملة امور اخرى، الدول الحائزة للأسلحة النووية، ان تبدى التزاما لا لبس فيه، بالقضاء السريع والتام على اسلحتها النووية والسعى - دون إبطاء - بالتعجيل بعملية التفاوض، لتحقق بذلك نزع السلاح النووى، الذى التزمت به بموجب المادة السادسة من المعاهدة، كما يطالب التحالف فى إطار تحقيق عالمية المعاهدة بأن تقوم الدول ذات القدرات النووية - التى لم تنضم بعد الى المعاهدة - بان تفعل ذلك دون شروط او ابطاء، وان تتخذ كافة التدابير اللازمة المترتبة على انضمامها الى المعاهدة كدول غير حائزة للاسلحة النووية.

□□ فى ضوء ما أشرتم اليه من عقبات عديدة تواجه هذا المؤتمر، سواء لتعارض وجهات النظر حول تنفيذ بنود المعاهدة نفسها أو للظروف الدولية التى قد لا تهيىء المناخ المناسب لنجاحه، فى تصوركم لنتائج المؤتمر فى خضم هذه المؤثرات؟

● سنعمل على طرح الموقف المصرى تجاه جميع المسائل المطروحة امام المؤتمر بكل وضوح، ووفقا لتوجيه وزير الخارجية عمرو موسى، سنعمل معا مع جميع الوفود المشاركة - من أجل إنجاح المؤتمر بغرض احراز تقدم ملموس فى موضوعات نزع السلاح النووى، ولتنفيذ قرار الشرق الأوسط الذى تم التوصل اليه عام ١٩٩٥، وكما أشرت سابقا فإن الموقف المصرى ثابت فى تناول الاشكالية النووية، ويستند على مبدأ واضح وراسخ، ينطلق من مبادرة الرئيس مبارك فى ابريل ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، فى الشرق الأوسط، وكذلك مبادرته الأعم والأشمل فى يونيو ١٩٩٨، لعقد مؤتمر دولى بهدف التوصل الى عالم خال من اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية، وان الموقف المصرى - هذا - يتماشى مع ويستند على القرار الذى خلصت اليه محكمة العدل الدولية بالإجماع فى فتواها لعام ١٩٩٦، التى نصت على ان هناك التزاما قائما بالسعى - بحسن نية - إلى إجراء مفاوضات تؤدى الى نزع السلاح النووى بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة!.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : موقف الامم المتحدة — رقم العـــــدد : ٤١٤١٤
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/٢٦

مواجهات ثنائية وعالمية تهيمن على اليوم الأول لمؤتمر مراجعة حظر الانتشار النووي

الامم المتحدة ـ وكالات الأنباء: تحول مؤتمر الامم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى، فى يومه الاول، الى ساحة للمواجهات الحادة بين أطراف دولية واقليمية عديدة، حول المسالة النووية، وقد تركزت الانتقادات بشكل أساسى على الدول الأربع غير الموقعة على المعاهدة، وهى الهند وباكستان وكوبا وإسرائيل، التى رفضت الافصاح عن حقيقة وضعها النووى، مؤكدة حرصها على مواصلة سياسة «التعتيم النووى»، فى حين أكدت مصر ضرورة الكشف عن القدرات النووية الإسرائيلية وتوقيعها على المعاهدة الدولية التى تهدف الى نزع السلاح النووى على الصعيد النووى.

وفى الوقت ذاته، تعرضت الدول الخمس النووية الكبرى فى العالم ـ وهى الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا ـ لانتقادات حادة من جانب مجموعة الدول غير النووية، وعلى رأسها مجموعة «الأجندة الجديدة»، التى تضم مصر وجنوب إفريقيا والمكسيك والسويد والبرازيل ونيوزيلندا وايرلندا، وقد نوهت دول الأجندة الجديدة بالبطء الشديد الذى يصاحب عملية نزع السلاح النووى من قبل الدول النووية الكبرى واتهمتها بعدم الجدية فى السعى نحو تحقيق هذا الهدف.

كما شهد المؤتمر الذى تستمر أعماله لمدة شهر، مواجهة اخرى بين الولايات المتحدة من جانب، والصين وعدد من الدول الاخرى من جانب اخر، بسبب سعي الولايات المتحدة لتعديل معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ [إيه.بى.إم] وسعيها لإقامة نظام صاروخى دفاعى اعتبر إحياء جديدا لمشروع «حرب النجوم» الذى طرحته إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان فى الثمانينيات.

واكدت الصين ان المشروع الأمريكى الجديد يعد بمثابة تصعيد خطير لسباق التسلح فى العالم، وذلك فى الوقت الذى أعربت فيه فرنسا وبريطانيا وروسيا عن معارضتها لهذا المشروع، الذى دافعت عنه مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بشدة، بينما اكد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير احمد ابوالغيط انه يجب استبعاد الشرق الاوسط من مشروع النظام الدفاعى الصاروخى وان التوجه يجب ان يكون نحو إخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل، وهو ما تطالب به مصر.

وفى الوقت نفسه، اقترحت اليابان دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز التنفيذ مبكرا، والبدء الفورى فى مفاوضات حول معاهدة شاملة ومتعددة الاطراف للتحقق من حظر إنتاج المواد القابلة للانشطار التى تستخدم لانتاج الاسلحة النووية.

المنظمات الأهلية تطالب بانضمام إسرائيل للمعاهدة

كتب ـ مجدى الحسينى :

أكدت المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بقضايا منع الانتشار النووى ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وقبول نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وطالب مسئولو تلك المنظمات ـ فى بيان أصدروه فى ختام اجتماع مشترك عقد بمقر المجلس المصرى للشئون الخارجية بمناسبة انعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بنيويورك ـ بعقد مؤتمر عالمى لنزع الاسلحة غير التقليدية عام ٢٠٠٢ على غرار المؤتمرات العالمية التى عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن قضايا السكان والمرأة ومنع الجريمة، مشددين على أن عدم التقدم فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل سيؤدى الى مزيد من انتشار الأسلحة النووية ويهدد استمرارية المعاهدة.

بريطانيا تدعو واشنطن لحل خلافاتها مع موسكو أولا

نيويورك ـ وكالات الأنباء ـ دعا بيتر هاين وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية الولايات المتحدة الى معالجة قضية بناء النظام الدفاعى الصاروخى على نحو لايقوض المعاهدات الدولية المبرمة، خاصة معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (إيه بى إم) التى ابرمتها موسكو وواشنطن بشكل ثنائى فى عام ١٩٧٢، ومعاهدة حظر الانتشار النووى محذرا من أن هذا يمكن أن يؤدى الى سباق تسلح دولى جديد. وقال هاين فى كلمته، أمام مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى، انه واثق من أن واشنطن وموسكو ستنجحان فى إيجاد حل للخلاف الثنائى حول هذه القضية، واشار الى أن بريطانيا تتفهم المخاوف الأمريكية من محاولة امتلاك بعض الدول الخارجة عن القانون الدولى، مثل كوريا الشمالية وإيران، صواريخ طويلة المدى لكن تلك يجب الا أن يتم على حساب الاتفاقات الدولية. ومما يذكر أن بريطانيا تدخل فى جزء من هذا البرنامج لأن مواقع الإنذار المبكر المرتبطة بهذا النظام الصاروخى الدفاعى ستكون داخل بريطانيا، لكن هاين لم يذكر ما هو موقف بريطانيا فى حالة عدم تسوية الخلاف بين موسكو وواشنطن حول معاهدة إيه بى إم. وركز هاين على أن الخطة الأمريكية لاقامة نظام صاروخى دفاعى يجب الا تعرقل إعداد جدول اعمال بشأن نزع السلاح النووى خلال السنوات الخمس المقبلة. وأوضح هاين أن بريطانيا إلتزمت بالكثير من تعهداتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووى مثل التخلص من وسائل إطلاق الأسلحة النووية جدا، وليس لديها الآن سوى غواصة نووية واحدة ونصف العدد السابق للرءوس النووية.

.. وإيفانوف يجدد رفض روسيا تعديل المعاهدة

نيويورك ـ أ. ف. ب: اكد إيجور إيفانوف وزير الخارجية الروسى مجددا أمس، موقف بلاده الرافض لاقتراح الولايات المتحدة بتعديل معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والمعروفة باسم (إيه. بى. إم).

وحذر إيفانوف ـ فى حديث للتليفزيون الروسى من نيويورك ـ من أن إقدام الولايات المتحدة علي تعديل المعاهدة سوف يؤدى إلى انسحاب روسيا من جميع معاهدات حظر الأسلحة النووية، التي وقعت خلال الثلاثين عاما الماضية، كما أنه سيؤدي إلى تقويض الاستقرار الدولي إلى الأبد.

وأوضح إيفانوف أن بلاده تسعى لإيقاف سباق التسلح، مشيرا إلى انه يحمل معه خطابا من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، يؤكد التزام موسكو بخفض الأسلحة النووية.

وتاتى تصريحات إيفانوف بعد يوم واحد من الكلمة التى القتها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية أمام المؤتمر، ودافعت فيها عن أهمية تعديل معاهدة (إيه. بى. إم) التى تم التوصل إليها فى عام ١٩٧٢، مشيرة إلى أنه تم تعديل المعاهدة من قبل، فلم لا يتم تعديلها الآن.

وكانت الولايات المتحدة قد أعربت عن رغبتها فى تعديل المعاهدة، بحيث تستطيع نشر صواريخ دفاعية لحمايتها من هجوم محتمل من قبل ما تصفها بالدول «المارقة».

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى : موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد : ٦٦
المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـدور : يونيو ٢٠٠٠



تقدم محدود لمنع الانتشار النووي

محمد عبد السلام

عندما انتهى مؤتمر المراجعة الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٠، دون التوصل إلى اتفاق على "إعلان ختامي"، قال السفير إوز بالدو دي ريفيرو (بيرو) رئيس المؤتمر، في كلمته النهائية "أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعلان ختامي ينبغي النظر إليه على أنه حادثة، وليس كارثة"، ثم أعلن اختتام المؤتمر. وقياسا على ذلك، يصعب اعتبار ما توصل إليه مؤتمر المراجعة السادس للمعاهدة ٢٠٠٠، على أنه يمثل حتى "حادثة"، فلم يكن أحد يتوقع منذ البداية أن يصل المؤتمر إلى نتائج انقلابية تؤدى إلى تحول رئيسي في الأوضاع النووية على المستوى العالمي، أو في الأقاليم، بل أن تقييمات أمريكية غير رسمية تمت الإشارة إليها قبل بداية أعماله كانت تركز على أن واشنطن قد تعمل في اتجاه الخروج بقدر أقل من الفشل، رغم أن ذلك لم يحدث قياسا على خبرة مؤتمرات المراجعة السابقة، فما حدث فعليا كان تقدما.

المؤتمرات الخمسة

لقد بدأ سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يشار إليها اختصارا باسم "معاهدة عدم الانتشار" في ٥ مارس ١٩٧٠، وتهدف هذه المعاهدة إلى منع الدول التي لم تكن تمتلك أسلحة نووية عند توقيع المعاهدة عام ١٩٦٨ من امتلاك هذه الأسلحة، وتحقيق تقدم في مجال إزالة الأسلحة النووية المملوكة للدول الخمس التي كانت تمتلكها في ذلك الوقت، وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعبر مؤتمرات المراجعة السابقة للمعاهدة، كان هناك دائما خلاف بين الدول الأعضاء بشأن تفسير هذه الأهداف، وتقديراتها لمدى تنفيذها خلال الفترة السابقة للمؤتمر، كما لم يقتصر النقاش في كل الحالات على "الأهداف المحددة"، أو الضيقة للمعاهدة، وإنما توغل في كافة القضايا المتصلة بالأوضاع النووية في العالم، ذات العلاقة بالمعاهدة، التي تشير إلى ما هو أوسع بكثير من "منع الانتشار"، وملحقاته أو توابعه، كحظر التجارب النووية، ووقف إنتاج المواد النووية، وضمانات الأمن المقدمة للدول غير المالكة للأسلحة النووية، وغير ذلك.

وتبعا للمادة الثامنة من المعاهدة، عقدت خمسة مؤتمرات لاستعراض تنفيذها، خلال سنوات ١٩٧٥، و١٩٨٠، و١٩٩٠، ثم المؤتمر الشهير للمراجعة + التمديد عام ١٩٩٥، وصولا إلى المؤتمر الأخير الذي عقد في أبريل - مايو ٢٠٠٠. وتشير خبرة كافة المؤتمرات السابقة إلى تعقيدات لا حدود لها. فبفعل جدل شديد في المؤتمر الأول حول كافة القضايا المشار إليها، تم التوصل بصعوبة شديدة إلى اتفاق بشأن "الإعلان الختامي" المتعلق بتنفيذ المعاهدة، وفشل المؤتمر الثاني (١٩٨٠) في التوصل إلى اتفاق في الرأي حول مثل هذا الإعلان، لذا لم يصدر غير وثيقة ختامية وصفية. وكانت نتائج المؤتمر الثالث (١٩٨٥)، الذي رأسه الدبلوماسي المصري د. محمد شاكر، تمثل "وضعا وسطا"، يميل، إلى النجاح، بين المؤتمرين السابقين له، إذ تم التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن وثيقة ختامية تتضمن إعلانا ختاميا موضوعيا، أنتقد تنفيذ المعاهدة في بعض المجالات. أما المؤتمر الرابع (١٩٩٠)، فإنه لم يتوصل إلى اتفاق حول "إعلان ختامي"، وكان المؤتمر الخامس (١٩٩٥)، الذي تم خلاله تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى أشبه بساحة حرب، إذ أنه كان يهدف إلى تمديد نهائي لمعاهدة توجد انتقادات كفيلة بإفشال مؤتمر مراجعتها، لو أقتصر على المراجعة.

مشكلات المعاهدة

تنبع مشكلة المعاهدة من أنها تمثل جوهر "النظام الدولي لمنع الانتشار النووي" الذي يتشكل من اتفاقات ثنائية، ونظم متعددة الأطراف، ومعاهدات إقليمية، فهي من أول الاتفاقات الأساسية الشاملة المتصلة بضبط التسلح النووي في مرحلة الحرب الباردة، والتي كانت تمثل -عندما تم التوصل إليها- حلا لمشكلات عديدة بهذا الشأن، إلا أنها تعرضت في السنوات التالية لسريانها إلى انتقادات هيكلية حادة، أدت إلى إفراز تلك الأجواء التي أحاطت بمؤتمرات مراجعتها، وأهمها:

١. أنها معاهدة تمييزية، إذ أنها تنص على وجود مجموعتين من الأطراف، هما الدول المالكة للأسلحة النووية، والدول غير المالكة للأسلحة النووية، وتلقى التزامات محددة على عاتق كل مجموعة، جوهرها - بعيدا عن منطوق النصوص - معادلة تلتزم الدول غير المالكة للأسلحة النووية بمقتضاها بعدم السعي لامتلاك تلك الأسلحة، مقابل إزالة "الدول النووية" لما تمتلكه من أسلحة دون تحديد مدى معين لذلك.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٦٦
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـدور :	يونيو ٢٠٠٠

٢. أنها لم تتحول مع الوقت إلى معاهدة عالمية تضم كافة الدول، فرغم أن عضويتها قد اتسعت بشدة مع الوقت، إلا أنها حتى عام ١٩٩٠ لم تكن تضم فرنسا أو الصين، وهى دول نووية لم ترغب في التقيد بها، كما لم تكن تضم غالبية الدول المشكوك في امتلاكها أسلحة نووية أو في وقوفها على عتبتها، مثل الهند وباكستان وإسرائيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل، ولا تزال الدول الثلاث الأولى خارجها.

٣. أنها لم تؤد إلى إحداث تطور ذو أهمية في اتجاه إتاحة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بشكل تفضيلي، للدول غير النووية الأعضاء فيها، بل أن هذه الدول كانت تتعرض لضغوط سياسية وقانونية حادة تعرقل تقدمها في هذا المجال، بحيث بدا أن المحصلة النهائية لانضمامها للمعاهدة سلبية.

كانت هناك أيضا مشكلات فنية ظهرت مع الوقت، تتصل بالتفسيرات المختلفة لموقف المعاهدة إزاء الاختبارات النووية، وحظر تطوير أسلحة جديدة، وحيازة "أجهزة نووية"، وتعريفها للمواد الحساسة، والمشكلات التي تواجه نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤثر على فعاليته، وكذلك أحكام العقوبات. وقد تم تدارك مثل هذه الأمور بعد ذلك من خلال إقامة "أنظمة مكملة"، لكن بعضها كان يتطلب التفكير في إدخال تعديلات على المعاهدة، وهي المسألة التي لم تكن الدول النووية، وبعض الدول غير النووية، على استعداد لمجرد التفكير فيها، إذ أن التعديلات كانت تعتبر دائما "مدخل الشيطان" الذي يمكن أن يؤدى إلى نتائج غير محسوبة.

لكن المتاعب الحقيقية التي واجهت المعاهدة أتت من تطورات مشكلة الانتشار النووي ذاتها، إذ تطورت بعض أبعاد هذه المشكلة، فيما يتصل "بحالات الانتشار" وأساليبه، إلى درجة وضح معها أن المعاهدة غير قادرة على استيعابها، وأدى ذلك إلى تصاعد أساليب العمل المباشر من جانب الدول النووية، خاصة الولايات المتحدة، لمنع الانتشار، لكن رغم ذلك تلقت المعاهدة ضربات قاصمة في أوائل التسعينيات، تمثلت أهمها في اكتشاف البرنامج النووي العسكري العراقي عام ١٩٩١، وتهديد كوريا الشمالية بالانسحاب من المعاهدة عام ١٩٩٣، ثم التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في النصف الثاني من التسعينيات. وأوضحت مجمل التطورات على هذا المستوى أن المعاهدة تعاني من حالة إرهاق، قد تؤدى إلى تصدعها. لكن في الوقت ذاته لم يكن هناك بديل مقبول لها، فوجود نظام ضعيف أفضل من عدم وجود نظام على الإطلاق، خاصة وأن مسيرة تنفيذ المعاهدة، كانت تشير إلى وجود مستوى هام من النجاح، إذ كانت دول جديدة بينها دول نووية (الصين، فرنسا، أوكرانيا، كازاخستان)، ودول عتبة نووية (الأرجنتين، البرازيل، جنوب أفريقيا) تنضم إليها مع الوقت، في ظل مؤشرات حقيقية على أن هذه المعاهدة قد أدت إلى إبطاء معدل انتشار الأسلحة النووية، وإن لم توقفه تماما. كما كان من الممكن دائما التفكير في إمكانية تطوير نظام ضماناتها، وهناك بالفعل مشروعات لذلك، إضافة إلى إنشاء معاهدات شاملة جديدة للتعامل مع مشكلات ضبط التجارب النووية، والمواد النووية، وقد بدأ ذلك يحدث في النصف الثاني من التسعينيات.

مراجعة عام ٢٠٠٠

كانت كافة هذه المشكلات مطروحة خلال مؤتمرات المراجعة السابقة، خاصة مشكلة عدم التقدم في اتجاه إزالة الأسلحة النووية المملوكة للدول الخمس، والتي كان يشار إليها دائما بمشكلة "المادة السادسة" التي تسببت في فشل كثير من مؤتمرات المراجعة في التوصل لاتفاق حول حالة تنفيذ المعاهدة، إضافة إلى مشكلة ضمانات الأمن السلبية المقدمة للدول غير النووية، والمشكلات التي تواجه نقل التكنولوجيا النووية للدول النامية، وذلك في ظل مواجهة معلنة — لم تستند في أحوال عديدة على مواقف حقيقية — بين المجموعتين الرئيسيتين المشكلتين لأطراف المعاهدة. كما كانت المجموعات الإقليمية المختلفة تركز على طرح القضايا المتصلة بالمشكلات النووية في أقاليمها، كاستمرار دول في إجراء تجارب نووية، أو استمرار وجود دول خارج المعاهدة. وأدت مواجهات مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥ إلى حدوث تقدم مهم في اتجاه التأكيد على مسألة إزالة الأسلحة النووية الموجودة، خاصة وأن الحرب الباردة كانت قد انتهت، كما بدأ السير في اتجاه التعامل بشكل أكثر تحديدا مع المشكلات الإقليمية، الأمر الذي اتضح من القرار الذي تم اتخاذه بشأن حالة الشرق الأوسط، إلى أن حل موعد مؤتمر المراجعة الأخير.

كانت المؤشرات السابقة للمؤتمر لا تدعو للتفاؤل، وهو ما ظهر في عدم قدرة اللجان التحضيرية للمؤتمر على التوصل إلى صيغ محددة يمكن أن تحظى بتوافق - إن لم يكن إجماع - ١٨٧ دولة عضو في المعاهدة بشأن المشكلات المزمنة، مما أضفى جوا من عدم التفاؤل بشأن إمكانية صدور "إعلان ختامي" هذه المرة أيضا، تبعا لما أشار إليه أحد رؤساء الوفود، في بداية أعمال المؤتمر، كما كانت المواجهة هو طرق التعامل مع مشكلات المعاهدة متوقعة أيضا في ظل وجود "تحالف الأجندة الجديدة"، الذي يتألف من الدول الأكثر اهتماما بالمسألة النووية في العالم، وهى مصر وجنوب أفريقيا والبرازيل ونيوزيلاندا والمكسيك والسويد، التي كان لديها جدول أعمال محدد بشأن المشكلات المعلقة، يضاف إلى ذلك الطابع الخاص لهذا المؤتمر باعتباره الأول بعد تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	موقف الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٦٦
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـــدور :	يونيو ٢٠٠٠

وبالفعل، كانت المواجهات التي شهدها مؤتمر (٢٠٠٠) هي الأكثر حدة في تاريخ مؤتمرات المراجعة، لكن في الوقت ذاته كان من الواضح أن كافة الأطراف تحرص على "عدم الفشل"، الذي كان سيعنى توجيه "ضربة قاضية" لنظام منع الانتشار الحالي. لذا تم التوصل في النهاية إلى مواقف أكثر تماسكا، وصياغات أكثر تحديدا، وعبارات أكثر قوة، قياسا على مسيرة عملية المراجعة عبر العقود الثلاثة الماضية، بحيث يمكن رصد ما يلي، كنتائج أساسية للمؤتمر:

١. التأكيد بصورة قاطعة على التزام الدول النووية بإزالة أسلحتها النووية تماما، ورغم أنه لم يتم تحديد جداول زمنية لذلك، إلا أنه تمت الإشارة إلى خطوات محددة، تتصل بمجالات معينة "للخفض"، فيما يتصل بمخزون الأسلحة النووية التكتيكية الأكثر خطورة، وأوضاع الاستعداد العملياتية للأسلحة النووية، مع دخول الدول النووية الكبرى الثلاث (فرنسا، بريطانيا، الصين) في عملية خفض الأسلحة الإستراتيجية، مع مطالبة الولايات المتحدة وروسيا، بتنفيذ معاهدة "ستارت ٢".

٢. التطرق بوضوح إلى عدد من القضايا المتصلة بالوضع النووي العالمي عموما، كتطبيق معاهدة حظر التجارب النووية، والتفاوض خلال مدة محددة بشأن معاهدة حظر المواد الإنشطارية "العسكرية"، والمطالبة بتحسين مستوى الشفافية النووية (وهى مسألة تهم الصين)، ومنع تطوير أسلحة نووية جديدة، والتأكيد على حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وحظر التعاون النووي مع الدول غير المنضمة للمعاهدة.

٣. الاهتمام بصورة غير مسبوقة بالأوضاع النووية في الأقاليم، وهو الأمر الذي اتضح في اتخاذ مواقف مشجعة، ولكنها كانت عرضة للانتقاد في الوقت ذاته، تجاه الهند وباكستان، ورفض الاعتراف بهما كدولتين نوويتين، والتأكيد على أهمية انضمامهما — إضافة إلى إسرائيل — إلى المعاهدة، والتأكيد على القرارات الخاصة بإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مع الإشارة أيضا إلى المسألة العراقية، والتي سببت أزمة في اللحظات الأخيرة.

ويقينا، فإنه من الممكن أن يثار الكثير بشأن تقييم مدى أهمية مثل هذه التوجهات عمليا، وما إذا كانت تمثل تقدما حقيقيا أم لا، لكن من المهم أن يتم إدراك أن ما تم في المؤتمر السادس لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، قياسا على ما هو معتاد في مؤتمرات المراجعة، يعتبر إنجازا، وأن هذه هي "الحدود" التي يمكن أن تسهم فيها مثل هذه المؤتمرات الدولية في التعامل مع المشكلات النووية، وأن هذه المسألة برمتها ترتبط بمصالح وتوازنات قوى كبرى، كما ترتبط بمشكلات إقليمية محددة، تحكم ما يمكن تحقيقه على الأرض، وليس من المتصور أنه كان من الممكن أن تحل مشكلات العالم النووية في الإطار الفضفاض الذي تمثله لمؤتمر منع الانتشار النووي، وفى إطار منظمة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا الإطار تظل له فوائده، ويمكن القول أن هذا الإطار قد حقق حتى الآن ما يمكن لمثل هذا الإطار أن يحققه.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : مصطفى عبد الله

الموضوع الفرعي : موقف الامم المتحدة — رقم العـــــدد : ٤١٤٥٦

المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٦/٧

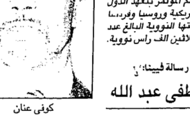
العالم يتطلع لدخولها حيز التنفيذ

جدل حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

اعتبر المراقبون ان ماتوصل اليه مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، بعد اجتماعات دامت شهراً بنيويورك، وبعد الترحيب الدولي الكبير الذى قوبلت به نتائج المؤتمر التى تبنت فيه اغلبية المشاركين وثيقة المعاهدة، بأنها خطوة تاريخية مهمة على طريق السعي الإنساني نحو تحقيق عالم السلام الخالي من الأخطار النووية، تخضع فيه عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح الى نظم دولية صارمة . وقد اختتم المؤتمر بتعهد الدول الكبرى الخمس وهى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين بالإزالة التامة لأسلحتها النووية البالغ عدد رءوسها خمسة وثلاثين الف راس نووية.

رسالة فيينا:

مصطفى عبد الله



كوفى عنان

فنتائج هذا المؤتمر تمثل اهمية بالغة لدى المهتمين بشئون نزع الأسلحة، خاصة السلاح النووي، حيث جاءت بعد خمسة عشر عاما من محاولات المجتمع الدولي للقضاء تماما على الأسلحة النووية لما تشكله من تهديد خطير للسلام وللامن الدوليين، وإن كانت الاجواء السياسية العالمية الآن أفضل من ذى قبل، حيث انتهى زمن الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانحلال دويلاته التى كانت تدور فى فلكه لأكثر من خمسين عاما.

وفى العاصمة النمساوية فيينا قوبلت نتائج المؤتمر ايضا بترحاب شديد، خاصة فى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث اكدت هذه النتائج المبادئ الاساسية للمعاهدة ، واهمها أن أمان وكالة الطاقة الذرية يعد عمودا اساسيا لمنع انتشار الأسلحة النووية كما اكدت الاقتناع بمحاربة المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها.

والأهم من ذلك أن نتائج المؤتمر تعكس أهم المهام الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو المجال السلمى لاستخدامات الطاقة الذرية، حيث تعهدت باتخاذ خطوات محددة لنزع التسلح النووى بما فيها التعهدات غير المشكوك فيها من قبل الدول النووية من اجل القضاء الكامل على ترساناتهم النووية.

بل وتعهد المؤتمر صراحة بتسهيل التعاون النووى فى المجال السلمى بين الدول، وتوفير المصادر المالية اللازمة لنقل هذه التكنولوجيات النامية. وحتى لاتكون نتائج المؤتمر حبرا على ورق تضمنت الوثيقة نداء يهدف الى التمسك الدولي بالمعاهدة من أجل التوصل الى اهدافها.

وقد أجمع المراقبون على اهمية دور الدبلوماسية المصرية ضمن تحالف الأجندة الجديدة خلال جلسات المؤتمر فى الضغط من أجل التزام الدول النووية الخمس الكبرى بالتخلص الكامل من الأسلحة النووية، ونجاحها في توجيه الانتقاد لإسرائيل صراحة وبالاسم لأول مرة لعدم توقيعها على المعاهدة وعدم اخضاع منشأتها النووية للإشراف الدولي مايؤدى الى عدم تحقيق عالمية المعاهدة فى منطقة الشرق الأوسط.

فاستمرار امتناع اسرائيل عن الانضمام لمعاهدة منع الانتشار ينقص من مصداقية الجهود لتعضيد نظم منع الانتشار

كما أن استمرارها فى التنصل من الالتزامات فى المجال النووى والتهرب منها يزيد من فرص حدوث سباق تسلح يهدد استقرار المنطقة فى مرحلة مهمة تعمل فيها مصر بجدية لتحقيق سلام شامل وعادل لجميع شعوب المنطقة.

ولذلك فان مصر لاتزال تنادى بضرورة معالجة الخلل القائم فى الالتزامات فى المجال النووى فى الشرق الأوسط بسبب البرامج النووية الاسرائيلية المريبة والمرفوضة من قبل الدول العربية.

وعلى صعيد آخر يبدو ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التى تتخذ منظمتها من فيينا مقرا لها، تلعب دورا مهما فى دعم مبادئ وأهداف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ خطوات نحو تحقيق نزع السلاح النووى وتحقيق العالمية لكلتا المعاهدتين كشرط لفاعليتهما ومصداقيتهما.

وبالرغم من تصديق ست وخمسين دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد نظرا لأن المطلوب تصديق أربع وأربعين دولة تملك قدرات نووية لم تصدق منها سوى تسع وعشرين دولةفقط كان اخرها روسيا.

ومن أهم الدول المطلوب تصديقها على المعاهدة الصين والولايات المتحدة الامريكية وكوريا الشمالية والهند وباكستان واسرائيل ومصر وايران.فبعد مرور ثلاث سنوات على إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن للمراقب أن يصفها بأنها تخطو فى طريقها الى الأمام والدليل على ذلك هذه التطورات الحثيثة نحو الوصول الى نظام دولى متكامل للتحقق والرصد بواسطة السكرتارية الفنية للمنظمة.

وقد عقد العام الماضى بالعاصمة النمساوية فيينا مؤتمر للإسراع بدخول المعاهدة حيز التنفيذ بناء على دعوة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفى عنان وفقا للحق الذى أعطته اياه وثيقة المعاهدة وأسفر عن صدور بيان سياسى طالب الولايات المتحدة بضرورة الإسراع بالتصديق على المعاهدة كما طالب بقية الدول التى لم توقع بضرورة التوقيع حتى تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، إلا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة لم تتخذ قرارا بهذا الشأن فى الفترة الرئاسية الحالية للرئيس "كلينتون، واغلب الظن أنها تنتظر الرئيس الأمريكى الجديد بعد انتهاء انتخابات الرئاسة.

وماشهدته أروقة الأمم المتحدة فى نيويورك أثناء عقد مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار أثار المراقبين وحفز المسئولين فى منظمة الحظر الشامل ان يصلوا الى تلك المرحلة من المراحل النهائية للمعاهدة حتى تدخل حيز التنفيذ.

وبهذه المناسبة عقدت مناقشة بواسطة سكرتارية اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل بمقرها بفيينا نالت فيها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اهتماماً تجاوز مجالات التحكم في التخصيب النووى على المستوى الافقى والراسى وصار النظر إليها على انها اختبار مدى التزام الدول النووية من اجل التحرك فى اتجاه نزع السلاح النووى.

واثناء المناقشة طرحت أهمية وانجازات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فتحدث تريفور فيندلاى المدير التنفيذى لمركز لندن للبحث والتدريب والمعلومات مشيراً إلى أن الحديث عنه الحظر التام للتجارب النووية أصبح على جميع المستويات وفى كل حين، كما أصبح حديث الناس العاديين وأملهم من أجل القضاء على خسائر اخرى للبيئة تسببها التجارب النووية.

وأضاف فيندلاى أن بداية تشييد نظام التحقق كانت طيبة، ومن شأن هذا النظام حتى فى حالة غياب الدخول الى القوات متعددة الأطراف أن يحقق الانسجام على معايير منتشرة فى حالة عدم وجود واجبات ملزمة، ونظام التحقق يحقق لأول مرة على الاطلاق انسجاماً مع اتفاقات مراقبة القوات متعددة الأطراف الذى يتم عن بعد طريق شبكة دولية من المجسات الأرضية والبحرية، قائمة على أربع تكنولوجيات مختلفة يتم التحكم فيها على مدار الأربع والعشرين ساعة فى اليوم مرتبطة بالمقر الرئيسى لمركز التحقق.

وحسب قول بيتر مارشال مدير مركز رصد الزلازل فى انجلترا فانه أمكن التأكد، من خلال الرصد الناجم عن طريق نظام التحقق بواسطة شبكة لرصد الزلازل الناتجة عن التفجيرات المعلن عنها والتى يتم اجراؤها تحت الأرض، من عدم القدرة الكبيرة على تفادى الرصد.

وبمجرد اقامة نظام التحقق المتكامل سيؤثر الانسجام بين معاهدات الحظر الدولية للتجارب النووية وامكانية التفتيش على المواقع ويؤكد التوقعات ويثبت المساهمة الفعالة فى التحقق من مراقبة الأسلحة.

وثمة فائدة جانبية للمعاهدة من وجهة نظر مارشال والسفير المكسيكى أومجا بيليسر هى أن المعلومات المسجلة عن طريق نظام التحكم كانت ميزة كبيرة للمجتمع الدولي فى المناطق الخطيرة ومناطق أحزمة الكوارث.

وقال السفير بيليسر ان نظام التحقق سيسهم فى وجود حضارة بدون أسلحة نووية لأنه يلفت نظر العلماء والمهندسين الى خلفيات مختلفة، ومهارات خاصة.

والواقع أن علماء الأسلحة النووية الكبار ينظرون الى الاختبارات النووية على أنها غير ضرورية، وقد اعتبر ذلك علامة ايجابية وحديثة لقوة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحت قيادة ا لجنرال «جون شاليكاشفيلى» لوضع العمل الأساسى الضرورى بهدف اقناع الرئاسة من أجل العمل تجاه تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة . وقد رحب المشاركون بالإعلان عن أن الولايات المتحدة دفعت مساهمتها لميزانية عام ٢٠٠٠ وهناك جهود من أجل دعم التعاون لتسهيل دخول المعاهدة حيز التنفيذ كما كان متفقا عليه فى اكتوبر من العام الماضى فى مؤتمر تسهيل دخول المعاهدة الى حيز التنفيذ الذى ترأسه اليابان. وأكد السفير اليابانى «نوجويا سوابا» أهمية التصديق الجديد خاصة لبنجلاديش التى تعد اول دولة فى منطقة جنوب شرق اسيا.

ومن جانبه اكد السفير الجزائرى مختار رقيق أن بلاده سوف تراس مؤتمر المراجعة القادم فى نيويورك وأن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كانت أداة مهمة فى مراقبة التسلح مما اعاق التحسين النوعي للأسلحة النووية ومنع التخصيب النووى.

فالتقدم الذى تم إحرازه فى تنفيذ المعاهدة سوف يعطى إشارة ايجابية للمؤتمر وجهود نزع السلاح النووى. والمعاهدة من وجهة نظر السفير الهولندى ممتازة وخطوة لا بديل عنها على طريق نزع السلاح النووى.

وعلى أى الأحوال فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار النووى تعملان نحو هدف واحد، وإن اختلف الطريق الذى تسلكه كل منهما، فبينما تسعى معاهدة عدم الإنتشار إلى نزع السلاح النووى فإن الأخرى تهدف الى عدم اجراء تجارب فى حالة عدم نزعها .

فالتضامن الدولى حول معاهدة عدم الانتشار يعطى دفعة قوية لمعاهدة حظر التجارب حتى تختفى الصورة المرعبة ويبدو العالم خاليا من هذا السلاح القتال.وهو ما ياملة المراقبون

موقف امريكا

المعاهدة النووية

الموقف الدولى : موقف امريكا

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العالم يواجة كارثة نووية والسبب سياسات امريكا	جيمى كارتر	الشرق الاوسط	٧٧٦٠	٢٠٠٠/٢/٢٦	١٤
٢	امام الانتقادات الدولية المتزايدة : امريكا تدافع عن سجلها	الجريدة	الاهرام	٤١٤١٤	٢٠٠٠/٤/٢٦	١٥
٣	امريكا تضاعف دعمها البرنامج النووى	خالد الحروب	الحياة	١٣٥٧١	٢٠٠٠/٥/٨	١٦

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جيمى كارتر
الموضوع الفرعى :	موقف امريكا	رقم العـــــدد :	٧٧٦٠
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٢٦

العالم يواجه كارثة نووية .. والسبب سياسات أميركية!

الصواريخ الأميركية والروسية لا تزال مجهزة للإطلاق خلال أجزاء من الثانية

جيمي كارتر*

تخضع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، كل خمس سنوات، الى عملية تقييم من جانب الدول الموقعة عليها. وتنص هذه المعاهدة على القيود (وعمليات التفتيش) الدولية على البرامج النووية. وهي لا تغطي الدول التي تمتلك الاسلحة النووية فحسب بل تشمل ايضا مائة وثمانين دولة أخرى، من بينها ايران والعراق وكوريا الشمالية وليبيا. وقد يؤدي الغاء هذه المعاهدة الى اجهاض العديد من عمليات التفتيش على الاسلحة النووية، وفتح باب انتشار تلك الاسلحة على مصراعيه بين الدول التي تشكل خطرا ارهابيا جديا للآخرين.

هذه المعاهدة، التي يبلغ عمرها ثلاثين عاما، يحين وقت مراجعتها في شهر ابريل (نيسان) المقبل من جانب اجتماع دولي يعقد داخل الامم المتحدة. ومن المحزن القول ان ذلك يجري وسط ظروف سيئة في ما يخص انتشار الاسلحة النووية. بل اعتقد ان بالامكان القول ان العالم يواجه كارثة نووية. والى حد بعيد، فان سياسات الولايات المتحدة كانت، لسوء الحظ، وراء بروز خطر هذه الكارثة.

ففي آخر لقاء تقييم لهذه المعاهدة عام 1995 وافقت مجموعة كبيرة من الدول غير النووية، والتي تمتلك المصادر المالية والتكنولوجية لتطوير مثل تلك الاسلحة، ومن بينها مصر والبرازيل والارجنتين، على تجديد توقيعها على الاتفاقية، غير انها اشترطت اتخاذ الدول النووية الخمس خطوات محددة لنزع فتيل المسالة النووية من خلال: تبني معاهدة حظر شامل على اجراء التجارب النووية بحلول عام 1996، وحسم المفاوضات بشان معاهدة عدم توفير المواد الانشطارية، الى جانب بذل المساعي الحثيثة لتقليص ترسانتها النووية وصولا الى تحقيق الهدف الاعلى، وهو التخلص منها.

غير ان عدم الايفاء باي من تلك الالتزامات بات امرا شبه مسلم به على الصعيد العالمي. ومن هنا استغلال الهند وباكستان الفشل في تحقيق تلك الالتزامات لتبرير انضمامهما، الى جانب اسرائيل، لمجموعة الدول ذات القدرات النووية والتي ترفض الامتثال لقيود معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

> الفشل في إلزام إسرائيل بالانضمام لمعاهدة الحظر النووي يشجع غيرها في المنطقة على امتلاك القنبلة

علاوة على ذلك برز نموذج مقلق من التطورات المستفزة في هذا السياق منها:

- لأول مرة، على حد علمي، لا تعقد سلسلة من لقاءات القمة للتجهيز لاجراء مزيد من التخفيض في الترسانة النووية. اما معاهدة «ستارت- 2» التي وقع عليها قبل سبع سنوات كل من الرئيسين جورج بوش وبوريس يلتسين، فلا يزال امر التصديق عليها لا يؤخذ بجدية من جانب البرلمان الروسي.

- بدل التحول عن الاعتماد على الترسانة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، صدرت اشارات مقلقة من الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي (الناتو) الى الدول الاخرى بالاعلان عن ان تلك الاسلحة لا تزال تمثل حجر الزاوية في السياسات الامنية الغربية، كما اكد الطرفان على عدم التزامهما بسياسة «الا تكون البادئ في استخدام تلك الاسلحة». وكان رد فعل روسيا على سياسة الولايات المتحدة وحلف «الناتو» بهذا الخصوص، نكوصها عن الالتزام بتلك السياسة، ومن المحتمل ان تلجا الآن الى الاعتماد على ترسانتها النووية لمواجهة الشح المالي وعجزها عن الاحتفاظ بقواتها التقليدية من غواصات ودبابات ومدفعية وجنود.

- لا تزال الولايات المتحدة ومعها دول حلف «الناتو» ودول اخرى تحتفظ بترسانتها من الاسلحة النووية التكتيكية، بما فيها 200 رأس نووي داخل اوروبا الغربية.

- رغم جهود كل من الجنرالات لي بتلر، وأندرو جودباستر، والادميرال ستانسفيلد تيرنر، وغيرهم من الخبراء العسكريين، لا تزال الصواريخ النووية الاميركية والروسية في وضعية «الانذار القصوى»، وهي عرضة للاطلاق خلال اجزاء من الثانية عند حدوث اي كارثة او حتى خطأ غير مقصود.

- بعد سنوات من المفاوضات الصعبة، جاء رفض مجلس الشيوخ الاميركي لمعاهدة الحظر الشامل لاجراء التجارب النووية ليمثل صفعة جدية للجهود العالمية لضبط التسلح النووي، وكذلك لثقة الآخرين بالقيادة الاميركية.

- هناك نقص ملحوظ في جهود تطبيق الاتفاقيات الدولية الضعيفة على نحو متزايد بخصوص منع توفير المواد الانشطارية.

- دفع التبني المتوقع للولايات المتحدة لنظام صواريخ «حرب النجوم» الدفاعية روسيا والصين ودولا اخرى الى اعلان ان هذه الخطوة ستبطل معاهدة مقاومة الصواريخ البالستية، التي شهدت انتشارا منذ عام 1972. وهذا بدوره يمكن ان يدمر نسيج الاتفاقيات الدولية القائمة بين الدول الكبرى.

- لا تتوفر جهود عامة، او التزام من جانب الولايات المتحدة او اوروبا، لدعوة اسرائيل للامتثال الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية او التسليم باي قيود اخرى. وفي ذات الوقت نفشل في الاقرار بان ذلك يمثل حافزا قويا لايران وسورية والعراق ومصر للانضمام الى النادي النووي.

- ان الغاء وكالة ازالة ومراقبة الاسلحة الاميركية، يعني التخلص من جهة محددة متخصصة في استكشاف مسائل السلاح، ولو انها غالبا ما كانت ضعيفة.

انني اعتقد ان العامة ستصاب بقلق عظيم في حال شاعت هذه الحقائق ونشرت على الملأ، ورغم ذلك لم تجد هذه المسائل طريقها الى اجندة الحوارات الرئاسية حتى الآن. وقد عبر عدد من الدول غير النووية المسؤولة، بما فيها البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلاند ودولة جنوب افريقيا والسويد، عن خيبة الامل لقلة التقدم الحاصل باتجاه ازالة الاسلحة النووية. وربما تعرض نظام حظر انتشار الاسلحة النووية لخطر الفشل ما لم تقدم الدول الكبرى دليلا مقنعا على امتثالها لالتزاماتها السابقة.

ولهذا من الواجب اعادة التاكيد في شهر ابريل المقبل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والتزام الزعماء المختلفين بها، خصوصا الذين كانت الجماهير مصدر الهامهم للتحرك في هذا الاتجاه بحكمة وشجاعة. ان هذه المعاهدة شكلت مفتاح الردع الاول لمنع انتشار هذه الاسلحة، ومن هنا فان تراجعها قد يؤدي الى توليد ضغط عظيم، حتى على الدول المحبة للسلام، لجهة تطوير اسلحة ذات قدرات نووية.

الى ذلك، ينبغي على كل الدول النووية تجديد جهود التوصل الى تقليص الاسلحة النووية والقضاء عليها. وفي الوقت الراهن لا يتطلب امر الالتزام بالاتفاقيات الامنية النووية الجارية المزيد من المفاوضات بين زعماء الدول النووية، فالاتفاقيات تشمل معاهدات حظر اجراء التجارب النووية والصواريخ البالستية، ورفع حالة «الانذار القصوى» عن الاسلحة النووية المختلفة.

وكما تتحمل السياسات الاميركية مسؤولية العديد من المشكلات في هذا السياق، فلا شك ان تاثيرنا سيساعد في حل المعضلات النووية التي تواجه العالم.

---

* الرئيس الاميركي الاسبق .
خدمة «واشنطن بوست» .
خاص بـ «الشرق الاوسط»

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	موقف امريكا	رقم العـــــدد :	٤١٤١٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٦

أمام الانتقادات الدولية المتزايدة

أمريكا تدافع عن سجلها فى مجال حظر الانتشار النووى وتصر على رغبتها في تعديل معاهدة إيه . بي . إم

الأمم المتحدة – وكالات الانباء – في مواجهة الانتقادات الدولية التي تعرضت لها، دافعت الولايات المتحدة باستماتة عن سجلها في مجال خفض ترسانتها النووية مؤكدة التزامها بمواصلة جهود نزع السلاح النووي ، ورفضها في الوقت نفسه (إدارة ظهرها) إلى التوجه العالمي نحو الحد من التسلح ، إلا انها دافعت أيضا عن رغبتها في تعديل معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة مع روسيا عام ١٩٧٢ . وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في كلمتها أمام المؤتمر – الذي تشارك فيه ١٨٧ دولة – إن معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (عابرة القارات) والتي تعرف اختصارا باسم معاهدة (إيه.بي.إم.) قد تعرضت للتعديل من قبل ، وانه لا يوجد سبب مقنع حاليا يحول دون إدخال تعديلات أخرى عليها .

وبررت اولبرايت التعديلات المقترحة بأنها مطلوبة لمواجهة التهديدات الجديدة القادمة من دول أخرى خارج نطاق المعاهدة ، مشيرة إلى أن الإدارة الأمريكية أجرت محادثات مكثفة مع حلفائها وعدد أخر من الدول من بينها روسيا والصين اللتين تعدان أكثر الدول المعارضة لتعديل المعاهدة .

وقالت الوزيرة الأمريكية إن واشنطن تفضل الحصول على تأييد دولي عندما تتخذ أي إجراء يستهدف حماية أمنها . وتسعى واشنطن لتعديل المعاهدة لتتاح لها الفرصة لنشر نظام صاروخي دفاعي جديد هدفه التصدي لأي هجوم محتمل بالصواريخ الباليستية (عابرة القارات) من جانب إحدى الدول التي تصنفها الإدارة الأمريكية ضمن قائمة ما تسميه الولايات المتحدة (الدول المشاغبة) ، ومن بينها إيران وكوريا الشمالية ومن جانب أخر ، اعترفت أولبرايت في كلمتها إنها تدرك حجم الإحباط لدى العديد من الدول حول التقدم البطيء الذي يحققه المجتمع الدولي تجاه عالم خال من الأسلحة النووية ، إلا انها أوضحت في الوقت نفسه أنه إذا طالبت الدول بخطوات غير واقعية أو متسارعة فقد يضر ذلك بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ونفت أولبرايت ان تكون الولايات المتحدة تدير ظهرها لمراقبة التسلح ، وأشارت إلى انه منذ سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، فككت الولايت المتحدة نحو ستين بالمائة من أسلحتها لنووية وساهمت بخمسة مليارات من الدولارات في عمليات نزع الأسلحة النووية في روسيا . كما أعربت عن اعتقادها بأن الكونجرس سيصدق قريبا على معاهدة الحظر الكامل لإجراء التجارب النووية رغم رفضه السابق لها في أكتوبر الماضي .

اولبرايت

قبل اجتماع نيويورك وبعده

أميركا تضاعف دعمها البرنامج النووي الإسرائيلي وتضع المنطقة على شفا الكارثة

خالد الحروب *

■ تصاعد وتيرة الدعم الاميركي النووي لإسرائيل لا يعكس فقط استخفاف واشنطن البالغ الفجاجة بالرأي العام العالمي والعربي، بل والأخطر انه يدفع المنطقة دفعاً الى الانخراط في سباق تسلح نووي يستنزف طاقاتها ويقضي على كل الدعاية التي تبثها واشنطن عن ضرورة توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل ونشر وعود التقدم والازدهار التي ستتبع ذلك بسبب تخصيص الموارد المالية للتنمية ولا للتسلح. ويبلغ الاستخفاف مداه اذا تذكرنا أن صور هذا الدعم على شكل اتفاقات عسكرية وبرامج مشتركة وتغاض عن القدرة النووية الإسرائيلية بل والدفاع عنها... تسارع في شكل لافت قبيل اجتماع نيويورك الذي عقد في ٢٤ نيسان (ابريل) الماضي، ضمن الاجتماعات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة كل خمس سنوات لمراجعة التزام دول العالم اتفاق حظر اسلحة الدمار الشمال، بحسب مقررات مؤتمر سنة ١٩٩٥ الخاص بالمعاهدة والذي أخر توقيعها الى اجل غير مسمى.

وربما كان من المفيد أولاً التوقف بعض الشيء عند مغزى هذا الاجتماع المهم وقراءة موقف واشنطن منه «والأهمية القصوى» التي توليها له، ثم مطالعة الموقف والممارسة الاميركيتين حيال البرنامج النووي الإسرائيلي، وهذا اللذان يتعارضان في شكل صارخ ليس فقط مع الجهد الاممي في الوصول الى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، بل وحتى مع التصريحات الاميركية العلنية الداعية الى ضم البلدان غير المنخرطة في معاهدة حظر الأسلحة النووية اليها، وهي إسرائيل والهند وباكستان وكوبا.

وفي المقابل، من المفيد أيضاً مقارنة ذلك بحملة أميركا القوية على ما تسميه برنامج ايران للتسلح النووي والمراقبة اللصيقة لأي توجه لدى مصر أو أي من بلدان المنطقة في هذا المضمار، من دون الحاجة الى التذكير بما تم ويتم على جبهة نزع السلاح العراقي نظراً الى وضوحه الكبير. وستتعرض المقالة للأسئلة التي تلح دوماً على الدول العربية كلما عاد هذا الموضوع الى الواجهة، خصوصاً في ضوء الاجتماع الأممي في شان مراجعة مدى التزام الدول معاهدة الحظر.

ولكن قبل تناول هذه الاسئلة ومثيلاتها، من المفيد وضع تجدد التزام اميركا دعم الاستراتيجية النووية الاسرائيلية، في سياقات أوسع توفر فهماً أعمق للذي نراه الآن.

ومن ضمن ذلك التعرض بايجاز للخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية.

استراتيجية اسرائيل النووية

انتهجت اسرائيل، وباتفاق مع الولايات المتحدة ومنذ الستينات، سياسة يمكن وصفها بالعربية بسياسية «خلق حال التباس» (AMBIGUITY) حيال برنامجها النووي، هدفت الى ايجاد مقدار كبير من التشويش والشكوك حيال امتلاكها قدرات عسكرية نووية. وهذه السياسة حققت بها اسرائيل أمرين: الاول ردع الطرف العربي الذي صار يحسب الف حساب لتلك القدرات «المحتملة» وشبه المؤكدة، والثاني ابقاء باب المناورة مفتوحاً لانكار امتلاك القدرة النووية وعدم الاعتراف الرسمي بذلك، لما قد يجره على إسرائيل من تحميلها المسؤولية أمام المجتمع الدولي لأنها أول من ادخل المنطقة حلبة التنافس النووي، وأيضاً مراعاة لمصالح الولايات المتحدة ورغبتها في الا تعلن اسرائيل نفسها قوة نووية.

والواقع أن إسرائيل افلتت في برنامجها النووي تحت سمع العالم وبصره، وقد اقتنع بموقف «خلق الالتباس» الذي تبناه الإسرائيليون، ولم يعالجه العرب معالجة حقيقية تناسب خطورة البرنامج وحساسيته، خصوصاً انه وضع ويضع المنطقة على شفا كارثة، سواء من طريق الاستخدام في الحرب أو التسرب غير المقصود، كما في حادث مفاعل تشرنوبل السوفياتي الشهير. ويقول الباحث الإسرائيلي افنير كوهين مؤلف كتاب «إسرائيل والقنبلة» (من إصدارات مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٨) إن الوصف الأدق لسياسة اسرائيل حيال برنامجها النووي ليس «خلق الالتباس» بل خلق «عدم الشفافية» (opacity) وهذا يعني ان امتلاكها القدرة النووية أمر مفروغ منه، يحقق هدف ردع الخصوم، لكن هذا الامتلاك غير معترف به رسمياً ولا يخضع لإجراءات تفتيش دولية. وعلى العموم، فاننا اذا تمعنا اكثر في سياسة «خلق الالتباس» المتبناة، نجدها عديمة المعنى، خصوصاً ان القدرات النووية الاسرائيلية وامتلاك اسرائيل قنابل ورؤوساً نووية/ بات من الأمور التي لا يرقى اليها الشك، خصوصاً بعد الأسرار التي كشفها موردخاي فعنونو في الثمانينات، وكذا تعامل واشنطن مع تل ابيب على اساس انها قوة نووية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الحروب
الموضوع الفرعى :	موقف امريكا	رقم العـــدد :	١٣٥٧١
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

تناقض الدعاية والممارسة

ويشدد الخطاب السياسي الاميركي في هذا الصدد على أهمية توقيع كل دول العالم المعاهدة الدولية لحظر انتشار السلاح النووي، التي وقعتها حتى الآن ١٨٧ دولة منذ العام ١٩٦٨، باعتبار أنها تشكل إحدى أهم القواعد للهدف البعيد المدى، الرامي الى الوصول الى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وقد بدا لكثيرين، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتسلم الديموقراطيين زمام الحكم في واشنطن، إن هذا الخطاب ترجم، واقعاً التزاماً اميركياً حقيقياً حيال موضوع وقف سباق التسلح العالمي، الامر الذي اثبتت الوقائع عدم صوابيته. فالفرق بين الدعاية الاميركية في هذا الشان والواقع، ما زال كبيراً وشاسعاً. فإذا نظرنا على سبيل المثال، في احدث بيان يحمل الموقف الرسمي الاميركي في هذا الشان، وزعه السفير نورمان ولف الممثل الخاص للرئيس الاميركي بيل كلينتون، لحظر الانتشار النووي، نجد تثميناً منقطع النظير لاهمية معاهدة الحظر النووي وتعداداً لمناقبها واثرها في تحقيق الاستقرار والسلم في مناطق عدة في العالم. ويذكر البيان ان المعاهدة تمثل أداة أساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية، إنها توفر القاعدة الضرورية لخفض ما هو موجود من ترسانات نووية في العالم في اتجاه الوصول الى عالم خال من السلاح النووي، وانها تشجع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجالات الصناعة والطب والزراعة وغيرها.

الا أن كل هذا الكلام «الجميل» تذروه رياح الواقع التطبيقي، فنرى واشنطن تسابق غيرها في انتهاك الروح العامة للمعاهدة، وهذا يتجسد في أربع سياسات رئيسية. الأولى، وهي موضوعة هذا المقال، تتمثل في الدعم اللامحدود للبرنامج النووي الاسرائيلي وتوفير الغطاء الديبلوماسي له، وتحويل الأنظار عنه [illegible] الدولية. وهذا الدعم، او [illegible] الديبلوماسي على الساحة الدولية، انما يتم على حساب الأمن الاقليمي لمنطقتنا برمتها، عبر دفع الدول الأخرى في المنطقة دفعاً نحو حلبة التنافس النووي. فالبرنامج العراقي النووي، ونظيره الايراني (ان وجد)، وكذا بعض الأصوات الداعية مصر الى عدم التردد في منافسة اسرائيل في هذا المجال، انما هي مدفوعة اساساً بحقيقة الاختلال الفاضح في ميزان القوى النووي الاقليمي. وهذا معناه ان اسرائيل والولايات المتحدة تتحملان في شكل لا جدال فيه، مسؤولية اقحام المنطقة في سباق نووي محموم، في وقت يتجه بعض المناطق، مثل القارة الافريقية او بعض الاقاليم الآسيوية والاميركية اللاتينية الى اعلان تلك الاقاليم مناطق خالية من السلاح النووي. وهذا كله ينقض الزعم الاسرائيلي بان اسرائيل ملتزمة ما قاله رئيس وزرائها في حقبة الستينات ليفي اشكول، انها لن تكون اول دولة تدخل السلاح النووي الى المنطقة. وهو ما تقول اسرائيل انها التزمته حتى الآن!

أبعد من ذلك، فالبرنامج النووي الاسرائيلي مسؤول عن التسابق الحاصل في المنطقة في ميدان اسلحة الدمار الشامل غير النووية كالسلاح الكيماوي أو البيولوجي، او حتى التوجه نحو امتلاك الصواريخ البالستية أكانت تقليدية الرؤوس أم غير تقليدية.

الدول العربية او غيرها التي يصعب عليها اطلاق مشروعات قوة نووية، تظل تعمل على ردم الهوة الاستراتيجية مع اسرائيل عبر انواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، حتى لو وقعت اتفاقات سلام بين هذه الدول واسرائيل، عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل. وفي هذا السياق يبلغ النفاق الاميركي مداه، عندما تفصل أنواع اسلحة الدمار الشامل بعضها عن بعض، والحديث عن نوع محدد في معزل عن الانواع الأخرى، بهدف وضع هذه الدولة أو تلك في مرمى التصويب، كالحديث عن امتلاك سورية أو مصر سلاحاً كيماويا و«الخطر» الذي يمثله ذلك على الامن الاقليمي، أو لوم ايران أو التحرش بمصر من جراء التعاون مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ البالستية. فالحقيقة الاساسية هنا هي أن كل هذه الأنواع الفتاكة يجب ان توضع في المستوى نفسه من الاهمية وتسليط الضوء عليها وعلى قدم المساواة. واستثناء اسرائيل من المتابعة والنقد والضغط هو أس مشكلة انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المفيد هنا الاشارة الى ان جيمي كارتر الرئيس الاميركي السابق حذر في مقال في «واشنطن بوست» (في ٢٦ شباط /فبراير الماضي) من أن تراخي الولايات المتحدة، والدول الكبرى، في التزام تعهداتها في مجال الزام الدول غير الموقعة على معاهدة الحد من الأسلحة النووية وفي مقدمتها اسرائيل، الانضمام الى المعاهدة، ليس من شأنه افشال الجهود الدولية في هذا المضمار فحسب، بل انه يهدد ايضاً بحدوث كارثة نووية على مستوى العالم، سببها عدم القدرة على ضبط مخازن هذه الأسلحة ومراقبة اجراءات السلامة والامن.

ومن الجائز للمرء أن يضيف هنا أن منطقتنا من المناطق الأولى المرشحة الى مثل هذه الكوارث.

أما السياسة الثانية من السياسات التي تتبناها واشنطن وتتعارض في شكل كامل مع المعاهدة، ونذكرها هنا من دون تفصيل شديد، حتى لا نفقد بوصلة موضوعة المقال المركزية، فهي استراتيجية «الدفاع الصاروخي القومي» وهي تعني اقامة شبكة دفاع صاروخي قاري تحمي الولايات المتحدة وحلفاءها في مناطق العالم المختلفة، من أي هجوم صاروخي محتمل من أي مصدر في العالم. وتستوجب بالتالي اعتماد نظم دفاع بالستية عابرة للقارات لا تستثني استخدام اسلحة نووية. ومن الطبيعي ان يثير هذا التوجه اعصاب دول كبرى مثل الصين وروسيا اللتين تعترضان على هذه العقيدة الأمنية الأميركية، باعتبارها مناقضة لمناخ الانفراج الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتولد بيئة مشجعة على انتشار السلاح النووي، واعتماده بدلاً من الحد منه.

والسياسة الثالثة والبالغة الاهمية هي اصرار واشنطن، في اطار الحلف الأطلسي، على اعتماد السلاح النووي، كاحدى أهم الركائز الاستراتيجية للعقيدة الامنية للحلف في حقبة ما بعد

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الحروب
الموضوع الفرعي :	موقف امريكا	رقم العـــــدد :	١٣٥٧١
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

انتهاء الحرب الباردة، وابقاء الاستراتيجية القديمة التي تعتمد امكان القيام بالضربة النووية الاولى ضد الخصم، وليس فقط للدفاع والرد في حال استخدام الخصم هذا النوع من السلاح.

وتتمثل السياسة الرابعة في رفض الكونغرس المصادقة على معاهدة منع التجارب النووية، وهو رفض لا يضع صدقية الولايات المتحدة في الموضوع النووي على المحك فقط، بل وينسفها من الاساس.

نعود الى الموضوع الاساسي، واحد اهم تجلياته الراهنة دعم الولايات المتحدة المادي والاستراتيجي لبرنامج اسرائيل النووي، وتوفير الدعم والتغطية الديبلوماسية للموقف الاسرائيلي في المحافل الدولية. وقد نال تجدد هذا الدعم دفعة قوية مع توقيع اتفاق واي بلانتيشن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٨ بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، حين اتفقت واشنطن وتل ابيب على «تفاهم استراتيجي» التزمت من خلاله الاولى دعم القدرات «الاستراتيجية»، اي النووية، للثانية، وارفقت ذلك الالتزام بدعم مالي قيمته ١,٢ مليار دولار لتعزيز تلك القدرات. واعتبر رئيس وزراء اسرائيلي في حينه بنيامين نتانياهو «التفاهم» انجازاً فائقاً واهم بكثير من الاتفاق مع الفلسطينيين كونه يلزم اميركا علناً، للمرة الأولى في تاريخ العلاقة بين الطرفين، دعم برنامج اسرائيل النووي، بدلاً من الضغوط عليها لوقفه.

واعترافاً باهمية ذلك الالتزام، طالب ايهود باراك واشنطن بتجديده لحكومة حزب العمل ايضاً. وعلى رغم ان الدعاية الاسرائيلية حاولت التركيز على أن فحوى التفاهم المذكور يحوم حول تجديد الالتزام الأميركي القديم لإسرائيل (عام ١٩٦٩، ويقوم على عدم الضغط عليها في مقابل الا تعلن نفسها دولة نووية فتحرج واشنطن) الا ان قرائن التفاهم والدعم المالي والحديث من احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك مع تل ابيب تشير كلها الى الانتقال نحو خطوة عملية ودعم مباشر، وليس فقط سياسة غض النظر. فعلى سبيل المثال وُقع اتفاق بين الطرفين في شباط (فبراير) المنصرم يسمح، للمرة الاولى في تاريخ البلدين، لاسرائيل بالاطلاع على التكنولوجيا النووية الاميركية والاستفادة منها، لأن اسرائيل، وبحسب بيل ريتشاردسون وزير الطاقة الاميركي، «دولة صديقة ولا تعامل بالاسلوب نفسه الذي نعامل به دولاً أخرى».

ويسمح أيضاً بتقديم خبرات أميركية متقدمة في أكثر من ٢٥ ميداناً وتخصصاً نووياً وغير نووي، الى العلماء الاسرائيليين.

أما على جبهة التغطية الديبلوماسية فنلحظ ان واشنطن بدأت باكراً في تهيئة الرأي العام الدولي لقبول «الوضع الراهن» في ما يتعلق بعدم توقيع اسرائيل معاهدة الحظر النووي، والدعوة الى عدم الضغط عليها في هذا الاتجاه.

وتوالت تصريحات لجون هولم مستشار الرئيس كلينتون لشؤون ضبط التسلح، من بين آخرين، «تحذر» من انجرار الاجتماع الى الاستغراق في مناقشة «اجبار الهند وباكستان واسرائيل» على توقيع المعاهدة، وضرورة معالجة «اجندات» أوسع، من مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية واجراءات الحماية والسلامة العامة التي يجب أن تتوافر في المنشآت النووية وسوى ذلك. وتحدث مسؤولون اخرون عن «ضرورة» التركيز على برامج السلاح النووي في كوريا الشمالية نظراً الى «خطورتها» على الأمن القومي الاميركي من ناحية، ولتحويل النظر عن اسرائيل.

الموقف العربي

واتسم الموقف العربي من امتلاك اسرائيل اسلحة دمار شامل، عموماً، بالضعف الذي تمثل ببلع «الالتباس» الاسرائيلي ودفن الراس في الرمال، عقوداً عدة. فمن ناحية موقفية لم يبق الامر على «أجندة» الامن الاقليمي والعالمي من زاوية التهديد الذي يمثله على المنطقة برمتها، ان لناحية جرها الى سباق تسلح نووي وان لناحية الخطر المباشر من جراء اي تسرب او انفجارات ناتجة من حوادث طارئة. وتراجع الموضوع النووي واعتبر مجرد عنصر من عناصر الصراع مع اسرائيل، وليس عنصراً حاسماً يمكن ان يقلب جغرافيا المنطقة ويرجعها الى عصور ما قبل التاريخ.

اما من ناحية عملية، اي محاولة تعديل ميزان القوى النووية، فلم تكن ثمة محاولات جادة سوى الاستثناء العراقي، حيث المحاولة التي ولدت اواخر السبعينات وتلقت ضربة قاصمة بقصف الاسرائيليين مفاعل تموز عام ١٩٨١، وكذلك ما تشير اليه تقارير عن محاولات جزائرية في السبعينات في الحقل النووي العسكري وئدت في مهدها. واذا اردنا ان نرى ضعف الموقف العربي في مرآة الاخرين، فمن المؤلم ان نلاحظ انه لم يرتق الى درجة من الصلابة تجبر الولايات المتحدة على دفع ثمن دعمها لبرنامج اسرائيل النووي، كما حذرت «سي.آي.ايه» في اذار (مارس) ١٩٦٣، عندما كشف رسمياً عن مفاعل» ديمونا. انذاك اصدرت الوكالة الاستخبارية تقريراً توقعت فيه ان يؤدي تطوير اسرائيل قوة نووية، الى تدمير بالغ لموقع الولايات المتحدة ونفوذها في البلدان العربية ويضرب علاقاتها معها الأمر الذي حدث عكسه، مع الأسف. وفي السنوات الاخيرة تطور موقف جماعي عربي عبر قرار من القمة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ في اتجاه الدعوة الى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمها السلاح النووي، مع مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي. والواقع ان الموقف العربي كان في جوهره الموقف المصري الذي امتنع، من البداية عن مجاراة اسرائيل في المنافسة في الميدان النووي، واتضح من خلال توقيع مصر التمديد غير المحدد على المعاهدة سنة ١٩٩٥، والذي اعقبته في نيسان (ابريل) ١٩٩٦ استضافة القاهرة اجتماعاً افريقياً موسعاً أعلن فيه التزام الدول الافريقية، بما فيها مصر، المحافظة على القارة السوداء خالية من السلاح النووي.

يبقى ان المطلوب من المجموعة العربية دائماً ان تحشد ما أمكنها من دول العالم للضغط على اسرائيل توقيع المعاهدة واعتبار عدم توقيعها السبب الجوهري، ليس فقط في تشجيع انتشار الاسلحة النووية في المنطقة بل وايضاً سائر انواع أسلحة الدمار الشمال. وعلى مصر تحديداً ان تترك خياراتها مفتوحة ولا تلزم نفسها موقف المصادقة على المعاهدة الى أجل غير مسمى. بل من المهم التفكير أيضاً في ايجابيات الخروج من المعاهدة كلياً وسلبياته، وفي ضوء مصالح مصر الاستراتيجية الاقليمية، اذا اصرت اسرائيل والولايات المتحدة على تمرير البرنامج الاسرائيلي وحمايته. والأمر الآخر المطلوب قيامه في المنطقة جهد من المنظمات غير الحكومية، هدفه استمرار تسليط الضوء على البرنامج النووي الاسرائيلي واخطاره على المنطقة، في اطار جهد أعم هو الوصول الى منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل وبتنسيق مع جهود منظمات دولية غير حكومية تسعى الى عالم خال من أسلحة الابادة هذه.

* كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا.

موقف الشرق الاوسط

المعاهدة النووية

موقف الشرق الاوسط

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مؤتمر مستقبل الخيار النووى فى الشرق الاوسط	عادل الدندراوى	مجلة السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	١٩

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعي : موقف الشرق الاوسط
المصدر : مجلة السياسة الدولية
اسم كاتب المقال : عادل الدندراوى
رقم العدد : ١٤٠
تاريخ الصدور : ابريل ٢٠٠٠

"مؤتمر" مستقبل الخيار النووى فى الشرق الأوسط

أسيوط : (١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٩)

عادل الدندراوى

ليس هناك شك أن التحديات التى واجهت وتواجه منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ستنتقل الى الألفية الجديدة وهو ما يتطلب جهدا اضافيا وتفكيرا متجددا وإرادة قوية وحاسمة لمواجهتها، فهى من أكثر المناطق تعرضا لفراغ أمنى بسبب الاختلافات فى مصالح النظام الدولى مما جعلهامن أكثر بؤر الاضطرابات فى العالم وهو ما يترتب عليه بالتالى ارتفاع نسبة استهلاكها لمبيعات الأسلحة بمقدار يزيد عن ١٣ مليار دولار سنويا رغم منحنيات السلام القائمة.

وملف أسلحة الدمار الشامل من أكثر الملفات حساسية فى الشرق الأوسط وانطلاقا من ذلك يتزايد القلق مما يهدد الأمن القومى العربى فى العمق مهما تقدم السياسيون فى العمليات الخاصة بالتسوية السلمية ،وهو نتيجة طبيعية لتفرد إسرائيل بامتلاكها الأسلحة النووية ورفضها القاطع للانضمام أو حتى الافصاح عن نيتها فى الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووى، وقد عملت إسرائيل دوما – على إحاطة شئونها النووية بالغموض من منطلق أنه على الأصدقاء أن يتفهموا ذلك وعلى الأعداء أن يتعايشوا مع هذا الوضع.

ومجمل هذه المخاوف وحيثياتها واحتمالاتها القريبة والمتباعدة وتصورات ورؤى قادمة ناقشها مؤخرا مؤتمر مستقبل الخيار النووى فى الشرق الأوسط بجامعة أسيوط برئاسة الدكتور محمد رأفت محمود وأشرف عليه مركز دراسات المستقبل بالجامعة برئاسة الدكتور محمد إبراهيم منصور. وعلى مدى تسع جلسات دارت مجادلات ومداخلات واشترك فيها نحو ١٦ باحثا عربيا و ٨٠ باحثا من مصر فى مختلف الاتجاهات والتخصصات المؤدية الى جوهر عنوان المؤتمر.

وتناولت محاور المؤتمر القوى النووية فى الشرق الأوسط على مشارف الألفية الجديدة واحتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووى وانعكاسات التجارب الهندية الباكستانية على المنطقة ومستقبل السلام فى ظل غياب التوازن الاستراتيجى وأهمية بناء قوة ردع عربية نووية وقاعدة للبحث العلمى والتكنولوجيا ومبادرة الرئيس مبارك لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ورغم تعدد محاور المؤتمر إلا أن توصياته جاءت من مجمل مناقشات حامية تركزت فى ثلاثة اتجاهات :

أولا ، امتلاك سلاح نووى مواز لما تمتلكه إسرائيل. ثانيا البحث عن بديل لأسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية متطورة فى حالة استحالة الخيار الأول .وثالثا، تأييد مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كخيار سلمى تتطلع اليه شعوب المنطقة أملا فى ألفية آمنة سالمة.

أما الخيار الأول فيذهب إلى أن الحرب ما زالت هى محور التفكير الإستراتيجى لإسرائيل أيا كان الإتجاه السياسى المسيطر على نظام الحكم وذلك بهدف تحقيق الهيمنة الكاملة فى الشرق الوسط وبالتالى إنفرادها بعملية السلام وفرض إرادتها ورغم أن إسرائيل إعتادت دائما الترديد أن السلاح النووى لديها هو الملاذ الأخير فى حالة تهديد بقاء الدولة الإسرائيلية من جانب العرب إلا أن هذا فى حد ذاته يتجاوز حدود الواقع فإسرائيل تجلس على ترسانة من الأسلحة والرؤوس النووية التى تهدد عمق الكيانات العربية فى المنطقة وليس فقط ما يطمئنها على بقائها بزعم إنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة.

وعلى هذا فخطورة أسلحة إسرائيل النووية ترتبط بعدة عوامل أهمها الإحتكار من جانب واحد وهذا فى حد ذاته يتيح لها الحرية الكاملة فى الإستخدام دون رادع مضاد والرد الطبيعى على ذلك هو رفض فكرة التعايش برمتها مع الترسانة النووية الإسرائيلية لأن عدم الرفض يعنى الإستسلام لهذا الإستثناء فى المنطقة وما يدلل على صحة ذلك أن الإستخدام الأول لأسلحة الدمار الشامل جاء من دولة ديمقراطية هى الولايات المتحدة الأمريكية !!

وهذا فى حد ذاته أيضا يؤكد أن طبيعة القضايا ترتبط إرتباطا مباشرا بالأطراف المتصارعة حتى تفرض نفسها وبالتالى فهذا الإتجاه لا يستبعد أية خيارات رادعه عندما يتعلق الأمر بالأمن القومى العربى لأن دورتى الحرب والسلام متلازمتان عبر التاريخ !!

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عادل الدندراوى
الموضوع الفرعى :	موقف الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	ابريل ٢٠٠٠

ومخاوف هذا الإتجاه أيضا أن دخول إسرائيل غير المعلن للنادى النووى معناه هدم ثوابت عربية مع الإستعداد لما بعد ذلك.

أما الإتجاه الثانى فيرى ضرورة ملحة لإمتلاك مصر والدول العربية لأسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية وعدم التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية وهو مايحقق نوعا من التوازن الإستراتيجى والبشرى فى المنطقة كقدرات كيفية وكمية مع السعى فى الوقت نفسه إلى الدخول تحت مظلة نووية بضمانات من الدول الخمس الكبرى والحذر من أية ترتيبات أمنية مع إسرائيل بإعتبارها أنها فى هذه الحالة ستكون بمثابة حزام مقيد للحركة فى المنطقة أمام إتجاهات إستراتيجية عربية !! وإمتلاك أسلحة ردع يعنى أيضا إيجاد مظلة قوية تحمى الإقتصاد القومى مع التأكيد على أن أسلحة الدمار الشامل يجب أن تطلق فقط على الأسلحة النووية دون غيرها وهذا من شأنه أن يحقق قدرات كيفية وكمية عسكرية بديلة.

وحيثية ضمنية لهذا الإتجاه تدعو إلى إيجاد آليات للتعاون المباشر والعرضى من جانب مصر مع حلف شمال الأطلنطى وإجراء ترتيبات توازن فى المنطقة ،ومفاد ذلك بأن يتم تحميل أمن إسرائيل إلى الحلف مقابل ضمانات عربية لأمن إسرائيل فى المستقبل .!!

وتأييد مبادرة الرئيس مبارك التى أطلقها فى أبريل عام ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل جاء كخيار ثالث يستهدف تحقيق عالمية المعاهدة بإنضمام جميع الدول ودون إستثناء أو تمييز وتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على جميع المنشآت النووية فى المنطقة بما فى ذلك إسرائيل ،وهذا يؤكد قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٨٧ و٦٨٧ لعامى ٨١ و١٩٩١ وهما يطالبان إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للتفتيش والمبادرة فى مجملها تؤكد الإهتمام بالبناء الإقتصادى ورخاء الشعوب والمحافظة على البيئة.

كما أن المبادرة يعززها الرأى القائل بأن التكافؤ النووى قد لا يحقق فى معظم الأحيان الإستقرار الإقليمى المنشود، وبالتالى تصبح عملية تعبئة الرأى العام ضرورية للتنبيه والتحذير من خطورة إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، ويعد ذلك ومن الآن من أولويات العمل المرحلى القادم من جانب العرب ونحن على مشارف الألفية الجديدة ،وهو الأمر الذى يضع نظام منع الانتشار النووى برمته موضع الاختبار فى المؤتمر القادم لمراجعة المعاهدة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل بتحقيق عالمية المعاهدة.

موقف مصر

المعاهدة النووية

الموقف الدولى :موقف مصر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البرنامج انووى المصرى	عبد الرؤوف الريدى	الاهرام	٤١٣١٥	٢٠٠٠/١/١٨	٢١
٢	مصر تطالب بالكشف عن قدرات اسرائيل النووية	الجريدة	الاهرام	٤١٤١٤	٢٠٠٠/٤/٢٦	٢٣

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : عبد الرؤوف الريدى
الموضوع الفرعي : موقف مصر
رقم العـــدد : ٤١٣١٥
المصـــدر : الاهرام
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١/١٨

البرنامج النووى المصرى

منذ مايقرب من نصف قرن انشات مصر لجنة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية عهدت بها إلى واحد من اكبر علمائها هو المرحوم الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، الذى وضع اللبنات الأولى نحو بناء قدرة مصر على استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية، ولقد تولدت فكرة إنشاء هذه اللجنة لدى الرئيس عبد الناصر من خلال تعرفه على تجربة الهند فى ارتياد هذا المجال الجديد على يد العالم الهندى الكبير باهبا، وهى التجربة التى كان يرعاها شخصيا رئيس وزراء الهند انذاك جواهر لال نهرو ولقد كانت هذه الخطوة من جانب مصر هى التى دفعت وفدها الدائم لدى الامم المتحدة إلى المشاركة الفعالة فى تنفيذ اقتراح الرئيس الامريكى دوايت ايزنهاور والذى قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نفس العام ١٩٥٥ تحت عنوان «الذرة من اجل السلام» ولعب المستشار إسماعيل فهمى (الذى أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد) انذاك دورا مهما فى وضع دستور الوكالة الدولية للطاقة النووية الموجودة حاليا فى فيينا ويشغل منصب مديرها العام حاليا الدبلوماسى المصرى دكتور محمد البرادعى.

عبد الرءوف الريدى

وبينما كان البرنامج المصرى يقوم على اساس استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية كان البرنامج الإسرائيلى «السرى» الذى بدأ فى الوقت نفسه تقريبا والذى كان يشرف عليه شيمون بيريز مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية انذاك يستهدف إنتاج الأسلحة النووية، وكانت فرنسا هى التى قدمت المساعدات لإسرائيل فى هذا المجال الخطير فى حين كانت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس كيندى تعارض التوجه الإسرائيلى نحو استخدام الطاقة الذرية فى إنتاج الأسلحة النووية، وحاول كيندى عندما اكتشف مفاعل ديمونا فى صحراء النقب عام ١٩٦٠ ان يرسل بعثة للتفتيش عليه ولكن إسرائيل قاومت ذلك، إلا ان اغتيال كيندى ومجىء جونسون بعده أعطى لإسرائيل حليفها القوى فى البيت الأبيض، والذى غض الطرف عن برنامج إسرائيل لإنتاج السلاح النووى كما غض الطرف عن أشياء كثيرة اخرى، ثم أعطاها الضوء الأخضر بعد ذلك لشن عدوان ١٩٦٧.

فى الوقت نفسه تابعت مصر دورها الدولى من اجل تكريس الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها والتوصل إلى معاهدة دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر إجراء التجارب عليها، وكانت تلك من سمات السياسة الخارجية المصرية، ليس بالنسبة للطاقة النووية فقط بل بالنسبة للمجالات الجديدة الاخرى مثل الفضاء الخارجى، ومازال اسم الشهرة للبند الخاص بحظر استخدام الفضاء الخارجى فى الأغراض العسكرية على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة هو «البند المصرى» وكان ذلك يتسق مع الدور المصرى الريادى فى حركة عدم الانحياز ودعوتها إلى نزع السلاح النووى.

فى هذا الإطار ايضا جاء دور مصر المهم فى المفاوضات التى جرت فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف للتوصل إلى معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية، والذى سجله السفير محمد شاكر فى كتابه المرجعى المهم عن هذه المعاهدة وعندما فتح الباب لتوقيع المعاهدة فى ١٩٦٧ كانت مصر من بين الدول التى وقعتها وإن كانت لم تصدق عليها الا فى بداية الثمانينات مع ماهو معروف من أن التزام الدولة يبدأ مع التصديق وليس مع التوقيع.. وكانت الفكرة الرئيسية التى تقوم عليها هذه المعاهدة هى أن تتعهد الدول غير النووية بعدم الحصول على أسلحة نووية بأية صورة من الصور فى مقابل أن تعاونها الدول النووية فى تطوير إمكاناتها فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وذلك هو ما يسمى فى القاموس الدبلوماسى بالـ Trade off

(٢)

ورغم ان مصر بدأت برنامجها النووى فى منتصف الخمسينات فإن التحولات والتقلبات التى جاءت بها تلك الحقبة الحاسمة من تاريخ مصر بين ١٩٥٥ و١٩٦٧ بدءا بحرب السويس وعبورا بالوحدة مع سوريا ثم الانفصال ثم ثورة اليمن ثم تصاعد الخلاف مع الولايات المتحدة فى عهد جونسون وغير ذلك مما حدث فى إطار فورة قومية متلاحقة الاحداث يلهث المرء للإمساك بأطرافها، فإن البرنامج النووى المصرى - حسبما يبدو - لم يكن فى مقدمة الأولويات آنذاك ، هذا بينما سارت إسرائيل فى برنامجها النووى «السرى» الهادف إلى انتاج ترسانة من الأسلحة النووية وبوقوع عدوان ١٩٦٧ كرست مصر كل جهودها ومواردها من أجل تحرير الارض، فكانت حرب الاستنزاف ثم حرب اكتوبر ثم مفاوضات فض الاشتباك ثم إطلاق عملية السلام، هذا فى الوقت الذى كان الاقتصاد المصرى بعد حرب أكتوبر يمر بأزمة كبيرة ولم يحدث الانفراج النسبى إلا بعد التوصل إلى اتفاقات السلام فى أواخر السبعينات.

وهكذا فإن مصر لم تبدأ من الناحية العملية فى العودة إلى برنامجها النووى إلا بعد استكمال تحرير الأرض فى بداية الثمانينات، عندما بدأت فى التخطيط لمستقبل الطاقة فى مصر، وبلورت برنامجا طموحا يستهدف اقامة ثمانى محطات نووية تستخدم لإنتاج الطاقة الكهربائية من الذرة حتى يتسنى لها توفير اكبر قدر ممكن من مواردها البترولية للتصدير، إلا أن هذا البرنامج كان يتطلب عقد اتفاقات ثنائية بين مصر وعدد من الدول التى تملك التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة من الذرة، ومن هنا جاء ميلاد القرار المصرى بالتصديق على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية لكى تؤكد مصر لهذه الدول أنها لن تستخدم الطاقة النووية إلا فى الأغراض السلمية، وكان التصديق على معاهدة منع الإنتشار اعمالا لفكرة الـ Trade off السابق الاشارة إليها أى أن تتخلى مصر عن الخيار النووى فى المجال العسكرى فى مقابل أن تحصل على المساعدة فى مجال الخيار النووى السلمى، وكان من بين مافرضته معاهدة منع الانتشار على مصر من التزامات هو تطبيق نظام الضمانات والتفتيش على المنشآت النووية المصرية بواسطة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

(٣)

ما ان صدقت مصر على اتفاقية منع الانتشار فى أول الثمانينات حتى بدأت فى الإجراءات الخاصة بطرح العطاءات لإنشاء المحطة النووية الاولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وبدأت الشركات المختلفة من كل من المانيا والولايات المتحدة وفرنسا فى التنافس على الحصول على عقد انشاء هذه المحطة التى كانت ستصبح باكورة البرنامج النووى المصرى، إلا أن الرياح جاءت بما لاتشتهى السفن وكأنما البرنامج النووى المصرى كان مقدرا له من البداية انه ما ان يبدأ حتى يتراجع ، فقد وقع حادث مفاعل شرنوبل المعروف فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٥ وثارت المخاوف فى العالم كله حول سلامة المحطات النووية، كمصدر امن للطاقة، وبدأت مصر تعيد النظر فى برنامج إنشاء المحطات النووية، وكان قرار مصر هو تأجيل إنشاء هذه المحطات، ولقد كانت هناك ظروف أخرى ساعدت فى اتجاه عزوف مصر عن إنشاء المحطات النووية وتمثل ذلك اساسا فى ظهور الغاز الطبيعى بكميات وفيرة فى مصر فقدم الغاز الطبيعى بديلا عن المحطات النووية، هذا فضلا عن الظروف الصعبة التى كان يمر بها الاقتصاد المصرى آنذاك بسبب حلول اقساط الديون العسكرية الأمريكية، وهى الظروف التى لم تنفرج الا فى بداية التسعينات بعد الغاء هذه الديون ونصف ديون الدول الأخرى وبدء مسيرة الإصلاح الاقتصادى.

ونتيجة لهذه التطورات التى رافقت حادث شرنوبل وقرار مصر العدول عن إنشاء محطات الطاقة النووية أصبحت مصر، رغم أنها التزمت بالتخلى عن الخيار النووى عسكريا لا تستفيد مما هو متاح أمامها من استخدام الخيار النووى السلمى.

فى الوقت نفسه سارت إسرائيل قدما فى برنامجها النووى، ولم تعد تهتم كثيرا باخفاء أن لديها ترسانة من الأسلحة النووية، ولم تعد تأبه بإنكار ما ينشر عنها فى هذا الشأن وكان انضمام مصر إلى معاهدة منع الانتشار أعطاها جرأة فى الكشف عن حقيقة أنها دولة تملك السلاح النووى، ليس هذا فقط بل قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى ايضا فى بداية الثمانينات.

ومع بداية عام ١٩٩٠ ثار لغط كبير حول انتشار أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، سواء فى ذلك الأسلحة النووية أو الاسلحة الكيمائية التى يمكن أن تكون رادعا مقابلا للرادع النووى... وقد انصب هذا اللغط على موقف العراق محددا خاصة بسبب بعض التصريحات التى اطلقها الرئيس العراقى فى بداية عام ١٩٩٠ والتى لعبت دورا خطيرا فى وضع العراق فى دائرة المحظور.

فى هذه الظروف جاءت مبادرة الرئيس مبارك المهمة التى طالبت بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها إن لم يكن فى مقدمتها الأسلحة النووية التى كانت وسائل الاعلام تشير إلى أن إسرائيل قد أصبحت تملك منها ما بين مائة ومائتى قنبلة نووية، وقد قوبلت مبادرة الرئيس مبارك بترحيب كبير من جميع الجهات الدولية والإقليمية على حد سواء.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعى : موقف مصر
المصـــــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : عبد الرزوف الريدى
رقم العــــدد : ٤١٣١٥
تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١/١٨

وثمة رسالة مهمة انطوت عليها المبادرة المصرية وهى ضرورة ان ينظر إلى أسلحة الدمار الشامل باعتبارها حزمة واحدة، بمعنى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الدول العربية بالتخلى عن الاسلحة الكيميائية فإن ذلك يتطلب بالتالى ان تتخلى إسرائيل عن الأسلحة النووية أو بعبارة أدق تتخلى كل دول المنطقة عن كل أسلحة الدمار الشامل.. وعندما كانت مبادرة مؤتمر مدريد للسلام تناقش فى واشنطن بعد تحرير الكويت، من أجل إقامة السلام الدائم العادل فى الشرق الأوسط كانت مبادرة الرئيس مبارك باخلاء المنطقة من جميع هذه الأسلحة من بين أهم الأسس التى وافقت الأطراف على ضرورة السعى لتنفيذها كما اشار إليها قرار مجلس الأمن الصادر عقب الغزو العراقى للكويت، إلا أن شيئا لم يحدث من اجل وضع مبادرة الرئيس مبارك موضع التنفيذ، كما ربطت إسرائيل بين التخلى عن الخيار النووى وبين تحقيق السلام بينها وبين دول المنطقة، وذلك بحجة أن تطويرها للسلاح النووى كان من أجل الردع ـ فإذا تحقق السلام فلن يكون هناك حاجة إلى الاحتفاظ بسلاح الردع، وقد كرر شمعون بيريز هذا المعنى أخيرا فى تصريحاته بالقاهرة. وقد اعتمدت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس كلينتون هذا الموقف الإسرائيلى، ولذا فعندما حاولت مصر فى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٩٥ لمراجعة اتفاقية منع الانتشار أن تحصل من المؤتمر على قرار يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ، عارضت الولايات المتحدة الموقف المصرى بقوة وترتب على ذلك عدم صدور هذا القرار... إلا اننا نرى اليوم كلا من وزير خارجية سوريا ورئيس وزراء إسرائيل يتحدثان عن إمكان التوصل إلى اتفاق سلام فى عام ٢٠٠٠ كما نرى بدء المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية برعاية أمريكا فى واشنطن وهو مايعنى أن الجو الآن أصبح أكثر ملاءمة للعمل الدبلوماسى من أجل تطبيق مبادرة الرئيس مبارك.

(٤)

إلا اننا فى الوقت نفسه وأيا كان الأمر فإن استمرار الموقف الإسرائيلى فى الربط بين التخلى عن الأسلحة النووية وبين تحقيق السلام لاينبغى أن يعنى أنه لا توجد هناك خطوات يمكن اتخاذها إلى أن يتم تفعيل مبادرة الرئيس مبارك بانضمام اسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار، وهى خطوات تهدف إلى تفادى الأخطار التى ينطوى عليها وجود الترسانة النووية الإسرائيلية، فمن حقنا إن لم يكن من واجبنا أن نطالب الدول النووية الأطراف فى اتفاقية منع الانتشار بالعمل على الزام إسرائيل باحترام اتفاقات حظر إجراء التجارب النووية، وأن ننشىء نظاما وآليات لرصد ما قد يكون هناك من نشاط فى هذا المجال واحتمالات تأثيره على التربة والمياه والبيئة فى المنطقة... ويتعين علينا أن نثير مع الدول النووية التى يهمها استمرار اتفاقية منع الانتشار إمكانية تزويد مصر بالمعدات والأجهزة اللازمة لعملية الرصد وتأثيرها على التربة والمياه فى الدول المجاورة وحصولنا على المساعدات التى تمكننا من تتبع انعكاسات ونتائج برنامج إسرائيل النووى وترسانتها النووية ينبغى أن يكون مطلبا لنا من الدول النووية فى معاهدة منع الانتشار.

(٥)

بالتوازى مع ذلك يطرح موضوع العودة لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية نفسه علينا. فمن المعروف أن عمر موارد مصر البترولية أصبح يقاس بالاعوام بعد ان كان يقاس بعشرات الاعوام، وإن كانت الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعى تقدم مصدرا بديلا لم يكن متوافرا عندما قررت مصر انشاء المحطات النووية فى منتصف الثمانينات ، وبالنسبة لما إذا كان من الصالح أن نعود إلى إنشاء محطات لتوليد الطاقة النووية وهو البرنامج الذى تعطل بسبب حادث شرنوبل عام ٨٥ فإن الرأى فى هذا الشأن ينقسم بشكل حاد بين الذين يرون ضرورة أن تدخل مصر إلى عالم المحطات النووية، ويدافعون عن رأيهم بأن الطاقة النووية طاقة نظيفة واستخدامها سيزيد من إمكاناتنا فى تصدير البترول والغاز، أما الذين يعارضون فهم يشيرون إلى المشكلات التى ينطوى عليها إنشاء هذه المحطات خاصة مشكلة دفن النفايات النووية ويرون أن الإتجاه السائد فى العالم الآن هو الإقلال من الاعتماد على المحطات النووية فى توليد الطاقة، ويدفعون بانه مع ظهور الغاز الطبيعى فى مصر بشكل وفير فإن إنشاء المحطات النووية يكون أمرا لا محل له.

ورغم اقتناعى بما للرأى الثانى من وجاهة بما لايجعلنى أحبذ العودة إلى فكرة إنشاء ثمانى محطات نووية إلا أننى اعتقد مع ذلك باهمية الا تبقى مصر بمعزل عما يجرى فى عالم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية بما فى ذلك استخدامها فى توليد الطاقة، فالطاقة النووية تشكل احد أهم مجالات التكنولوجيا الحديثة شأنها شأن الهندسة الوراثية، وهى مجالات ينبغى الا تظل بمنأى عنها وإن كنا ينبغى أن نكون واعين لمخاطرها وآثارها الجانبية وإذا كنا نريد أن نكون جزءا من العصر الذى نعيشه فينبغى أن يكون لدينا مدخل إليها وإن كان هذا لايعنى بالضرورة التوسع فى استخدامها أو الاعتماد عليها بشكل كبير بل يكون لنا على الأقل قدم فيها بأن يكون لدينا علماء وفنيون قادرون على التعامل مع هذا المجال المهم وذلك بطبيعة الحال فى اطار احترام تعهداتنا الدولية طبقا لمعاهدة منع الانتشار.

وإذا كنا نتحدث عن توليد الطاقة من الذرة فإن هذا الحديث يمتد أيضا إلى الطاقة الشمسية والتى تملك مصر فيها ميزة نسبية، والصعوبة هنا لاتكمن فى مخاطر على البيئة وإنما تكمن فى اقتصادياتها وتكلفتها العالية، إلا أن ذلك لا ينبغى أن يجعلنا بمنأى عن استخدام هذه الطاقة وتطوير إمكاناتنا فيها بما يدخلها ضمن معادلة وضع برنامج متكامل للطاقة فى مصر مع بداية القرن الجديد، مثل هذا البرنامج ينبغى أن يكون جزءا من سياسة متكاملة تشمل الأمن القومى والاقتصادى بما فيه احتياجات مصر المستقبلية من الطاقة... ويمكن أن تقوم هذه السياسة على العناصر التالية:

١ ـ خطة للتحرك الدبلوماسى النشيط مع مختلف القوى والبدء فى مفاوضات تستهدف وضع مبادرة الرئيس مبارك المتفق عليها موضع التنفيذ خاصة مع ظهور احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا فى المرحلة المقبلة.

٢ ـ الربط بين معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل إحداها مع الأخرى وربط انضمامنا إلى معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل غير النووية بانضمام اسرائيل لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل.

٣ ـ فى نفس الوقت تعمل مصر على تطوير إمكاناتها فى رصد وتتبع أنشطة إسرائيل النووية ومايتصل بها من ضرورة الأمان النووى وعدم تسرب الإشعاعات للدول المجاورة والضغط من أجل التزام اسرائيل باتفاقيات وقف التجارب النووية سواء تحت الأرض أو فوق الأرض وذلك إلى أن تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

٤ ـ تنمية قدرات مصر العلمية فى التكنولوجيا النووية واستخداماتها السلمية.

٥ ـ وضع برنامج متكامل لاستخدامات مصر من الطاقة وتنويع هذه المصادر بما فى ذلك الطاقة الشمسية.

وأخيرا فإن على مصر ان تدرس جيدا ماسيكون عليه موقفها فى مؤتمر مراجعة اتفاقية منع الانتشار المقبل والمقرر عقده عام ٢٠٠٠ وفى ضوء التطورات السياسية المتصلة بعملية السلام... كذلك فى ضوء التجربة المستفادة من مؤتمر المراجعة الماضى عام ١٩٩٥ وقد يكون من المفيد أن تعمل مصر على ايجاد موقف متفق عليه قبل المؤتمر ليس من جانب الدول العربية فقط بل يشمل دولا أخرى فى المنطقة خاصة ايران وذلك بقصد ايجاد جبهة إقليمية تزيد بنشاط تطبيق مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	موقف مصر	رقم العـــــدد :	٤١٤١٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٦

مصر تطالب بالكشف عن قدرات إسرائيل النووية

نيويورك ـ لندن ـ القدس ـ وكالات الأنباء: تزعمت مصر حملة الدول غير النووية داخل مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى لحمل إسرائيل على التوقيع على المعاهدة، والإشارة إليها بالاسم باعتبارها الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى لم توقع على هذه المعاهدة. وذلك فى الوقت الذى أصرت فيه إسرائيل على تعنتها فى مواجهة هذا الموقف الذى تتبناه الدول العربية وعدد كبير من الدول النامية غير النووية، ولوحت إسرائيل بالورقة الأمريكية فى استمرار تبنيها لسياسة «التعتيم النووى».

أحمد أبوالغيط

وقال إفرايم سنيه مساعد وزير الدفاع الإسرائيلى إن إسرائيل سوف تواصل سياستها الخاصة بالتعتيم النووى، رافضا بذلك الكشف عن قدرات إسرائيل النووية على الرغم من مطالبة مصر الدائمة بالإفصاح عن الترسانة النووية الإسرائيلية. وقال سنيه إنه واثق فى أن الولايات المتحدة سوف تساند إسرائيل خلال المواجهة المتوقعة بين إسرائيل والأطراف الأخرى خلال المؤتمر. وزعم المسئول الإسرائيلي أن مصر تحاول تدمير سياسة إسرائيل النووية ، وأن التحركات المصرية فى هذا الشأن غير مقبولة، وقال ـ فى تصريحات لراديو إسرائيل ـ إن بلاده تبنت طوال السنوات الماضية سياسة التعتيم النووى، وإنها لم تنكر ما تملك وما لا تملك، مشيرا إلى أن القدرة الحقيقية على الردع تنبع من ترك الآخرين يخمنون، وأنه من الأفضل أن يستمر ذلك فى المستقبل!

وقال المسئول الإسرائيلى: إن هناك تفاهما بين إسرائيل والولايات المتحدة، وكشف افنير كوهين المؤرخ الإسرائيلى مؤلف كتاب «إسرائيل والقنبلة» عن أن الدولتين وقعتا تفاهما فى عام ١٩٧٠ ـ لا يزال قيد التنفيذ حتى الآن ـ بأن تتجاهل الولايات المتحدة الترسانة النووية الإسرائيلية مادامت إسرائيل تحافظ على تعهدها بعدم إجراء تجارب نووية.

وكان مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير أحمد أبو الغيط قد أكد أنه ينبغى ألا يكون التفكير فى الشرق الاوسط فى وضع نظام دفاعى ضد الصواريخ النووية مثلما ترغب الولايات المتحدة، وإنما ينبغى أن يكون التوجه هو إخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية ومن اسلحة الدمار الشامل مثلما تطالب مصر. واشار إلى ان مصر طرحت مبادرة واضحة وشهيرة للرئيس مبارك فى هذا الشأن.

وكان أبو الغيط يعقب بذلك فى حديثه لراديو لندن أمس على الظروف التى يمكن بمقتضاها لمنطقة الشرق الاوسط الاستفادة من تطوير نظام دفاعى ضد الصواريخ النووية من قبيل نظام حرب النجوم.. واوضح ان اقليم الشرق الاوسط له وضع مختلف تماما وله خاصيته فجميع أطرافه عدا دولة واحدة وهى إسرائيل انضمت إلى معاهدة منع الانتشار، وأنه بالتالى لا أحد فى داخل الاقليم يهدد بأى ضربات نووية

واكد ان هناك مطلبا عربيا واضحا ومحددا وممتدا منذ سنوات طويلة بدأ فى عام ١٩٩٥ بقرار صادر عن المؤتمر الخامس للمراجعة النووية يؤكد ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار ووضع منشآتها النووية وإمكانياتها النووية تحت الاشراف المباشر، ونظام التفتيش ونظام الضمانات الخاص بوكالة الطاقة الذرية فى فيينا.

وقال السفير ابو الغيط فى حديثه: إن الجانب العربى لا ينظر إلى مؤتمر المراجعة النووية المنعقد حاليا فى نيويورك على أنه مجرد منبر احتفال، ولكنه مؤتمر له فعالياته وله أهدافه وهناك تصميم من جميع الأطراف على السعى لإنجاح هذا الاجتماع.

واضاف: اجتمعنا كوفد مصرى مع مجموعة دول الاجندة الجديدة وهى مجموعة من الدول ذات التأثير وذات الاهتمام، وتطالب بأن يتم إخلاء العالم من التهديد النووى ومن الاسلحة النووية.

موقف اسرائيل

المعاهدة النووية

الموقف الدولى : موقف اسرائيل

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع (١)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٢٠	٢٠٠٠/١/٢٣	٢٤
٢	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٢)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٢٧	٢٠٠٠/١/٣٠	٢٦
٣	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٣)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٣٤	٢٠٠٠/٢/٦	٣٠
٤	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٤)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٤١	٢٠٠٠/٢/١٣	٣٢
٥	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٥)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٤٨	٢٠٠٠/٢/٢٠	٣٦
٦	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٦)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٥٥	٢٠٠٠/٢/٢٧	٤٠
٧	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع (٧)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٦٢	٢٠٠٠/٣/٥	٤٤
٨	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٨)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٦٩	٢٠٠٠/٣/١٢	٤٨
٩	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(٩)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٧٦	٢٠٠٠/٣/١٩	٥٠
١٠	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(١٠)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٨٣	٢٠٠٠/٣/٢٦	٥٢
١١	اسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للامن والدفاع(١١)	طة المجدوب	الاهرام	٤١٣٩٠	٢٠٠٠/٤/٢	٥٦

المعاهدة النووية

الموقف الدولى : موقف اسرائيل

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١٢	الدبلوماسية النووية ليست معركة خاسرة	عبد العظيم حماد	مجلة الاهرام العربى	١٥٩	٢٠٠٠/٤/٨	٦٠
١٣	الترسانة النووية الاسرائيلية فى مواجهة اعداء وهميين	محمد امين المصرى	الاهرام	٤١٤١٥	٢٠٠٠/٤/٢٧	٦١
١٤	اجندة اسرائيل لضبط التسلح	اميلى لاندو	مختارات اسرائيلية	٦٥	مايو ٢٠٠٠	٦٣
١٥	لماذا ترفض اسرائيل الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووى	بكر مصباح تنيرة	الحياة	١٣٥٧٦	٢٠٠٠/٥/١٣	٦٧
١٦	اسرائيل تمتلك ترسانة صاروخية تهدد بها منطقة الشرق الاوسط	جميل عفيفى	الاهرام	٤١٤٩٤	٢٠٠٠/٦/١٥	٦٩

إسرائيل والمشروع الاستراتيجى الجديد للأمن والدفاع (١)

التصورات الإسرائيلية .. والملامح الجوهرية للنظرية الجديدة



طه المجدوب

يؤمن قادة إسرائيل القدامى والحاليون ـ على اختلاف ميولهم العقائدية واتجاهاتهم السياسية ـ بأن القوة العسكرية الإسرائيلية كانت هى العنصر الرئيسى والاساسى الذى اقام الدولة العبرية .. وحافظ على وجودها وبقائها.. بل إنها هى التى ساعدت على تحقيق السلام مع العرب ومن ثم فانه وفقا للتصورات السياسية والاستراتيجية لقادة وزعماء إسرائيل، يجب ان تظل هذه القوة العسكرية هى العنصر الاساسى فى حماية وجودهم والحفاظ على استمراره حتى فى ظروف السلام.

من هذا المنطق اصبحت قضية التسليح هى دائما الشغل الشاغل لقادة اسرائيل .. سواء من حيث استمرار تطوير تسليح وتنظيم وتحديث الجيش الاسرائيلى بكل فروعه للحفاظ علي تفوقه النوعى على الدول العربية .. او من حيث التركيز دائما على اتجاهات التسلح فى دول الجوار العربية ومتابعتها من حيث النوع والقدرة القتالية، ومدى انعكاس ذلك علي موازين القوة العسكرية بين اسرائيل والعرب وعدم السماح لهذه الموازين بان تميل ناحية العرب، بل تظل دائما، وفى كل الاحوال ـ مائلة لصالح اسرائيل .. باعتبار ان هذا الوضع يمثل بالنسبة للإسرائيليين العنصر الجوهرى لاشاعة الشعور بالامان والاطمئنان الى قدرتهم على حماية الدولة وفرض سيطرتها على الشرق الاوسط.

في ظل هذه المفاهيم التى سادت الدولة العبرية منذ قيامها.. كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ـ مازالت وستظل المستقبل ـ لها وضعها المتميز فى كل قضايا الدفاع وشئون الامن الخارجي والداخلى لاسرائيل .. وبالتالى لها تاثيرها الفاعل والمباشر على عملية صنع القرار السياسى، وفى طرح البدائل المتاحة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الامن القومى الاسرائيلى، وليس من المتصور او المتوقع ان يتعرض دور المؤسسة العسكرية لاى تقلص جذرى برغم ظروف السلام، وبرغم محاولات تقليص نفوذها التى مارسها نيتانياهو فى فترة حكمه ان مايؤكد هذه الحقيقة ان زعيمى اكبر حزبين فى اسرائيل من العسكريين فالجنرال اريل شارون هو الرئيس الحالى لتجمع الليكود .. والجنرال ايهود باراك هو رئيس حزب العمل ورئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها الامر الذى يؤكد استمرار ازدهار دور المؤسسة العسكرية والحاجة المستمرة لرجالها سواء من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية السياسية، او من حيث تحقيق السلام والامن مع العرب.

خبرات الحرب والرؤية الجديدة لأمن إسرائيل

لقد ارتبط دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية دائما بقضية الامن القومى الاسرائيلى الذي بدأ يشغل الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى فى ضوء معطيات هائلة من التغيرات الاقليمية والدولية السياسية والاستراتيجية والتكنولوجية والداخلية والخارجية.. وكلها تؤثر فى الامن القومى لدول الشرق الاوسط لذلك فقد اهتمت حكومة اسرائيل ومؤسستها العسكرية، ومراكز البحث العلمى بهذه القضية اهتماما كبيرا ومن بين الجهود المبذولة..دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة «بار - ايلان» العبرية وتعتبر من اهم المراكز البحثية، المشاركة فى رسم وتخطيط مستقبل الامن القومى الاسرائيلى.

وقد أعد المركز مشروعا بحثيا متكاملا تحت عنوان «نظرية الامن الإسرائيلي - رؤية جديدة».. وهو يقدم ابرز جوانب ومعالم تلك الرؤية الاسرائيلية الجديدة للامن القومى، التى تعكس وتعبر عن المفاهيم المسيطرة على العقل الاستراتيجى الاسرائيلى للمتغيرات الجديدة، خاصة بشان مسار الصراع العربى الاسرائيلي بعد عملية السلام وتاثير ذلك علي مستقبل الامن الاسرائيلى ومستقبل الصراع ككل ،وقد شارك العديد من الخبراء الاستراتيجيين والسياسيين فى هذه الدراسات المتعددة ومن ابرزها دراسة اجراها «اسحق موردخاى» وزير الدفاع السابق .. الذى ساهم ببحث مهم حول الاولويات الاستراتيجية والاهداف المستقبلية للامن الاسرائيلى .

ويقدم موردخاى لبحثه بقوله ان اقامة دولة اسرائيل هى اهم احداث القرن العشرين فى منطقة الشرق الأوسط.

وكان الحدث التالى فى الاهمية حرب يونيو ١٩٦٧ التى ادت الي حدوث تغيرات جوهرية عديدة،

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل
المصـــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : طة المجدوب
رقم العـــدد : ٤١٣٢٠
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١/٢٣

جغرافية ، وديموجرافية استراتيجية، ومن اهم النتائج التى خرجت بها اسرائيل من هذه الحرب نتيجة مؤداها ان انعدام العمق الاستراتيجى في اسرائيل يحتم نقل الحرب الى ارض العدو، اما الحدث المهم الثالث ، فكان حرب اكتوبر ١٩٧٣ وفيها نجح العرب في فرض المفاجاة الكاملة علي اسرائيل كما نجحوا لاول مرة فى تنسيق العمل فيما بينهم .. وشن الحرب على الجبهتين الجنوبية والشمالية فى آن واحد .. ولا شك فى أن النجاح الكبير الذى حققته القوات المسلحة المصرية باستخدام الصواريخ فى البر والبحر والجو، وقلب موازين التسليح والقوى قد دفع بمجال الصواريخ نحو قمة الأولويات البارزة فى اسرائيل.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية حيث قامت الولايات المتحدة بشل فاعلية الجبهة الشرقية بالقضاء على القوة العسكرية العراقية وبرغم ان هذه الحرب قد قللت من التهديدات التي تواجهها دولة اسرائيل من الشرق ، والتى كثيرا ما آثارت مخاوفها، وربما تلاشت فإن تعرض إسرائيل للقصف الصاروخى العراقى قد فعها الى تكثيف جهودها من اجل منع العرب من امتلاك اسلحة صاروخية ذات قدرة استراتيجية وحتى لا تهدد العمق الاستراتيجى لاسرائيل ومراكزها السكانية، والتاثير علي اعمال التعبئة العامة، او تسبب ارتباكا لها وتعطى اسرائيل اهمية كبرى لمتابعة ومحاولة التصدى لاي نمو عربى فى القدرات الذاتية فى مجالات التكنولوجيا النووية، واسلحة الدمار الشامل .. وتنضم ايران وباكستان لهذه الجزئية الحيوية فى الاستراتيجية الاسرائيلية المستقبلية.

ظروف وجود الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .

شهدت تسعينيات القرن العشرين ثورة فى التكنولوجيا العسكرية تمثلت فى ظهور ما عرف بالاسلحة الذكية ...وتطور انظمة القيادة والسيطرة والمعلوماتية والاتصالات .. الامر الذى غير كثيراً من المفاهيم والنظريات العسكرية الاستراتيجية التى كانت سائدة حتى نهاية عقد ثمانينيات القرن العشرين ..وقد ابرزت حرب الخليج الثانية عمليا هذه الثورة ثم فى اعمال القصف الجوى المتكرر الذى وجه ضد العراق خلال السنوات الماضية ..واخيراً برز فى حرب البلقان ضد يوجوسلافيا حيث أمكن تدمير قدرات الخصم وإخضاعه عبر الضربات الجوية المكثفة ..وبخسائر شبه معدومة خاصة بالنسبة للقوى البشرية ادت هذه التطورات الاستراتيجية والتكنولوجية إلى دخول أسلحة الدمار الشامل على نطاق اوسع لمنطقة الشرق الاوسط ...الامر الذى يعطى أبعاداً أكبر لاى حرب شاملة قد تنشب في المستقبل ..مع ميل واضح فى كفة ميزان القوى لصالح اسرائيل ...الامر الذى دفع بعض دول الشرق الاوسط عربية وغير عربية إلى السعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل سواء نووية او كيماوية او بيولوجية ..فضلا عن إنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى . وقد أعدت هذه الدول البرامج اللازمة لتطوير هذه الأسلحة لاستخدامها كعامل رادع فى وجه الاطماع والتهديدات الاسرائيلية ..وبالتالى اصبح ميزان القوى فى المنطقة اليوم اكثر تعقيداً بينما اصبح التفوق العسكرى والتكنولوجى الاسرائيلى يشكل مصدراً خطيراً من مصادر التهديد ليس فقط لدول المواجهة العربية مع اسرائيل ..ولكن كذلك لكل دول منطقة الشرق الاوسط.

وتعتبر إسرائيل ان مصدر التهديد الاستراتيجى الأول لامنها القومى ..وربما لوجودها ومصيرها خلال السنوات العشر المقبلة ..هو انتشار الصواريخ الباليستية الهجومية أرض أرض فى دول المنطقة والدول القريبة من إسرائيل ..وتزايد اهتمام هذه الدول بأسلحة الدمار الشامل ..وتزويد صواريخها بعيدة المدى بذخائر هذه الأسلحة . ويحدد السيناريو الاسرائيلى الدول المقصودة من الدول العربية العراق وسوريا فى المقام الاول ثم ليبيا ومصر بدرجة أقل ..ومن الدول الاسلامية المجاورة إيران أولا ثم تاتى باكستان بعدها ..ولكن فى مرتبة متاخرة فى سلم الاولويات الاسرائيلية .

وتعتبر اسرائيل ان برامج التطوير الصاروخى التى تعمل هذه الدول على تنفيذها حاليا ستكون كفيلة بتزويدها بقدرات هجومية بعيدة المدى ...تمكنها من إصابة أهداف فى عمق الاراضى الاسرائيلية من مسافات تبدا بما يقارب ١٥٠٠ كم، لتصل الى ما يقرب من ١٥٠٠كم ..وينتظر ان تزيد هذه المسافات فى غضون السنوات الخمس أو العشر المقبلة لتصل إلى اكثر من ٢٥٠٠كم . والواقع أن أكثر ما يشغل بال اسرائيل ..ويمثل نقطة التركيز الرئيسية فيما تتصوره من تهديدات هى مسالة ذخائر الدمار الشامل التى يفترض أن تكون هذه الصواريخ مزودة بها ..وهى حسب تقديرات إسرائيل الذخائر الكيماوية والبيولوجية .ولا يعنى هذا استبعاد الاحتمال النووى خاصة لدى إيران وربما العراق بعد رفع العقوبات عنه خلال فترة خمس أو عشر سنوات على الاكثر .

الملامح العامة للنظرية الإسرائيلية للحرب المقبلة

من خلاصة ما تم استعراضه يمكن القول إن هناك نظرية عسكرية إسرائيلية جديدة تعد للحرب المقبلة ...وهى فى سبيلها إلى التبلور والنضوج ويعد هذه النظرية المخططون والخبراء الاستراتيجيون فى اسرائيل ..بحيث تتواءم مع الأوضاع المنتظرة لمرحلة ما بعد التوصل إلى اتفاقيات السلام الشامل مع كل الأطراف العربية المعنية .ومن الملاحظ بوضوح ان عامل «الامن القومى» الاسرائيلى مازال هو العامل المهيمن والمتحكم فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى المستقبلى ...وفيما يفرزه من ملامح النظرية الجديدة التى تعد لمواجهة ما تحدده التصورات الاسرائيلية من«تهديدات استراتيجية» لوجودها ...والتى يمكن بلورة ملامحها الاولية فى عدة نقاط جوهرية ..لعل أولاها هو العمل على مواجهة هذه التهديدات المحتملة باتباع استراتيجية عسكرية . تم اعتمادها فعلا . ذات شقين أساسيين ..حيث تقوم على مزيج من شقى «الردع والدفاع» . وتدعو النظرية الجديدة فى ضوء اهم خبرات حرب أكتوبر ١٩٧٣ ..إلى ضرورة وضع الأسس التى تضمن تفادى التعرض للمفاجاة الاستراتيجية ...مع تاكيد القدرة على تحقيق «المفاجاة الاستراتيجية الاسرائيلية» فى أى صراع مستقبلى ..وبما يحقق النصر الحاسم فى النهاية . ويعنى ذلك ضرورة الاحتفاظ بقدرات هجومية رادعة ..يتم تطوير فاعليتها بصفة مستمرة ..ومع التركيز على تاثير عنصر «الردع بالشك» فيما يتعلق باحتمالات الالتجاء الى استخدام أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية ..وبما يحقق «الرادع النفسى» لدى قيادات دول الشرق الأوسط التى يمكن ان تلجا الى اتخاذ قرارات أو القيام بتصرفات تثير التوتر فى علاقات اسرائيل بها أو بدول المنطقة ..وبشكل يؤدى إلى تقييد حركة هذه الدول وإرباك حساباتها وشل ردود أفعالها وإثارة الخشية من تعرضها لردود فعل إسرائيلية عسكرية عنيفة ..ويساعد على تعميق «الرادع النفسي» الاهتمام بالمحافظة على «الفجوة التكنولوجية» الكبيرة فى مجال التسليح والتصنيع الحربى، والعمل على إظهارها دائما بما يشيع اليأس لدى القيادات العربية والشرق أوسطية ...ويغرس فيها الاعتقاد باستحالة هزيمة إسرائيل في اى حرب مقبلة . من ناحية اخرى فان إمتلاك نظم تسليح ذات طبيعة استراتيجية هو امر ضرورى لتشكيل «قوة ردع استراتيجية فعالة» تتوافر لها أفضل الوسائل الحديثة القادرة على تهديد اي هدف يقع فى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط ككل . وفى مقدمة هذه الوسائل صواريخ ارض ارض . ولدى اسرائيل منها جيل كامل من صواريخ «جيركو ١ ، ٢، ٢ب» ، وفى الطريق الى إنتاج الصاروخ «جيركو ٣» المنتظر ان يصل مداه إلى ٢٥٠٠كم . وعلى مستوى القوات البحرية ...فان الغواصات الالمانية من طراز «دولفن» التى بدات تدخل الخدمة فى اسرائيل ..هى غواصات قادرة على حمل صواريخ ذات رءوس نووية . اما فى القوات الجوية فهناك طائرات القتال ف ١٥ ، ف١٦ والتى تمتلك العديد من القدرات القتالية العالية ..سواء من حيث التسليح التقليدى وغير التقليدى أو مدى العمل الذى يمكن مضاعفته باعادة تزويدها بالوقود فى الجو ..لتصبح قادرة على تهديد العاصمة الايرانية «طهران» فى الشرق والعاصمة الليبية «طرابلس» فى الغرب.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٢٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١/٣٠

رؤية استراتيجية: (٢)

اسرائيل والمشروع [illegible] الجديد [illegible]

الخلفية التاريخية.. والدور المستقبلي للمؤسسة العسكرية [illegible]

[illegible]

تجري منذ فترة طويلة حوارات علنية ساخنة في الدولة العبرية حول مسألة بالغة الأهمية.. وهي حول دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في داخل وخارج إسرائيل.. بعد تحقيق السلام مع العرب.

بداية هناك اجماع داخل إسرائيل حول الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في حماية إسرائيل ورد هجمات الأعداء عبر السنين.. ومن المؤكد ان اسرائيل قد استمدت قدرتها علي البقاء من وجود جيش الدفاع الاسرائيلي اننا إذا استعرضنا تاريخ الدولة العبرية سنجد ان هذا الجيش كان هو الأداة الرئيسية لتنفيذ معظم سياسات الدولة.. سواء في الدفاع عنها أو في إقامة المستوطنات الجديدة علي طول الحدود أو في المساعدة علي استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجديد واندماجهم في المجتمع الإسرائيلي عن طريق الجيش.. بل وتطوير استراتيجيات التعامل السياسي مع مختلف الدول بما في ذلك الولايات المتحدة.

ويقول زئيف شيف الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي.. أنه لو وجود الجيش الإسرائيلي.. لما أمكن توصل الدول العربية والفلسطينيين إلي الاقتناع بأنه ليس لديهم الفرصة لحل النزاع مع إسرائيل باستخدام القوة العسكرية... وأن الجيش هو أهم أداة لاقناع العالم العربي بأن أفضل الطرق هي التوصل إلي حلول وسط مع دولة إسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها.

والواقع أن منظومة الدفاع الاسرائيلي ليست مقصورة علي الجيش الاسرائيلي بل هي أوسع بكثير من ذلك فبرغم أن الجيش هو القاعدة الصلبة لهذه المنظومة.. فإنها تتضمن العديد من العناصر المهمة الاخري ومن أبرزها: جهاز المخابرات الخارجية(الموساد) وجهاز المخابرات الداخلية(الشاباك) وشبكة الصناعات الحربية الاسرائيلية ووكالات الابحاث وتطوير الطاقة والمفاعلات النووية.

إن القناعات الاسرائيلية بدور المؤسسة العسكرية في شتي مناحي المجتمع... نابعة عن ايمان مطلق بدور القوة في فرض أهداف الدولة العبرية وطموحاتها الواسعة وتطلعاتها الجامحة نحو اقامة الدولة الاقليمية الكبري. وبالتالي فان المسيرة الاسرائيلية في ظل أي ظروف سواء كانت حربا أو سلاما.. انما تخضع لمنطق القوة باعتبارها الاداة القادرة علي تحقيق أهداف الحرب وأهداف السلام معا.

اثار الحروب علي دور المؤسسة العسكرية حتي١٩٦٧:

انطلاقا من نفس المنطق الاسرائيلي شكلت الحروب المنبع الرئيسي للخبرات والبوتقة التي تصهر فيها السياسات الاسرائيلية.. والمصدر الذي يعتمد عليه في تطوير الاستراتيجيات... كذلك كان للحروب آثارها المباشرة علي مسار المؤسسة العسكرية وعلي دورها ووظائفها المستقبلية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٢٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١/٣٠

فبعد حرب العدوان الثلاثي عام١٩٥٦.. وضع بن جوريون استراتيجية جديدة أطلق عليها اسم استراتيجية الاطراف كان الهدف منها..عدم الاكتفاء بالعلاقات الدولية مع القوي الكبري التي كانت دائما السند الأول لإسرائيل.. بل اتجهت إلي التركيز علي العلاقات الاقليمية من أجل تطويق المنطقة العربية.. من خلال السعي لاقامة علاقات استراتيجية مع الدول المحيطة بهذه المنطقة مثل ايران وقد استمرت العلاقات معها وثيقة طوال عهد الشاه وحتي قيام الثورة الاسلامية.. ثم أثيوبيا وقد بدأت علاقاتها معها منذ أواخر عقد الخمسينيات في عهد الامبراطور هيلاسلاسي ومازالت مستمرة وقوية حتي الآن, وقد انضمت اريتريا لهذا النطاق بعد انفصالها عن أثيوبيا, أما تركيا فقد حققت اسرائيل نجاحا كبيرا معها في السنوات الاخيرة.. بالدخول معها في علاقات تعاون استراتيجي عسكري أوجد أوضاعا جديدة في منطقة الشرق الأوسط.. من ناحية أخري اتجهت اسرائيل نحو محاولات احداث الاضطرابات داخل المجتمعات العربية.. باجراء اتصالات واقامة علاقات

خاصة مع الاقليات غير العربية وغير المسلمة.. مثل الاكراد في العراق والمسيحيين في السودان... والقبائل المتمردة في اليمن والجماعات المسيحية في لبنان.. وقد لعبت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ومنظومة الدفاع الاسرائيلية بشكل عام الدور الاساسي والاكبر في إقامة هذه العلاقات وتطويرها من أجل إيجاد النزعات الإنفصالية في العديد من الدول العربية.

وقد شكلت حرب١٩٦٧ نقطة تحول جوهرية في مسار المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.. حيث وجدت نفسها تسيطر علي مساحة شاسعة من الارض العربية تتجاوز ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل.. كما أنها بدأت تحتك وتتعامل مع شعوب عربية في سيناء والضفة الغربية والجولان, ولم تنجح كل محاولات لاستقطاب هذه الشعوب وخاصة الفلسطينيين بل كان هناك خط متصل ومتصاعد من التوتر المستمر منذ وقوع حرب١٩٦٧ علي مدي عشرين عاما إلي أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في عام١٩٨٧.. والتي أجبرت الجيش الاسرائيلي لاول مرة علي التدخل لقمع انتفاضة مدنية.. هكذا اصبحت المؤسسة شريكا أساسيا في النزاعات الداخلية في إسرائيل والاراضي المحتلة... كما اتسعت المهام الاستراتيجية لتضاف اليها مهمة الدفاع عن الاراضي المحتلة وتأمينها واستعمارها باقامة المستوطنات اليهودية فيها.

هكذا ازداد نفوذ المؤسسة العسكرية كثيرا... وأصبح الجنرالات أبطالا قوميين تسعي الاحزاب إلي كسب رضاهم.. وإغرائهم بالانضمام إلي صفوفها بعد التقاعد من الجيش... وانتقل١٨ جنرالا من المؤسسة العسكرية إلي المؤسسة الحكومية بتولي الوزارات حتي بلغ نفوذ المؤسسة حدا دفع بالكثيرين إلي التساؤل عما اذا كانت إسرائيل دولة لها جيش قوي أم أنها جيش قوي له دولة.. والواقع أن هذا الوضع استمر طوال٢٥ عاما حتي عام١٩٧٣.. وظلت المؤسسة خلاله محصنة ضد أي انتقادات علنية أو محاولات للنيل من سلطاتها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٢٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١/٣٠

حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومابعدها من أحداث:
علي مدي ربع قرن كامل(٤٨ ـ١٩٧٣) استمر الجيش الاسرائيلي هو جيش الشعب وترعرعت داخله كل الاتجاهات السياسية الموجودة في المجتمع الاسرائيلي... وضم الجيش كل الفئات السياسية تحت مظلة واحدة.. إلي أن وقعت حرب أكتوبر١٩٧٣ وكان لها وقع خطير علي وضع المؤسسة العسكرية بعد أن سقطت الهالة التي ظلت تغلق دورها منذ قيام إسرائيل.. وذاقت اسرائيل علي يد مؤسستها العسكرية هزيمة مرة... جعلتها تدرك مفاهيم جديدة تتعلق بدور القوة العسكرية والحدود التي يجب أن تحكم هذا الدور.. وتسعي جاهدة إلي تفاوي تكرر ماحدث عندما وجدت نفسها تقف عاجزة عن الحركة... وتحاول أن تعيد بناء مكانتها الاقليمية والدولية.
من ناحية أخري فقد فرضت الحرب تغييرات أساسية في المفاهيم الاستراتيجية والعسكرية... التي ظلت تحكم العقل الاستراتيجي السياسي الاسرائيلي لعدة عقود, وفي الوقت نفسه شكلت هذه الحرب نقطة الانطلاق نحو تطورات جوهرية.. كان محورها الاساسي التكنولوجيا العسكرية بعد أن نجحت القوات المسلحة المصرية في استخدام الاسلحة الصاروخية وحققت بواسطتها نتائج باهرة في البر والبحر والجو, كما شهدت اسرائيل العديد من التطورات المتعلقة باستراتيجية الحرب في ظل السلام بطبيعة هذه الحرب وشكلها المنتظر. واستمرت هذه الآثار تتوالي داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية طوال حقبتي السبعينيات والثمانينيات.
ومع بداية حقبة التسعينيات(عامي٩٠،١٩٩١) وقعت حرب الخليج الثانية وسقط الاتحاد السوفيتي, وأدت هذه الأحداث إلي تغييرات استراتيجية وعسكرية في المنطقة, فقد عمقت الفجوة العسكرية بين إسرائيل والعرب لصالح إسرائيل.. بعد أن فقدت سوريا سندها الاستراتيجي بتفكك الاتحاد السوفيتي وخروج العراق من حسابات موازين القوي الاقليمية بعدما تعرضت له آلة الحرب العراقية من دمار.. وقد حدث في أثناء الحرب تعرض إسرائيل لضرب صاروخي من العراق.. حيث سقط٤١ صاروخا علي أهداف مدنية في قلب إسرائيل.. أكدت حقيقة مهمة: ان الأعداء البعيدين قادرون علي ضرب المراكز الحيوية داخل إسرائيل.. يضاف إلي ذلك احتمال أن تزود مثل هذه الصواريخ في المستقبل برءوس تحمل ذخائر الدوار الشامل(الكيماوية والبيولوجية), وقد أثار هذا الاحتمال قلقا عميقافي إسرائيل لما يشكله من خطر يهدد أمن المجتمع الاسرائيلي كله.. وعندما انطلقت عملية السلام بعد الحرب شعرت إسرائيل بان هذه التطورات قد فتحت أمامها ما سمته بـ نافذة الفرص للحصول علي مكاسب كبيرة لمصلحتها. سواء النافذة العسكرية الممثلة في حصولها علي نظام باتريوت الامريكي المضاد للصواريخ.. وانفتاح تكنولوجي هائل مع الولايات المتحدة يتعلق بالفضاء وبانتاج نظام متكامل مضاد

للصواريخ الباليستية أو النافذة السياسية الممثلة في بدء مسيرة السلام عام١٩٩١ في ظل التفوق الاسرائيلي في المنطقة سواء بامتلاكها القدرة النووية أو بوفرة الاسلحة التقليدية والتكنولوجية العسكرية المتقدمة من المصادر الأمريكية.. وكانت أولي الثمرات السلمية توقيع اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين عام١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت بدأ الوضع الآمن في إسرائيل والاراضي المحتلة يشهد وضعا جديدا سوف تستمر تطوراته لحين التوصل إلي الاتفاق النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٢٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١/٣٠

الابعاد العامة للتغيير في نظام المؤسسة ودورها في الخارج والداخل:

ولاشك في أن تحقيق السلام علي كل المسارات سيؤدي إلي عقد تسويات سياسية تنهي التهديد السوري علي الحدود الشمالية وتمتص كل أسباب الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.. وتوقف حرب الاستنزاف التي تعانيها اسرائيل في الجنوب اللبناني.

ومن الملاحظ أنه برغم أهمية الفوائد التي ستجنيها اسرائيل من تحقيق السلام.. فإنها لم تكن متعجلة في انجازه بل لجأت في معظم الأحوال إلي التسويف والإبطاء في مسيرته مع الفلسطينيين وتعطيل المسيرة مع سوريا ولبنان, وكان ذلك من أجل كسب الوقت اللازم لتهيئة الوضع الجديد عسكريا باستكمال تنفيذ مخططات تطوير القوات المسلحة الاسرائيلية علي الأسس الجديدة التي وضعتها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من ناحية.. وتنفيذ مخططات الاستيطان لايجاد واقع جديد في الاراضي المحتلة قبل التوصل إلي الاتفاق النهائي من ناحية أخري.. وقد تولي اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل الراحل وضع وتنفيذ هذه السياسة... ثم جاء خلفاؤه في إسرائيل ليستكملوا مسيرة استغلال نافذة الفرص المفتوحة.. التي أطال في أمدها أسلوب المماطلة في مفاوضات اسرائيل, في تعظيم قدرات اسرائيل العسكرية مع الحصول مقدما علي ثمن السلام.

ان هذه التطورات التنظيمية والتكنولوجية المطلوبة للوسائل العسكرية طلبت اجراء تغييرات جذرية في البنية الاساسية للقوات المسلحة الاسرائيلية; الامر الذي سيؤدي إلي زيادة الاعباء والتكاليف وليس خفضها برغم ظروف السلام.

كما تؤكد هذه التطورات الاجماع الذي تشهده اسرائيل حول أهمية الدور الخارجي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية واستمراره في ظل السلام.... ولكن الامر أصبح يختلف بالنسبة لدورها في الداخل.. وذلك نتيجة لما طرأ من تغيرات علي المجتمع الاسرائيلي.. وبعد انهيار الحصانة ضد النقد التي كانت تتمتع بها من قبل.. وقد بدأ هذا الانهيار في عقب حرب أكتوبر١٩٧٣ ثم عمقته حرب لبنان عام١٩٨٢.

ان هذه التغيرات سوف تفرض قيودا أساسية علي حرية الحركة الداخلية للمؤسسة العسكرية وقدرتها علي مواصلة دورها في جعل الدولة العبرية أمة تحت السلاح وعلي استمرار اعتبار الجيش هو جيش الشعب وهذا سيتطلب الآتي:

١ ـ حتمية اجراء تعديلات ضرورية في البنية الاساسية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية.. تتحول القوات المسلحة بموجبها من جيش الشعب إلي جيش محترف.. يستعيض عن نظام الخدمة العسكرية الاجبارية والقوات الاحتياطية التي تشكل حاليا القسم الاكبر من القوات المسلحة الاسرائيلية.. وذلك بنظام الاحتراف الكامل والتطوع بالأجر.

٢ ـ إجراء تغيير كلي في طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والمجتمع المدني.. فبعد أن كانت هي عصب المجتمع وأهم مكوناته العضوية.. ينتظر أن تبدأ مسيرة الانفصال والاستقلال بين المؤسسة والمجتمع المدني وبوتيرة متسارعة, وتبعا لذلك سيعكس هذا التطور آثاره الاستراتيجية علي مستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية خاصة اذا ما اعتبرت نفسها طرفا في مواجهة مع الاطراف المدنية الساعية إلي تقليص دور المؤسسة وخفض النفقات العسكرية... وقد بدأ الصراع بين الطرفين يطفو فوق السطح في إسرائيل.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٣٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٦

إسرائيل والمشروع الإسرائيلى الجديد للأمن والدفاع (٣)

الأولويات والعوامل والتهديدات المؤثرة فى استراتيجية الحرب المقبلة

إن ما واجهته اسرائيل من متغيرات جوهرية إقليمية ودولية.. وما ظهر من تطورات تكنولوجية هائلة خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات ومع بداية حقبة التسعينيات.. فرضت على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية أوضاعا جديدة حتمت اجراء تعديلات جذرية فى البنية الأساسية للقوات المسلحة الاسرائيلية.. سواء فى مجال العقيدة أو الاستراتيجية فى مجالات التنظيم والتسليح والقيادة والسيطرة. ولم يقلل من اهمية الاضافات والتعديلات الاساسية التى أدخلت على القوات المسلحة الاسرائيلية باعتبارها مازالت هى الأداة الأساسية لحماية الوجود الاسرائيلى والحفاظ على كيان الدولة العبرية.. التوجه نحو السلام وبداية مرحلة جديدة مهمة من مسيرته.. بدأت عقب انتهاء حرب الخليج الثانية واعتبرت أحد إفرازاتها.. وهى مازالت مستمرة حتى يومنا هذا.. وينتظر ان تستمر لفترة مقبلة قد تقصر وقد تطول الى ان يتم التوصل الى التسوية النهائية المتكاملة.. وان يتحقق من خلالها السلام الشامل والأمن المتبادل.



طه المجدوب

وقد سبق القول إن التوجه الاسرائيلى نحو السلام.. لم يقلل من اهتماماتها الامنية العسكرية، وربما أدى الى زيادتها فى محاولة متصاعدة لدعم وتقوية عنصر الردع الاسرائيلى للعرب نفسيا وعمليا.. هكذا اتسع نطاق الحديث فى اسرائيل والمؤسسة العسكرية، عن نظرية الامن الاسرائيلى.. ولم يقتصر هذا الحديث على المستوى الاستراتيجى العسكرى بل سيطر كذلك على الخطاب السياسى والاعلامى فى اسرائيل.. وقد جاء هذا الحديث الواسع متزامنا مع اجراءات عملية اتخذت شكل لجان متخصصة لاعادة النظر فى العقيدة الاستراتيجية الاسرائيلية.. وفى اعادة بناء القوات المسلحة الاسرائيلية على أحدث النظم وتزويدها بأحدث الاسلحة واكثرها تقدما.. الامر الذى يوحى فى مجمله بأن اسرائيل تستعد للحرب المقبلة رغم مسيرة السلام.. وأن العقلية الاستراتيجية الاسرائيلية مازالت أسيرة لمنطق القوة.. تؤمن بأن الأمن لابد ان يتحقق قبل السلام.. وليس العكس وفقا لمنطق الامور. وتؤكد كل هذه المعطيات من أحاديث وتصريحات ودراسات وأبحاث.. ان هناك اتجاها نحو لجراء ما أطلق عليه «ثورة فى شئون الدفاع الامن الاسرائيلى».. وما يتطلب ذلك من تحديد لاهم العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية الجديدة.. والتصورات التى تحدد التهديدات والمعالم والخطط والاساليب اللازمة لمواجهة هذه التهديدات.. فضلا عن التغيرات المتوقعة فى اعادة بناء القوات المسلحة الاسرائيلية، والطابع العام للاستراتيجية الاسرائيلية فى الحرب المقبلة.

الاولويات والعوامل المؤثرة فى الاستراتيجية الجديدة

من المنتظر أن تتبلور المراجعات الجارية لتأخذ شكل استراتيجية تنظيمية دفاعية.. لمواجهة احتمالات الحرب المقبلة خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وقد وضع الخبراء والباحثون الاسرائيليون الاسس والأولويات التى ينبغى التركيز عليها خلال سنوات هذا العقد.. وحددوا نوعية وأبعاد التهديدات الرئيسية المنتظر أن تواجهها الدولة العبرية فى تلك الفترة ـ من وجهة نظرهم ـ وكذا اساليب التصدى لهذه التهديدات. كما قاموا بوضع التصورات والمعالم المتعلقة بوسائل تحقيق هذه الاولويات والاحتياجات اللازمة من الاسلحة والمعدات والتكنولوجيات وجوانب تطويرها وتجهيزها.. والتى ينبغى أن توفرها القيادة للقوات الاسرائيلية حتى يمكنها القيام بالمهمات الملقاة المنتظر تكليفها بها.

ولا شك فى أن الاولوية القصوى البارزة التى تشغل بال اسرائيل وتحتل مركز الصدارة فى الاستراتيجية الاسرائيلية المستقبلية.. هى المتعلقة بقضية «الدفاع الاستراتيجى المضاد للصواريخ الباليستية.. حيث تحظى هذه القضية بقدر اساسى من التفكير الاستراتيجى الاسرائيلى.. وستظل على هذه الأهمية خلال السنوات المقبلة، رغم ما يدور حول تكاليفها الباهظة من حوار.. وفى هذا الشأن يعلق الخبراء الاسرائيليون على الصواريخ «أرو» التى تعترض الصواريخ الباليتسية المهاجمة فى أثناء طيرانها.. بانها أكثر تكلفة من الصواريخ «أرض أرض» التى قد تكون أقل دقة، ولكنها قادرة على أن تصيب أهدافا كبيرة.. ويمكنها أن تسبب خسائر جسيمة للعدو وتدمر قواعد الصواريخ المعادية قبل اطلاقها. مثل هذه الافكار تنبع من الفكر السائد فى اسرائيل حول جيش المستقبل. أن يكون جيشا هجوميا.. يعتمد على «قوة ضاربة استراتيجية» عالية القدرة.

وفى اطار هذا المجال من الواضح أن أهم العوامل التى تؤثر فى الخطط الجديدة.. هى امتلاك دول تعتبرها اسرائيل معادية لها.. صواريخ أرض ـ أرض تستطيع أن تصيب اهدافا حيوية فى اسرائيل.. سواء من دول الطوق مثل سوريا أو دول بعيدة عن حدودها مثل ايران والعراق. أما العامل الثانى المؤثر فى هذه الخطط فهو العامل السياسى الناجم عن توقيع اسرائيل اتفاقات سلام مع بعض الدول العربية من دول الطوق وهى مصر والاردن وكذا السلطة الفلسطينية وقد تنضم سوريا قريبا لهذه الدول.. وما تفرضه هذه الاتفاقات من تغيرات فى أولويات ومهام القوات الاسرائيلية حيث يتطلب الوضع التعامل مع التهديدات المنتظرة مع تجنب احراج هذه الدول أو المساس بأمنها مادامت هى ملتزمة باتفاقات السلام. وليس من شك فى أن إيهود باراك رئيس وزراء اسرائيل يعتبر ـ بحكم خبرته الكبيرة السابقة ـ خير من يدرك أهمية هذه العوامل خاصة أن التفكير فى اعادة تنظيم وتسليح القوات الاسرائيلية.. والاستفادة بالتكنولوجيا المتقدمة والذى بدأ فى القيادة الاسرائيلية عندما كان باراك رئيسا للاركان.. وكان قد عين فى هذا المنصب عقب حرب الخليج، وكانت ضربات صواريخ «سكود» العراقية التى سقطت فوق اسرائيل قد كشفت عن مدى ضعف العمق الاسرائيلى، ومدى تعرضه للدمار، هذه الاوضاع الاستراتيجية أكدت عقم نظرية الامن الاسرائيلية القديمة.. التى ترتب عليها كل الاجيال المتعاقبة خلال نصف القرن الماضى.. الذى اعقب نشأة اسرائيل.. وانه قد أصبح من المحتم تغيير وتحديث هذه النظرية.

نوعيات التهديد كما تتصورها إسرائيل

الواقع انه رغم كل مايبذل من جهود لتحقيق السلام الشامل بين اسرائيل والعرب فان اسرائيل تحاول كسب الوقت وتعزيز قوتها العسكرية واحدى عينيها على السلام، بينما العين الأخرى تركز على ماتتصوره من مخاطر محتملة وتهديدات منتظرة حتى

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٣٤
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/٦

في ظل السلام. وهي إذ تحاول تحقيق السلام بالشكل الذي يتفق مع وجهة نظرها .. تقوم في الوقت نفسه بالاستعداد للحرب. ويحدد اسحق موردخاي وزير الدفاع الاسرائيلي السابق .. نوعية التهديدات التي تواجهها إسرائيل في المستقبل القريب بخمسة تهديدات اساسية.

● الأول هو «التهديد العسكري» واحتمال تعرض إسرائيل لهجوم تقليدي من طرف أو أكثر من دول المواجهة العربية بما تملكه من جيوش ضخمة مجهزة ومسلحة جيداً.. تستطيع إلحاق الضرر باسرائيل. ويرى موردخاي انه من الضروري الاعتماد على قدرة إسرائيل المخابراتية.وقدرتها على تحريك القوات في أسرع وقت.. حيث قد تواجه اسرائيل التهديد العسكري من جميع الجبهات في آن واحد.وهذا الهجوم قد تسانده دول العمق العربي وإيران.

● الثاني: هو «الصواريخ الباليستية» طويلة المدى التي تستطيع إصابة أهداف تكتيكية أو إستراتيجية اسرائيلية والاضرار بمنشآت وسكان الدولة. ويمتلك العرب المئات من الصواريخ من طراز سكود.تستطيع الوصول الى أكبر عدد من الأهداف داخل إسرائيل وإصابتها بدقة. في هذا المجال تعتبر إيران نفسها قوة إقليمية تقوم بتطوير وإنتاج صواريخ طويلة المدى الى ١٣٠٠ كم.وسوف يصل مداها في المستقبل إلى ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠كم.

● الثالث: هو «الإرهاب الدولي» وتمثله المنظمات الإرهابية..واحتمال قيامها بتوجية ضربات كيماوية وبيولوجية مؤلمة لعمق إسرائيل. وتحرك هذا الارهاب أسباب دينية وأيديولوجية.وهذا هو مكن الخطر بالنسبة لاسرائيل.

● الرابع: ويعتبر أخطرها على الاطلاق.. فهو «أسلحة الدمار الشامل» .. فهناك عدد من الدول المحيطة باسرائيل .. بدأ يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية.مع توافر القدرة على نقلها بواسطة الطائرات.. أو إطلاقها بواسطة الصواريخ الباليستية. فهناك دول محيطة باسرائيل تبذل جهوداً متواصلة للحصول على القدرة اللازمة لانتاج واستخدام الاسلحة البيولوجية والنووية. كل ذلك سيدفع اسرائيل إلى استخدام جميع الوسائل لمنع دول الشرق الأوسط من إنتاج وتطوير قدراتها العسكرية .

● الخامس: يأتي التهديد الاخير من احتمالات اشتعال «انتفاضة الشعب الفلسطيني مرة أخرى» خاصة إذا استمرت إسرائيل على إصرارها بالاحتفاظ بمساحات كبيرة من الاراضي الفلسطينية المحتلة. مثل هذا التهديد سوف يسبب لاسرائيل خسائر جسيمة في الافراد والمنشآت والأهداف الحيوية.. تؤثر في كيان المجتمع الاسرائيلي والروح المعنوية وبالتالي تؤثر كذلك في السياسات الداخلية والاقتصادية في إسرائيل .. أي أنها قد تؤثر في الامن القومي الاسرائيلي.. ولكنها لن تؤثر في البنية الاساسية للدولة.

في ضوء هذه التهديدات والتصورات الاسرائيلية .. بدأت إسرائيل في وضع استراتيجيتها الجديدة الساعية إلى التصدي لكل تهديد منها أو مواجهته من منابعه قبل أن ينطلق الخطر.

وصف بعض المسئولين الاسرائيليين الخطط الجديدة بانها ثورة في شئون الامن والدفاع .. بينما وصفها بحق موردخاي بأنها «مواجهة لتهديدات حياتية .. بمعنى أنها لمواجهة نوعية من المخاطر التي تهدد بقاء اسرائيل ووجودها ذاته. ويركز رئيس الاركان الاسرائيلي الحالي جنرال شاؤول موفاز على شكل الحرب المقبلة أو المواجهة كما يصفها موردخاي.ويقول موفاز إن سباق التسلح الصاروخي الجاري في المنطقة.يضع في مقدمة المخاطر تعرض إسرائيل لضربات صاروخية بعيدة المدى.. ضد مدن وقرى ومنشآت اسرائيل..الامر الذي سيعوق عمليات التعبئة للقوات الاحتياطية..ويعرقل أعمال الامداد والاخلاء .. وتضاعف هذه المخاطر مع وجود احتمال استخدام الاسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية. كل هذا يؤكد أن يكون شكل الحرب المقبلة.. من وجهة نظر قادة اسرائيل.. شكلا «هجوميا» مع الاستعداد الكامل للسبق في توجيه الضربات الصاروخية ضد العدو.

من هذا المنطلق يسود المجتمع الاسرائيلي بكل فئاته المدنية والعسكرية .. اعتقاد أو اتفاق على أن السلام لن يزيل كل المخاطر الامنية المتعلقة بالوجود الاسرائيلي .. وبالتالي يتعين الحفاظ على «قوة ضاربة عسكرية شاملة».. حتى وإن قامت الدول العربية بتخفيض حجم قواتها المسلحة وميزانياتها العسكرية بعد تحقيق السلام. ويؤمن العسكريون بأن مجرد وجود احتمال لتعرض إسرائيل للضرب بالصواريخ .. يؤكد الاهمية الكبيرة لتدعيم الجيش العامل..ببناء «جيش الدفاع الاسرائيلي» على أساس التركيز على دعم الجيش العامل واقلال الاعتماد على القوات الاحتياطية. مع الاهتمام بدعم دور القيادة المركزية لوسط إسرائيل وتعزيز قدراتها على تحقيق الامن .. مع الاقلال من أهمية القيادة الجنوبية المواجهة لحدود مصر والقيادة الشمالية المواجهة لحدود سوريا ولبنان بعد التوصل الى اتفاقات سلام معهما. ولاول مرة تعمل القيادة الاسرائيلية على إنشاء «قيادة مركزية» للقوة الضاربة الاستراتيجية» المسئولة عن استخدام أسلحة الردع الجوية والصاروخية..ومواجهة التهديدات بعيدة المدى.. بالاعتماد بدرجة اكبر على الصواريخ «ارض - ارض» وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الصواريخ الاعتراضية في الدفاع ضد الصواريخ الباليستية العادية .. وذلك من منطلق الاعتقاد بأن إسرائيل لن تستطيع الاعتماد على صواريخ «ارو» المضادة للصواريخ .. وعليها أن تكون مستعده دائما لمواجهة التهديدات بعيدة المدى بوسائل اخرى.

ويتبلور الاسلوب الاستراتيجي لعمل القوات الاسرائيلية في مواجهة التهديدات المحتملة في توفير «عنصر ردع قوي» مع تطوير قوة هجومية استراتيجية .. واعتبار صواريخ «ارو» و«باتريوت» ليست كافية لتحقيق أمن إسرائيل، ولايمكن اعتبارها الحماية الوحيدة من الصواريخ الباليستية..كذلك لابد من الاقلال من حجم التعبئة ومن زمن الاستدعاء بالاعتماد أكثر على الجيش العامل.

كذلك من الضروري الاحتفاظ بفكرة الدفاع والعمل على تحديثها وتطويرها .. وبناء القوات بما يتناسب مع الاحتياجات الهجومية والدفاعية بحيث يكون افضل وأقوى في الحالتين .. وذلك من خلال خطة متعددة السنوات هدفها تحديث منظومات الاسلحة المختلفة وتطوير المشروعات الاستراتيجية الموضوعه لاعادة بناء قدرات الجيش الاسرائيلي.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــدد :	٤١٣٤١
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

رؤية استراتيجية:
اسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع(٤)
السلام الإسرائيلي بين ترتيبات الامن وترسانات الأسلحة

طة المجدوب

إن الوضع المستقبلي للقوة العسكرية الاسرائيلية.. ولدورها في مرحلة ما بعد التوصل الي اتفاقيات سلام شامل وعلاقات طبيعية مع كل الأهداف العربية المتداخلة في الصراع العربي الاسرائيلي وبرامج تنفيذه.. هو تأكيد للروي الاستراتيجية لزعماء وقادة اسرائيل التي تجمع علي أن يظل دور القوة العسكرية قائما وكبيرا.. من أجل حماية السلام الذي يتفق مع المفاهيم الاسرائيلية.. المتطلعة الي أن تتبوأ الدولة العبرية مركز الصدارة في منطقة الشرق الأوسط.. وما يتطلبه تحقيق هذا الهدف من الارتقاء المستمر بالقدرة القتالية والمستوي التكنولوجي في القوات المسلحة الاسرائيلية. وهذا ما يتم تنفيذه حاليا من خلال مشروع إعادة تنظيم وتسليح هذه القوات.. في إطار التخطيط المستقبلي لتطويرها الذي سيجري في ظل السلام.

وقد كشفت تصريحات المسئولين الاسرائيليين عن أبعاد ومعالم هذا المشروع الدفاعي الاستراتيجي.. الذي يجهز لمواجهة ما يتوقعونه من حرب قادمة في غضون خمس الي عشر سنوات. وقد بدأت الاجراءات العملية لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ.. في عهد حكومة نيتانياهو السابقة.. حيث قامت حكومة إسرائيل بتشكيل لجنة موسعة لمراجعة العقيدة الأمنية والدفاعية الاسرائيلية.. وضعت مجموعة من الدراسات الاستراتيجية يتمخض عنها تغيرات جوهرية سميت بـ ثورة في شئون الدفاع والأمن الاسرائيلي.

وتقوم المؤسسة العسكرية بوضع الخطط التنفيذية لاعداد وتنظيم وتسليح القوات المسلحة لتتواءم مع المتطلبات المتوقعة للحرب القادمة. من منطلق هذه المفاهيم يعالج قادة اسرائيل العمليات السياسية.. سواء فيما يتعلق بالتسوية السلمية أو غيرها اعتمادا علي علاقات القوي. فهم يستغلون عملية السلام وما تحققه من إنجازات.. أداة لتعزيز القوة العسكرية.. وتوفير أقصي حد ممكن من الضمانات لأمنها.. وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وخاصة ما يتعلق بحماية العمق الاستراتيجي لاسرائيل. لذلك تتقدم إسرائيل لعملية السلام وهي تستند الي تفوقها العسكري.. وقدرتها العالية علي الردع. إن هذه الحقيقة المعلنة تؤكدها اسرائيل لفرض تأثيرها السلبي المباشر علي الفكر العربي في معالجة قضية السلام.. في هذا الاطار أعلن باراك أن هدف زيارته الأخيرة للولايات المتحدة كان هو الربط بين ما يتحقق من خطوات السلام وما ينفذ من إجراءات لتقوية الجيش الإسرائيلي. وتنفيذ الالتزام الأمريكي بشأن الحفاظ علي أمن اسرائيل بالطريقة الاسرائيلية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٤١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

الثمن الاقليمي للسلام واستغلال الفرص:

من المفترض أن يكون السلام الشامل والعادل.. هو الطريق الطبيعي لتحقيق الأمن المتبادل القائم علي التوازن والتوافق بين الدول المستعدة للالتزام بخيار السلام.. باعتباره هو الخيار الاستراتيجي.. ليس فقط علي المستوي العربي بل وعلي المستوي الدولي كله. لذلك لم يعد السلام هو مرحلة أو مجرد وسيلة للتخلص من التوترات والنزاعات.. أو لتحقيق أهداف الهيمنة علي مقدرات الشعوب.. إنه الوسيلة الحتمية للتنمية الضرورية لتحقيق آمال وتطلعات الشعوب.

أما إسرائيل فلها منطق مناقض تماما.. فهي لا تعتبر الحلول السياسية أداة كافية لتحقيق الأمن الكامل عن طريق التسوية السلمية مع الدول العربية وتصفية المشكلات المزمنة للصراع العربي الاسرائيلي.. ولكنها تعتبر هي الأساس وأن منطقها هو العنصر الحاكم.. وهي تتمسك به من خلال مفهوم خاطئ ـ نابع من نشأتها غير الطبيعية ـ يصور لها أنها ستظل مهددة ويبقي وجودها معرضا للمخاطر حتي في ظل السلام لذلك فهي لا تكتفي بما تحققه لها ترتيبات السلام من أمن متبادل متفق علي إجراءاته وأبعاده.. بل تصر علي الاستمرار في الاعتماد علي قوتها المتفوقة كضمان اساسي للحفاظ علي الأمن وفرض السلام. وقد يكون هذا صحيحا نسبيا.. ولكنه لا يعبر عن نية صادقة لاحترام السلام والتمسك بركائزه الطبيعية.. بل يكشف أطماعا خطيرة مدفوعة بتفوقها العسكري الذي يتجاوز مطالب أمنها ومستلزمات الدفاع عن نفسها. ولهذا نجد أنها في الوقت الذي تسعي فيه نحو السلام.. تضع الاستراتيجيات والخطط التي ترفع استعداد قواتها المسلحة الفني والقتالي والتكنولوجي لشن الحرب. لذلك فهي تبني خططها المستقبلية علي أساس عقيدة عسكرية هجومية وتعد قواتها لشن الحرب في البر والجو والبحر.

ومجمل القول هنا إن القوة هي المحور الوحيد الذي تدور حوله كل حسابات اسرائيل.. القوة التي تشن الحرب وتفرض السلام.. لذلك فإن منطقها هو المنطق المهيمن علي السياسات الاستراتيجية الاسرائيلية في معالجة قضايا الحرب وقضايا السلام. ويدعم هذا التوجه حكومة مؤمنة به.. هي حكومة إيهود باراك وذلك من خلال وجوده شخصيا علي رأسها وهو الجنرال ورئيس الاركان السابق للجيش الاسرائيلي. ويري باراك أن الشرق الأوسط يضم الآن مجموعة من الفرص المتاحة يجب الاستفادة منها بسرعة أولا استغلال لحالة التفوق الكبير في ميزان القوي الاقليمي الذي تتمتع به اسرائيل في المرحلة الراهنة.. في فرض السلام الاسرائيلي.. وثانيا قبل أن تأتي مرحلة تمتلك فيها بعض الدول العربية وغير العربية اسلحة نووية.

وينظر باراك الي اسرائيل الآن باعتبارها الدولة الأقوي التي تصل قدراتها العسكرية الي حدود دائرة نصف قطرها ١٥٠٠ كم في كل الاتجاهات.. في وقت يتحرك فيه السباق النووي ويتجه الي تغيير أصول وقواعد اللعبة خلال سنوات العقد الحالي. وبالتالي فهو يري أنه من المفضل لإسرائيلي أن تدفع الثمن الاقليمي وتغلق دائرة السلام مع المحيط العربي القريب.. سواء مع سوريا التي سيؤدي السلام معها الي استبعاد الجبهة الوحيدة التي مازالت تهدد إسرائيل عند حدودها الشمالية.. أو مع الفلسطينيين حيث إن التسوية الدائمة معهم ستؤدي الي تحلل عناصر المادة الأساسية المتفجرة للصراع.. والتي تشكل مصدرا لمشروعية العداء العربي.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العــــدد :	٤١٣٤١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

وسوف يؤدي غلق دائرة السلام القريبة الي امتصاص مبررات الحماس العراقي والايراني.. حيث ستجد الدولتان أن وضعهما لا يسمح باحتفاظهما بحالة الصراع مع إسرائيل في ظل سلام قائم بينها وبين الدول المحيطة بها.. والتي تشكل عمليا منطقة عازلة بين إسرائيل وكل من إيران والعراق. ويعتمد باراك في وجهة النظر هذه علي إقناع كامل بأن اسرائيل هي الدولة الاقليمية الاقوي في المرحلة الراهنة علي الاقل.. وأن هذا المنطق ليس نابعا فقط من قوة اسرائيل العسكرية وحدها.. بل كذلك من باقي عناصر قوتها الشاملة.. التي تتضمن: مكانة اسرائيل الكبري كدولة نووية.. ونموها الاقتصادي المتطور.. وعلاقاتها الخاصة السياسية والاستراتيجية بالولايات المتحدة.. وبنيتها الأساسية العلمية والتكنولوجية المتقدمة. غير أن عناصر هذه القوة الشاملة ليست مطلقة بل هي محكومة بمحددات أساسية تتعلق بقواعد اللعبة المركزية في القضايا العالمية.. في ظل أعباء وقضايا مهمة تفرض نفسها في المحيط الاقليمي.. وهذا يستوجب أن تكتفي اسرائيل بالتمركز في محيطها الإقليمي وعدم تجاوزه عالميا حاليا وفي المستقبل القريب علي أقل تقدير.

الامن الاسرائيلي بين ترسانات الأسلحة وترتيبات السلام:

تتفق الآراء السياسية والعسكرية للقيادات الاسرائيلية علي أن ما يحدث من تطورات جذرية في بناء القوة العسكرية هو بمثابة ثورة في الشئون العسكرية. تعتمد في تطوير القوات الاسرائيلية المسلحة علي أحدث القدرات التكنولوجية مثل: السوبر كمبيوتر والأقمار الصناعية الحديثة والطاقة الاشعاعية المتمثلة في أشعة الليزر والأسلحة الذكية والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وغيرها من الوسائل الحديثة التي ستشكل أساس الحروب في القرن الحادي والعشرين. وتقوم الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بكل هذه المصادر التكنولوجية من خلال اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي بينهما.. والتي تتصاعد أبعادها يوما بعد يوم. وآخر هذه الاتفاقيات وقعها باراك في واشنطن في أثناء زيارته الأخيرة.. وفيها تؤكد الولايات المتحدة تعهدها بأمرين جوهريين سوف يستمران قائمين حتي في ظل السلام: الأول هو ضمان أمن اسرائيل والثاني هو تأكيد التفوق العسكري الاسرائيلي واستمراره علي جيرانها العرب.

وقد ترجمت هذه الالتزامات في هذه المرحلة.. بدعم قوة الردع الجوية الاسرائيلية.. بعقد صفقة ضخمة قيمتها٢,٥ مليار دولار تحصل اسرائيل بموجبها علي ٥٠ طائرة حديثة من طراز ف١٦, و٤٢ صاروخ جو/جو.. ورصد ميزانية إضافية لمواصلة تجارب المرحلة الثالثة من الصواريخ أرو المضاد للصواريخ والمنتظر أن يدخل الخدمة هذا العام.. وذلك في اطار منظومة متكاملة إسرائيلية/ أمريكية لاعتراض الصواريخ الباليستية التي قد

تتعرض لها اسرائيل من دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها الدول العربية. وتقدر اسرائيل حجم أرض/ أرض التي تمتلكها هذه الدول, والمحتمل أن توجهها لاسرائيل...

بحوالي ٢٠٠٠ صاروخ عربي وإيراني... الي دعم القوة البحرية الرادعة بحصول إسرائيل علي ثلاث غواصات ألمانية من طراز دولفين بتمويل أمريكي.. وهي قادرة علي حمل صواريخ باليستية إسرائيلية من طراز جيريكو٣ مزودة برءوس نووية. كذلك حصولها علي فرقاطات بحرية مسلحة بصواريخ سطح/ سطح أمريكية وإسرائيلية.. الأمر الذي يدعم قوة إسرائيل البحرية ويعطيها حرية حركة استراتيجية عالية.. وقدرة علي توجيه الضربة الثانية من قواعد صاروخية محمولة بحرا وجوا..

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة الجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العــــــدد :	٤١٣٤١
المصــــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

ولا تكتفي بهذه الترسانة العسكرية الهائلة والمتطورة التي تعطيها قدرة ردع عالية تحمي أمنها وتدافع عن أرضها وتهدد جيرانها.. بل تصر علي المستوي الاقليمي ومن خلال اتفاقيات السلام مع دول الجوار العربية.. بالعمل علي توسيع هامش الأمن في معاهدات السلام.. بالإصرار علي وضع ترتيبات أمن عديدة ومتنوعة.. والمطالبة بالربط العضوي بين ترتيبات الأمن وإجراءات السلام التي تتضمنها اتفاقيات السلام مع الدول العربية.. باعتبارا أن العلاقة تبادلية بين الأمن والسلام. وكذلك تعتبر اسرائيل أن المكان الذي لا تتوافر فيه ترتيبات أمن محكمة.. سيفرض عليها أعباء ثقيلة للدفاع عنه.. بما لا تستطيع أن تتحمله علي المدي الطويل من أعباء اقتصادية وتعطيل للقوي البشرية. لذلك تتضمن اتفاقات السلام وجود مناطق عازلة ومناطق منزوعة السلاح وأخري محدودة التسليح.

وتعتبر اسرائيل سوريا أنها أخطر الجبهات.. لذلك فهي تتردد في إعلان استعدادها للانسحاب من هضبة الجولان وتلجأ الي المساومة ووضع العراقيل أمام الاتفاق. وهي تفضل بالطبع استمرار وجودها العسكري في الجولان. وفي حالة الانسحاب فهي تطالب بنزع كامل للسلاح في الجولان, وإنشاء مناطق مخفضة التسليح مع محاولة لابعاد السوريين عن خط المياه المشرف علي بحيرة طبرية. وتحديد حجم القوات السورية الموجودة في المنطقة الواقعة بين هضبة الجولان ودمشق. كما تطالب بالاحتفاظ بمراكز أمريكية للانذار المبكر في الجولان وفوق جبل الشيخ يشترك فيها الاسرائيليون. كل هذه القضايا تمثل عقبات متعددة أمام العملية التفاوضية علي المسار السوري.

أما بالنسبة للبنان.. فتطالب اسرائيل بالربط بين انسحابها من الجنوب وبين استبعاد عناصر حزب الله تماما من جنوب لبنان.. وأن تتعهد الحكومتان السورية واللبنانية بعدم عودة عناصر المقاومة المسلحة الي الجنوب اللبناني. بل تفكر إسرائيل في إنشاء مستعمرات دفاعية محصنة في شمال اسرائيل قد تستخدم فيها جيش لبنان الجنوبي العميل بعد انسحابه من جنوب لبنان.

أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية.. فتسعي اسرائيل الي فرض ترتيبات أمنية تعطيها حق البقاء عسكريا في ٦٠% من أراضي الضفة الغربية.. فضلا عن مناطق منزوعة السلاح ومناطق أخري مخفضة التسليح.. وإقامة أسوار الكترونية عازلة تفصل بين الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل والاراضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون وكذا شبكات إنذار ودوريات مشتركة, فضلا عن تحديد حجم وتسليح القوات الفلسطينية.. واستمرار السيطرة علي المنافذ البرية والبحرية والجوية التي تربط أراضي الدولة الفلسطينية القادمة بأراضي الدول العربية المجاورة.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة الجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٤٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٠

رؤية استراتيجية

إسرائيل والمشروع الجديد للامن والدفاع(٥)

شكل الحرب القادمة وخطط الاعداد

بقلم : طه انجدوب

تهتم الساحة الإسرائيلية الرسمية في المرحلة الراهنة.. بالنظر في مستقبل الأوضاع في مرحلة ما بعد التوصل إلي سلام شامل مع العرب.. ومن منظور إسرائيل صهيوني لمستقبل الدولة العبرية يسيطر علي فكر قادة إسرائيل.. هناك تصور استراتيجي مستقبلي بضرورة تركيز العمل لكي تصبح الدولة العبرية هي الدولة الإقليمية العظمي.. وذلك باستخدام جميع الوسائل المتاحة والقادرة في الوقت نفسه علي ردع خصومها وفرض هيبتها علي المنطقة كلها.. وممارسة وظيفتها الإقليمية الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية المخطط لها سلفا.. والمرتبطة عضويا بعلاقات التعاون الاستراتيجي المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولاشك ان قضية السلام ومايترتب عليها من اتفاقيات وترتيبات أمنية بين إسرائيل ودول الجوار العربية والفلسطينيين تمثل من خلال هذا المنظور جزءا جوهريا في التصور الإسرائيلي الذي يستهدف الوصول بإسرائيل إلي مستوي الدولة الإقليمية العظمي وهي لاتري وجود أي تناقض في هذا التصور بين سعيها من أجل تحقيق السلام من ناحية وبين اتجاهات الفكر الاستراتيجي واهدافه الساعية إلي صياغة نظرية جديدة للحرب القادمة من ناحية أخري تركز علي التكنولوجيا المتطورة في شتي المجالات البرية والبحرية والجوية والفضائية سواء من الناحية التقليدية أو غير التقليدية.. من أجل تصعيد مستوي التفوق الإسرائيلي بشكل يجعل من الصعب علي الدول العربية الوصول اليه أو منافسة القوة العسكرية الإسرائيلية بمستوياتها المختلفة. والتي تتضمن: التفوق الإسرائيلي البارز في مجال القوة العسكرية التقليدية. والانفراد الكامل بامتلاك قوة غير تقليدية نووية.. مع الحرص الشديد علي منع دول الشرق الأوسط من امتلاك أسلحة نووية سواء بقدرات ذاتية أو بمعاونة خارجية من قوي كبري. ومن أكبر مجالات التفوق: مجالات التفوق الإسرائيلي الحالي والمستقبلي.. التفوق في مجال الفضاء وانتاج وسائل الاستطلاع الاستراتيجي بواسطة الأقمار الصناعية.. المصنعة بقدرات إسرائيلية وبمساعدة تكنولوجية ومالية أمريكية.

وفي ظل هذه المساعدات الضخمة يتم انتاج الصواريخ الدفاعية الاعتارضية المضادة للصواريخ الباليستيه. وإنشاء منظومة متكاملة بشبكة الدفاع ضد الصواريخ لمواجهة التهديدات الخطيرة والتي تمثلها صواريخ أرض/ أرض تمتلكها العديد من دول الشرق الأوسط عربية وغير عربية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٤٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٢٠

شكل الحرب القادمة.. وجهة نظر اسرائيلية:
برغم ان القيادة العسكرية الإسرائيلية تحاول ان تلبس خططها الاستراتيجية ثوبا أمنيا دفاعيا فإنها تمسكت بفكرها الهجومي القديم مع تطوير مع مايسمي ب الدفاع الاستراتيجي التعرضي القائم علي توجيه الضربات الصاروخية والجوية والبرية ضد الدول الأخري.. وهي تبرر هذا التوجه الهجومي العدواني بان الصواريخ المضادة للصواريخ ليست في حد ذاتها كافية لحماية إسرائيل ولايمكن الاعتماد عليها في الدفاع عن إسرائيل.. من أجل ذلك فهي تهتم اهتماما اساسيا بتنمية قدراتها الرادعة التقليدية وغير التقليدية.. وهي تخطط لتدعيم قدراتها الجوية والبرية والبحرية اضافة إلي القدرات النووية والفضائية.. وبالتالي فمن المنتظر ان تدير إسرائيل أي حرب مقبلة ادارة هجومية تحت شعار الاحتياجات الدفاعية.
وتشير كل التوجهات العسكرية في إسرائيل إلي استعدادها لحرب قادمة.. بل انها حددت ملامح هذه الحرب ونوعية التهديدات المنتظر ان تتعرض لها. لذلك فهي تري ان الخيارات العسكرية يجب ان تظل مطروحة دوما علي الساحة الإسرائيلية حتي في ظل السلام.. ليس فقط من أجل الحفاظ علي الاستقرار والأمن فحسب.. ولكن كذلك من أجل خوض الحرب عند الضرورة.. وهي تعد العدة لمواجهة احتمالات هذه الحرب. وفي هذا الشأن تواصل الاعتماد علي قواتها الضاربة المتحركة القائمة علي عنصر المدرعات من أجل سرعة نقل المعركة إلي أرض العدو وحسمها. كذلك الاعتماد علي مصادر المعلومات المتنوعة سواء بعنصر المخابرات أو بالأجهزة الالكترونية وغيرها من المعدات الحديثة ذات التكنولوجيا العالية.. الأمر الذي يجعلها بمثابة الذراع الطويلة الممتدة وراء حدود الدول الأخري. لمراقبة كل ما يجري خلفها. أما عن شكل الحرب.. فمن المعروف ان قدرات المجتمع الإسرائيلي المتاحة لاتمكنه من تحمل حرب استنزاف ممتدة.. أو حرب طويلة الأمد تكلف إسرائيل خسائر بشرية لاتحتملها.. لذلك فهي تتخذ العديد من التدابير, وتخطط للعديد من الترتيبات التي تضمن ان تتم الحرب المقبلة باقل خسائر بشرية.. ولابد ان تنتهي بسرعة في مصلحة إسرائيل. وهذا يتطلب ان تخطط إسرائيل وتعمل علي هزيمة التهديد الأكثر احتمالا.. والا تهمل خطورة المواجهة مع قوات عربية موحدة علي جبهات متعددة.
إن دروس حرب أكتوبر ٧٣ مازالت تهيمن علي الفكر العسكري الإسرائيلي ومن بين هذه الدروس الهدف الاستراتيجي الذي تبنته مصر في ادارتها الحرب واتباعه بجعل مهمة قواتها هي تدمير القوة المعادية.. وليس احتلال الأرض والاحتفاظ بها.. ويتم ذلك بكسر آلة الحرب المعادية أو ضرب اهداف البنية الاساسية.. وذلك بتنفيذ الحرب الجويبرية القائمة علي شن الهجمات الكثيفة علي التشكيلات المعادية في الجبهة وفي العمق في وقت واحد لتشتيت هذه التشكيلات ومنعها من القيام بأي دور فعال ومنسق.
من أجل ذلك تهتم الاستراتيجية الجديدة بدور القوات البرية وتطويرها بشكل لايقل عن القوات الجوية باعتبار ان القوات البرية لابد ان تتحمل في النهاية اعباء حسم المهام الاستراتيجية.. وتحقيق الاهداف النهائية علي الأرض.. تجسيدا لنتائج الحرب وليس للاحتفاظ بها.. بعد ان ثبت فشل نظرية الأمن القديمة القائمة علي التمسك بالأرض.. فبعد ١٨ سنة من الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان مثلا.. وجدت إسرائيل نفسها متورطة في مستنقع وحرب استنزاف لاتعرف كيفية وضع حد لها والخروج منها. لذلك فان فكرة تطوير القوات البرية مرتبطة اساسا بفكرة تدمير قوات العدد الاساسية في المقام الأول.. لذلك فالمطلوب في القوات البرية هو مضاعفة قدرتها النيرانية خاصة تشكيلات المدرعة

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٤٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٠

الخفيفة الحركة وزيادة خفة حركتها.. وتتم مهمة التدمير بالتعاون المباشر مع الهجمات الجوية والضربات الصاروخية أرض/ أرض.. الأمر الذي يقهر في النهاية الارادة السياسية للعدد.

من أجل ادارة هذه الحرب وفقا للمفاهيم الجديدة وباستخدام وسائل حديثة متطورة.. تقوم إسرائيل بإنشاء قيادة خاصة للقوات الاستراتيجية.. شبيهة بتلك الموجودة لدي القوي العظمي والكبري.. ومهمة هذه القيادة هي التعامل هجوميا ودفاعيا مع المخاطر ذات الطبيعة الاستراتيجية التي تهدد إسرائيل خاصة أسلحة الدمار الشامل.. وتتولي هذه القيادة الجديدة قيادة قوة الردع الاستراتيجي الإسرائيلية المكونة من الصواريخ الباليستية أرض/ أرض والقاذفات البعيدة المدي والغواصات التي تحمل صواريخ ذات رءوس نووية.

وتتضمن القوات الاستراتيجية الجانب الدفاعي ضد الصواريخ الباليستية. من أجل ذلك انشأت إسرائيل مظلة جوية مؤلفة من صواريخ مضادة للصواريخ من طراز باتريوت الأمريكية الصنع وصواريخ من طراز حيتس أو ارو المنتجة في إسرائيل.

خطة باراك للتطوير:

وتحقيقا لهذه القدرات ارتكز جوهر العسكرية الإسرائيلية الجديدة علي عدة ركائز مهمة من ابرزها: الاعتماد بصفة اساسية في تحقيق أمن إسرائيل علي الجيش الإسرائيلي.. فهو يمثل عنصر الردع الضروري.. اضافة إلي قدرة عالية علي جمع المعلومات.. وهذا يتطلب السعي بشكل مستمر لتطوير أجهزة المخابرات باعتبارها عنصرا حيويا من عناصر الردع الإسرائيلية.. مع العمل علي تعزيز قدرات إسرائيل في البر والبحر والجو لتكون قادرة علي الوقوف امام التهديدات القادمة عبر الحدود.. علي اساس استراتيجية تعمل علي حسم الحرب في اسرع وقت لازالة مصدر التهديد سواء كان قادما من البر أو البحر أو الجو.

وتحقيقا لهذه الركائز العسكرية وضع إيهود باراك خطة تطوير الجيش الإسرائيلي. وإعادة تسليحه بأحدث الأسلحة.. وتعزيز قوته علي رأس كل الاولويات.. وعبر عن ذلك من خلال ترديده المتكرر للحديث عن المصالح الأمنية الإسرائيلية في ظل ارساء قواعد السلام في المرحلة القادمة كما اتضح عمليا مدي اهتمامه بالقوة المستقبلية للقوات المسلحة الإسرائيلية.. والتي يسعي إلي تعزيزها بحيث تواكب النظريات العسكرية في القرن المقبل.. ويتم هذا كله من خلال مشروع عسكري ضخم طويل الأجل. يستغرق تنفيذه عشر سنوات هدفه تطوير القدرات البرية والبحرية والجوية.. وكذا تطوير العقلية العسكرية للجندي الإسرائيلي.. وقد اطلق علي هذا المشروع اسم جنة ٢٠١٠ ولاشك في ان المشروع يمثل تطويرا جذريا في الفكر الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي. سواء من حيث التنظيم العام لجبهات القتال الخارجية كالجبهة الجنوبية المواجهة لمصر والجبهة الشمالية المواجهة لسوريا ولبنان.. والاتجاه نحو التركيز علي الداخل الممثل في الجبهة المركزية لاسرائيل.. اما من حيث التسليح فقد تزايد الاهتمام بمستوي الأسلحة والمعدات ونوعيتها المتقدمة وليس بكميتها.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل — رقم العـــــدد : ٤١٣٤٨
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٢/٢٠

وتحدد العقيدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الجديدة.. سياسة التسلح بالاسلحة ذات الطبيعة الاستراتيجية.. والاهداف الاستراتيجية لقواتها خلال العقد الجديد.. وجميعها تتماشي مع الثورة الجديدة في التكنولوجيا العسكرية.. وتعتمد علي مبدأ الحرب البر - جوية والقصف الجوي الاستراتيجي الذي يستهدف تحطيم ارادة العدو باخضاعة دون اللجوء إلي الحرب الشاملة.. وذلك كما حدث في مهب البلقان الاخيرة حين قامت قوات حلف شمال الاطلنطي بتوجيه ضربات عسكرية ضد يوجوسلافيا.. كان من المفترض ان تتبعها ضربات برية تحسم الموقف علي الارض.. والتي لم تنفذ لاسباب خاصة ليس لها علاقة باستراتيجية الحرب.

وقد وضع شاؤول موفاز رئيس الاركان الإسرائيلي تفاصيل هذا المشروع والخطط المنفذة له.. وقدمها الي باراك التي أيدها وصدق عليها.. وهي تستهدف زيادة الاعتماد علي الذات وزيادة نسبة الاسلحة والمعدات الإسرائيلية في الجيش كالدبابة ميركافا الإسرائيلية الصنع كما لم يعد عنصر المدرعات وحده هو العنصر الجوهري والاساسي في حسم الحرب بعد ان ادخلت عناصر اخري من الاسلحة عالية التكنولوجيا والفعالية. كذلك ستختلف مكونات القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادرها وسيشهد مجال الفضائيات تطورات كبيرة حيث ستلعب الاقمار الصناعية الإسرائيلية دورًا اساسيا في التجسس والحصول علي المعلومات.. وستكون جميعها من طراز أوفق الاسرائيلي وقد أعلن المسئولون الاسرائيليون انهم سيطلقون قمرا صناعيا جديدا هو اوفيق٤ في مارس المقبل.. ويعتبر هذا القمر الصناعي بداية لجيل جديد من الاقمار الصناعية يتميز بالدقة في التقاط ونقل الصور.

واخيرا يري قادة إسرائيل ان الحفاظ علي الامن القومي الاسرائيلي لايمكن ان يعتمد علي الجانب العسكري وحده.. بل لابد من وجود بعض الركائز السياسية الداخلية والخارجية من اهمها.. الحفاظ علي وحدة المجتمع الاسرائيلي ودعم قدراته واستعداداته لمواجهة التهديدات المحتملة.. ومن أهم الركائز خارجيا الحرص علي علاقة التحالف التي تربط اسرائيل بالولايات المتحدة مع العمل علي تقوية العلاقات معها باعتبارها مصدر الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الاسرائيلي إن الحرص علي وجود علاقة خاصة بين اسرائيل ودولة عظمي هو جزء مهم من نظرية الامن القومي الاسرائيلي منذ قيام الدولة العبرية, وتهتم الاستراتيجية الجديدة بالعمل علي تقوية العلاقات مع الدول إلي اقامت سلاما مع اسرائيل حتي وان كان هذا السلام باردا.. فوجود هذه العلاقة يعتبر عنصرا مهما في الاستراتيجية الامنية لإسرائيل.. وكذا العمل علي تقوية العلاقات مع الدول الصديقة في الشرق الاوسط حيث تعتبر مثل هذه العلاقات التي قد تصل الي علاقات تحالف كما هو الحال بالنسبة لتركيا ضرورية لدعم الأمن القومي الإسرائيلي.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــدد :	٤١٣٥٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٢٧

رؤية استراتيجية:
إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع[٦]
استراتيجية مزدوجة تجمع بين الردع والدفاع
بقلم: طه المجدوب



لم تختف سعقدة القوة أبدا من التكوين الفكري والسيكولوجي لقادة الجيش الاسرائيلي.. منذ عهد منظمة هاجاناه الصهيونية السرية حتي الآن.
وتلتصق بهم هذه الصفة حتي بعد توليهم مسئوليات سياسية مدنية. ولايشذ ايهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي عن هذا السياق. فهو ممن يؤمنون بأن بقاء إسرائيل سيظل مرهونا بمدي قوتها.. وتحديداً قوتها العسكرية وقدرتها الرادعة. لذلك تتسم جهوده تجاه قضية السلام بالتذبذب والافتقار إلي المصداقية.. ذلك لأن يحاول جاهدا جعل اطار اتفاقيات السلام وشروطها مدخلا لاضعاف الاخرين.. من خلال هذا الضعف تشتد قوة إسرائيل.. ولاشك في أن حالة التخبط التي تشهدها مسيرة السلام.. ترجع أساسا إلي حرص إسرائيل علي ان تجعل من التسويات السلمية.. صكا يحقق شروط الهيمنة الاسرائيلية. من هذا المنطلق أكد باراك أمام الكنيست الإسرائيلي أنه ينوي أن تحتفظ إسرائيل بقدرة الردع الاستراتيجي حتي في أوقات السلام.. وأياكان المجال الجغرافي أو المدي الأمني. ولكي نستوعب معني الردع الاستراتيجي الذي أشار إليه باراك.. هو يعني امتلاك ونشر منظومة كاملة من الاسلحة الاستراتيجية التقليدية وغير التقليدية.. بهدف إقناع الخصم بأن تكلفة أي عمل عسكري يقوم به ستكون فادحة وغير محتملة(وهو الاسلوب الذي تطبقه اسرائيل حاليا ضد لبنان) وتتضمن هذه الأسلحة تكنولوجيات عالية وقدرات دفاعية وأخري هجومية في آن واحد.
وإذا حاولنا تحليل ماتعهد به باراك أمام الكنيست بشأن احتفاظه بقدرة رادعة استراتيجية.. فسنجد أن تحقيق السلام الشامل لن يمنع إسرائيل عن ممارسة تصعيد قدراتها العسكرية والتكنولوجية.. والاستمرار في انفاق مايقرب من ١٠% من دخلها القومي – أي حوالي٨ مليارات دولار – علي استعداداتها العسكرية. من ناحية أخري ينوي باراك المحافظة علي استمرار تفوق إسرائيل علي جيرانها في قدرتها علي اصابة أي هدف في منطقة الشرق الاوسط بدقة أكبر وعلي مسافات أبعد وبقدرة تدميرية عالية. فضلا عن امتلاك وسائل فضائية متقدمة وقدرات جوية للكشف عن قدرات اعدائها والتصدي لها وتدميرها.. بالإضافة إلي امتلاك قدرة صاروخية مضادة للصواريخ يمكنها اسقاط الصواريخ المحملة بالرؤوس التقليدية أو غير التقليدية قبل أن تصل إلي أراضي إسرائيل.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٥٥
المصـــــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/٢٧

قوة الردع الاستراتيجي:
بناء علي التهديدات الأمنية المتنوعة.. التي تصورتها العقلية الإسرائيلية العسكرية.. وضعت الاستراتيجية الجديدة بهدف تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية خلال العقد الحالي.. أثناء وبعد استكمال عملية التسوية السلمية علي جميع مسارات السلام مع العرب.. من أجل مواجهة هذه التهديدات والتصدي لها وذلك بالحفاظ علي قوة الردع ببعديها النفسي والمادي ودعم القوة التقليدية وغير التقليدية بشكل مستمر كضمان ضروري لمنع وقوع هذه التهديدات. وعلي الرغم من أن السياسة الاسرائيلية الرسمية لاتزال تمتنع عن الافصاح علانية عن وجود الأسلحة النووية في حوزة الدولة العبرية.. مفضلة في ذلك الاستمرار في اعتماد أسلوب الردع النووي بالشك الذي قامت عليه فلسفة البرنامج النووي الإسرائيلي طوال العقود الثلاثة الماضية.. فانه لم تعد هناك حاجة إلي تأكيد امتلاك إسرائيل الاسلحة النووية.. وأنها حقيقة واقعة وثابتة ومعترف بها داخليا واقليميا وعالميا.. وتصنف هذه القوة النووية الاسرائيلية حسب المعلومات والتقديرات الأمريكية.. باعتبارها القوة السادسة في العالم حاليا بعد الدول الخمس الكبري.. الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا. وهي تضم مايتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس نووي.. بينما تتعدد وسائل إيصالها.. فتشمل الصواريخ الباليستية

التي يتراوح مداها بين ١٥٠ و ١٥٠٠ كيلو متر. وهو المدي المقرر للصاروخ الاسرائيلي جريكو٢ الذي يشكل عماد قوات الردع الصاروخي الاسرائيلي حاليا, وهناك برنامج يجري العمل به لتطوير صاروخ جديد يعرف باسم جريكو٣ يصل إلي ٢٥٠٠ كيلو متر ولايستبعد أن تكون هناك جهود إسرائيلية لتطوير وإنتاج صواريخ جوالة كروز دقيقة التوجيه.. علي غرار الصواريخ الأمريكية توما هوك يصل مداها إلي مسافة تتراوح بين ١٢٠٠، ١٥٠٠ كيلو متر ويتم إطلاقها من السفن الحربية ومن الغواصات الالمانية الصنع الجديدة من طراز وولفن التي تم بناؤها لحساب البحرية الاسرائيلية بتمويل أمريكي.. وهي معدة لحمل هذه الأنواع من الصواريخ.. الأمر الذي سيعطي إسرائيل القدرة علي توجيه الضربة الثانية من قواعد متحركة في عرض البحر.. وهي تشكل بذلك إطارا أوسع للردع النووي الإسرائيلي. وهناك اتجاه لدي إسرائيل بالاعلان عن امتلاكها الرادع النووي.. بحيث يكون مقرونا بخطوط حمراء تحدد ظروف استخدامه لاكساب الاستراتيجية الجديدة أعلي قدر من المصداقية. وتؤكد هذه الاستراتيجية ان السياسة النووية الإسرائيلية قائمة, ولن تتغير ولايمكن أن تتغير.. لذلك ترفض إسرائيل أي ضغوط تحاول الحد من قدرتها النووية بما في ذلك محاولات توقيعها معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والانضمام إليها. وتسعي إسرائيل إلي نشر قدراتها النووية برا وجوا وبحرا.. في الوقت الذي تبذل فيه كل الجهد لمنع دول الشرق الاوسط من الحصول علي أي أسلحة نووية أو قدرات تمكنها من انتاج هذه الأسلحة وتستفيد اسرائيل استفادة كاملة من المساعدات الفنية والتكنولوجية التي تحصل عليها من الولايات المتحدة.. بداية من تكنولوجيا الاسلحة المتقدمة وصولا إلي تكنولوجيا الفضاء ثم السوبر كمبيوتر والذي حصلت عليه اسرائيل عام ١٩٩٤ والذي مكنها من تطوير برامجها الصاروخية وبرامج تصنيع الرؤوس النووية بحيث تتناسب مع وسائل حملها واطلاقها نحو أهدافها. إن ماينطبق علي وحدات الصواريخ الباليستية والرؤوس النووية.. ينطبق كذلك علي كل أفرع القوات المسلحة وأسلحتها المختلفة: ففي مجال الطائرات يتم اختيار طائرة القتال القادرة علي الوصول إلي الأهداف الجديدة التي سيتعين علي القوات الجوية الإسرائيلية التعامل معها مستقبلا في إطار المتغيرات السياسية والاستراتيجية ودائرة المجال الحيوي

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٥٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٢٧

لإسرائيل وتوسعاته الجديدة حيث لم يعد مقصورا علي المنطقة العربية بل امتد شرقا إلي إيران وباكستان.. وغربا إلي الساحل الافريقي علي المحيط الاطلنطي.. وشمالا إلي جمهوريات آسيا الوسطي الاسلامية.. وجنوبا حتي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب. من أجل ذلك ركزت إسرائيل اهتمامه في الحصول علي أنواع الطائرات التي تمكنها من تغطية هذا المجال الحيوي المتسع وتوفر لها القدرة علي الردع ولمسافات تصل إلي ٢٥٠٠ كيلو متر. ويمكن للطائرات إف١٦ المتطورة تغطية المجال الجوي للعراق وإيران.. مع إمكان زيادة هذا المدي بامدادها جوا بالوقود بواسطة طائرات نقل مجهزة لهذا الغرض. كذلك يركز الاهتمام علي اسطول طائرات الهليكوبتر وتطويره من خلال هذا العقد بتزويده باجيال متطورة من طائرات اباتشي وطائرات كوبرا ...
وستمثل القوات الجوية الإسرائيلية ثقلا عسكريا رئيسيا في الحرب المقبلة حيث ستتحمل مهام قتالية استراتيجية جسيمة مثل قصف الأهداف الاستراتيجية في أعماق الأراضي العربية والايرانية.. وكذا مهاجمة قواعد الصواريخ الباليستية ومنعها أصلا من إطلاق صواريخها.. ثم القيام بدور فعال في تدمير القوات العربية من دول المواجهة ودول العمق بالاضافة الي حماية سماء إسرائيل.

الشق الدفاعي في الاستراتيجية الجديدة

ان الشق الثاني المواكب لشق الردع في الاستراتيجية الجديدة هو شق الدفاع الذي يمثل الجانب الجديد في هذه الاستراتيجية والجزء الأكثر إثارة للاهتمام. ويبني هذا الجزء علي تصورات إسرائيلية بشأن المخاطر والتهديدات الناجمة عن إمتلاك إحدي أو بعض دول الشرق الاوسط العربية والاسلامية الاسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية.. وفي هذا الاطار يمثل السلاح النووي أخطر هذه التهديدات والتي تقع في نطاق المحاذير الممنوعة أوالخطوط الحمراء التي لاتسمح اسرائيل لاحدي هذه الدول باجتيازها.. وتعتبر إسرائيل وجود هذا التهديد مبررا لتحركها ضد مصدره وتوجيه ضربات وقائية لهذا المصدر.. اما بالاسلحة التقليدية أو غير التقليدية في الدولة أو الدول التي تتبني برامج نووية ذات قيمة حقيقية.. ويقع العبء الأكبر في الكشف عن هذا الوضع علي أجهزة المخابرات وعناصر الاستطلاع الالكتروني وأقمار التجسس الصناعية الاسرائيلية والأمريكية وتقوم كل هذه الأجهزة والوسائل بالمتابعة الدقيقة لنشاط وجهود دول المنطقة سواء في مجال تطوير البنية النووية أو في مجال الحصول علي أسلحة نووية جاهزة من دول أخري تمتلكها.. كذلك تسعي اسرائيل سعيا حثيثا نحو إجهاض مثل هذه البرامج

وتجفيف المنابع التي تتلقي منها العون.. باستخدام الوسائل الخفية والاعمال السرية التي تنفذها أجهزة المخابرات.
ولعل أبرز جوانب الشق الدفاعي ذلك التركيز الواضح علي استكمال ونشر منظومة الدفاع الجوي المضاد للصواريخ.. لمواجهة الهجمات الصاروخية العربية وغير العربية المحتملة.. وتتخذ الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة عدة سبل لمواجهتها والتصدي لمخاطرها. وهناك نوعان من الإجراءات الاول ايجابي ويتضمن توجيه هجمات جوية وضربات صاروخية لقواعد الصواريخ العربية والايرانية ومراكز الانتاج والتخزين والابحاث وقواعد الاطلاق.. وذلك فور تلقي الانذار المبكر من مراكز الانذار الإسرائيلية المرتبطة بالمراكز الأمريكية المماثلة. كما تتلقي كذلك معلومات أقمار التجسس الأمريكية عبر أقمار الاتصالات.

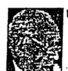
الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة الجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٥٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٧

اما الاجراء الايجابي الثاني فيتم في حالة نجاح قواعد الصواريخ المعادية في إطلاق صواريخها.. وذلك باطلاق الصواريخ الدفاعية المضادة والقادرة علي اعتراض الصواريخ الباليستية بواسطة صواريخ جميتس أو آرو التي دخلت مرحلة الانتاج في عام١٩٩٨ بعد أبحاث ممتدة استمرت سنوات طويلة بالتعاون التكنولوجي مع الولايات المتحدة الإضافة الي التمويل الأمريكي للمشروع. وينتظر مستقبلا اضافة أسلحة جديدة أخري لهذا السلاح تعتمد علي الطاقة الاشعاعية(الليزر) والطاقة الكهرومغناطيسية فضلا عن الطائرات الموجهة بدون طيار.

أما الجانب السلبي من الإجراءات فيتضمن إعداد مناطق العمق الإسرائيلي لمواجهة احتمال وصول صواريخ معادية إليها تكون مسلحة برؤوس كيماوية أوبيولوجية.. بالاعتماد علي نظم ووسائل انذار متقدمة وتجهيز الملاجيء الواقية المزودة بمرشحات مع تزويد أفراد الشعب بجرعات وقائية بالإضافة لمهمات الوقاية والتحصين المبكر بالامصال المضادة وتوفير وحدات التطهير الي جانب إجراءات الدفاع المدني ولاتتوقف اسرائيل عن تحقيق تأثير عامل الردع العربي وغير العربي.. وتحول قوة الردع في المنطقة لصالحها.. لذلك لجأت اسرائيل الي تطوير أسلحتها الصاروخية الباليستية(أرض/أرض) وكذا ترسانتها النووية والبيولوجية والكيماوية.. وفي نفس الوقت تقوم اسرائيل ببذل جهود واسعة لتعزيز دفاعاتها ضد اسلحة الدمار الشامل خاصة الصواريخ بعيدة المدي التي قد تحمل رؤوسا غير تقليدية والجدير بالذكر ذلك الارتباط بين شبكة الدفاع الصاروخي الاسرائيلية وبرنامج الدفاع الاستراتيجي الامريكي والمعروف باسم حرب النجوم وتعتبر اسرائيل هذه الشبكة أول أداة فعالة وعملية من نوعها في العالم ضد الصواريخ الباليستية المتوسطة والقصيرة المدي وهي في نفس الوقت جزء من شبكة شاملة متكاملة من أنظمة الدفاع والرصد والانذار والمتابعة الجوية والفضائية التي تفترض أن تشكل عند اكتمالها في أواسط هذا العقد من القرن الجديد نظاما مركزيا واحدا ضد الصواريخ يجمع مابين الدفاعات الاستراتيجية الامريكية ومثيلتها الإسرائيلية وذلك في اطار قيادي وعملياتي مشترك يدخل في اطار التحالف الاستراتيجي القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة الجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٥

رؤية استراتيجية:
إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع -(٧)
معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة ركيزة جوهرية في النظرية الجديدة



لم تكن نظريات الأمن والدفاع والمرتكزات الأساسية الاستراتيجية وعقيدتها العسكرية منذ قيامها.. مثارا لجدل سياسي أو حزبي.. أو مادة مفتوحة للحوار العلني.. بل كانت علي العكس في ذلك تماما.. فقد ظلت مثل هذه القضايا الحيوية في دائرة المحظورات.. تحظي بالاجماع والتوافق بين المؤسسات السياسية والعسكرية في الدولة وكذا الأوساط البحثية والاكاديمية علي اختلاف توجهاتها وتعدد تياراتها.. يضمها إطار واسع من الاجماع الوطني حول الأهمية الكبري لقضايا الأمن والدفاع.. وضرورة بقاء هذه القضايا الحيوية بعيدا عن أي منازعات أو مشاحنات داخلية التي قد تنشب في أي وقت بين الفئات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي يجمعها المجتمع الإسرائيلي. وكان أي بحث في هذا المضمار هو من مسئولية الأجهزة الرسمية المعنية, تغيرت هذه الوضعية في السنوات الأخيرة وأصبحت نظريات الأمن والدفاع وتطوير العقائد الاستراتيجية ساحة مفتوحة للمناقشة بواسطة كل فئات المجتمع الإسرائيلي بهدف اجراء مراجعة شاملة علي العقيدة العسكرية الاستراتيجية وبحث تعزيز وتحديث وتطوير وسائلها القتالية والعملياتية والمعلوماتية.. واعادة النظر في الموارد الضرورية وتحديد الركائز السياسية التي تستند إليها النظرية الجديدة والقادرة علي مقابلة متطلباتها.. وسد أي ثغرات أمنية أو دفاعية مستقبلية محتمية ومعالجة أي تقصير يكون قد طرأ علي القوات المسلحة وكفاءتها القتالية.

ولا شك أن من أهم الركائز الحيوية الحفاظ علي حليف استراتيجي مع دولة عظمي لها مع إسرائيل علاقات راسخة.. وثيقة ومقننة.. وذلك بالاعتماد علي اتفاقيات التعاون الاستراتيجي التي تساعد علي تطوير قدرات الردع الإسرائيلي وتمكن إسرائيل من مد ذراعها الطويلة لتصل إلي أهداف بعيدة في العراق وايران وحتي باكستان, ومن خلال العمل السياسي تحصل إسرائيل علي التكنولوجيا المتقدمة بواسطة اتفاقيات تعاون وتحالف استراتيجي دولية مع الولايات المتحدة.. أو بعقد اتفاقيات تعاون استراتيجي اقليمي.. كالاتفاق مع تركيا الذي يسمح للطائرات الإسرائيلية باستخدام قواعد جوية تركية تمكن الطائرات الإسرائيلية من الوصول إلي أهدافها البعيدة وتحصل بذلك علي مزايا تكنولوجية وأخري جغرافية حيوية تخدم عقيدتها الاستراتيجية وقدرتها الرادعة.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/٥

تطورات فكرة التحالف والمعاهدة الدفاعية مع الولايات المتحدة:

ليس هناك أدني شك في أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.. سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية.. قد أصبحت تمثل حالة غير مسبوقة من القوة والمتانة.. لم يشهد مثلها تاريخ العلاقات بين الدول. ومع ذلك فقد ظلت هذه العلاقات غير مقننة بينهما بالشكل الذي يتناسب مع المستوي الفعلي لها.. والذي لا يقل عن مستوي التحالف الاستراتيجي الصريح.. والذي يستند إلي هيكل استراتيجي عسكري سياسي.. تحكمه مصالح وأهداف مشتركة.. وتنظمه استراتيجية ثنائية موحدة تصل إلي مستوي الاستخدام المشترك للقوة العسكرية للطرفين ضد مصادر التهديد التي تمثل تهديدا مشتركا لهما.

والواقع أنه في العقود الثلاثة الأخيرة.. قد شهدت العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية تطورات متصاعدة.. ومرت خلالها المنطقة بأحداث جسيمة, طرحت فكرة التحالف الدفاعي الاستراتيجي منذ أن اتخذت أول خطوات العمل الاستراتيجي المشترك في شكل مذكرة تفاهم وقعت في عام١٩٨٢ بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي, غير أن المناخ الاستراتيجي السياسي الذي كان يسود المنطقة والمشكلات المعقدة التي شهدتها عملية سلام الشرق الأوسط.. منذ نهاية حرب اكتوبر١٩٧٣.. وقف حائلا دون التوصل إلي مرحلة التعاقد علي تحالف استراتيجي دفاعي مشترك, غير أن الإدارة الأمريكية رفضت

إقامة علاقة تحالف رسمية مع إسرائيل ليس من حيث المبدأ ولكن من حيث التوقيت.. باعتبار أن التوقيت المناسب لم يكن قد حان بعد. وأن هذا التوقيت يجب أن يسبقه من وجهة نظر الولايات المتحدة استكمال عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية.

تغير الحال وأصبحت الكتابات الإسرائيلية والتصريحات الأمريكية.. أن مسألة معاهدة التحالف الاستراتيجي الدفاعي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.. أصبحت مطروحة فعلا وبقوة كخطوة حيوية تتم بعد التوصل إلي التسوية العربية.. الإسرائيلية الشاملة.. واستكمال العناصر التي تراها إسرائيل ضرورية لترسيخ هذا السلام بالمفهوم الإسرائيلي.. وكجزء من صفقة شاملة تتم بين إسرائيل من ناحية وسوريا ولبنان والفلسطينيين من ناحية أخري. ويؤيد الرئيس الأمريكي كلينتون هذه الفكرة.. عن اقتناع بأنها ستثبت اتفاقات السلام.. وستحظي بتأييد الرأي العام في إسرائيل وفي الولايات المتحدة. ويعتقد البعض في الولايات المتحدة وإسرائيل أن معاهدة دفاعية بين البلدين سوف تساند السلام ولن تضعفه. والواقع أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام١٩٩٣.. والرئيس كلينتون يكرر التزامه بالعمل علي الاقلال من مخاطر السلام علي إسرائيل.. بل إنه منذ حرب يونيو١٩٦٧ سلم المسئولون الأمريكيون بالاحتمال النظري بفكرة عقد اتفاق دفاع أمريكي ـ إسرائيلي.. ثم عادت فكرة الاتفاقية للظهور في ديسمبر١٩٩٥.. بمبادرة من جانب إسرائيل.. عندما طرحها شيمون بيريز عندما كان رئيسا لوزراء إسرائيل بشكل رسمي. فقد تحدث المسئولون الأمريكيون عن الحاجة لما يسماه بـ خطة كلينتون كجزء من السلام مع سوريا.. إن هذه الخطة يمكن أن تتضمن معاهدة دفاع أمريكية ـ إسرائيلية, اتفاقية للأمن الاقليمي يشمل الولايات المتحدة وإسرائيل وبلدان الشرق الأوسط الصانعة للسلام.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٥

الايجابيات الامريكية والسلبيات الاسرائيلية للمعاهدة الدفاعية:

هكذا انتعشت الافكار مرة أخري في السنوات الأخيرة.. فمع تحرك عملية السلام بدأت الولايات المتحدة تفكر في نظام الشرق الأوسط بعد التسوية.. وتعمل علي ادخال دولة في منظومة دفاعية في إطار هيمنة أمريكية إسرائيلية مشتركة.. تدخل في نظام عالمي جديد خاضع للزعامة الأمريكية. وتشكل المعاهدة الدفاعية بين إسرائيل والولايات المتحدة نقطة الانطلاق نحو هذا النظام. من أجل ذلك بدأت الولايات المتحدة تحركها واتخاذ خطوات في هذا المجال.. وذلك منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام١٩٩٣.. بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ظل تصور بأن الأوضاع في الشرق الأوسط تقترب من التسوية الشاملة العربية ـ الإسرائيلية. والهدف المباشر بلورة العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية في شكل اتفاق تحالف استراتيجي, هو أولا لتأكيد الالتزام الأمريكي الصلب تجاه إسرائيل بالحفاظ علي أمنها تحت أي ظرف من الظروف. وثانيا فهو بشكل عنصرا مشجعا لإسرائيل في الدفع بمسيرة السلام نحو هدف التسوية الشاملة.. بعد زوال العامل المعوق الأساسي وهو استمرار احتلال إسرائيل لأراض عربية الأمر الذي يصعب معه عقد معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تستهدف الدفاع عن حدود إسرائيل التي لم تستقر أوضاعها بعد.. الأمر الذي جعل من الصعب الاتفاق علي تعريف موحد ومقبول لحدود إسرائيل في المرحلة الراهنة.. والتي ستلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنه في إطار المعاهدة الجديدة.. من ناحية أخري فان هذه المعاهدة ستكون لها أهمية استراتيجية للولايات المتحدة من حيث الأمن الاقليمي.. حيث سوف تفتح المعاهدة مجالا لانضمام دول أخري من دول الشرق الأوسط لتتحول المعاهدة الثنائية إلي منظومة دفاعية اقليمية لمنطقة الشرق الأوسط.. والتي تمثل هدفا استراتيجيا أمريكيا بالنسبة لمستقبل المنطقة.

والواقع أن فكرة معاهدة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي لم تلق اجماعا كاملا داخل إسرائيل.. بل إن هناك اعتراضا داخل مؤسسة الأمن في إسرائيل.. ومن جانب بعض جنرالات الجيش الإسرائيلي.. حيث يرون أن علاقة التحالف هذه سوف تمثل قيدا علي حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية.. نظرا لأن أي رد فعل عربي يمكن أن يتسبب آليا في تدخل الولايات المتحدة.. كما يخشون من أن مثل هذا التحالف, ربما يقلص من التزام الإسرائيليين أنفسهم بالدفاع عن أمن إسرائيل. وقد كشفت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية الصادرة في أول فبراير الماضي.. عن قلق بعض العسكريين الإسرائيليين من توقيع المعاهدة.. خوفا من أن تقيد مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لبعض الدول التي لا ترغب فيها الولايات المتحدة مثل الصين.. وهي مبيعات تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا. من ناحية أخري يري العديد من كبار العسكريين الإسرائيليين.. أن علاقة التحالف الرسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.. لن تمثل ـ من وجهة نظرهم ـ اضافة حقيقية إلي العلاقات القائمة فعلا بين الطرفين.. حيث تجمع هذه العلاقات من الناحية العملية, عناصر التحالف العسكري الاستراتيجي.. وبالتالي فان إسرائيل تتمتع فعلا بوضع الدولة الحليفة للولايات المتحدة, دون أن يترتب علي هذا الوضع التزامات أو قيود علي حرية الحركة الإسرائيلية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٦٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/٥

قواعد التحالف وروابطه الاستراتيجية:

في أول زيارة له لواشنطن في يوليو الماضي.. اتفق ايهود باراك رئيس وزراء إسرائيل مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون علي عدة قواعد وكائز استراتيجية تحكم مستقبل العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية, وهي تتضمن العديد من النقاط الحيوية التي تربط بين النظرية الإسرائيلية الجديدة والاستراتيجية الأمريكية.. ولعل أبرزها:

١ - تأييد الولايات المتحدة الكامل لمطالب إسرائيل الأمنية من العرب خلال مفاوضات السلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين.. والتي تهدف إلي الحفاظ علي أمن إسرائيل وتمكينها من الدفاع عن نفسها في وجه الارهاب والاعتداءات الخارجية.. وتهديد القصف الصاروخي والأسلحة غير التقليدية.. والعمل علي توسيع جهودها المشتركة من أجل تطوير الآلية التكنولوجية لمجابهة الصواريخ الباليستية.

٢ - التزام الإدارة الأمريكية بالاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل, كي تتمكن من المحافظة علي تفوقها العسكري. اضافة إلي تقديم المساعدات المادية والمالية لإسرائيل ومشاركة سلاح المهندسين الأمريكي عند قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات إعادة انتشار القوات ونقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية.. إلي داخل الحدود الإسرائيلية لما قبل عام١٩٦٧.

٣ - رفع مستوي التعاون الاستراتيجي بين البلدين, ورفع مستوي التعامل بشأنه.. ليكون علي المستوي الرئاسي الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء إسرائيل) وليس علي مستوي الخبراء أو المديرين.. مع بحث احتياجات إسرائيل, الأمنية - من خلال لجان متخصصة - بهدف تقويتها بعد تحقيق السلام.. واعداد برنامج مشترك للاستراتيجية الأمنية المشتركة للبلدين, والمساعدة في مواجهة التكاليف المتزايدة لمكافحة الإرهاب.

٤ - العمل علي تقوية قدرات إسرائيل الذاتية علي السروع والدفاع إضافة إلي التعاون الثنائي إزاء التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها إسرائيل.. وعلي خفض المخاطر, ودعم أمن إسرائيل, ومعالجة حاجاتها الأخري المتعلقة بالأمن.

٥ - تعزيز التعاون في مجال الفضاء.. ليس فقط بارسال رجل فضاء إسرائيلي في الرحلة الفضائية, عام ٢٠٠٠ فحسب, بل أيضا إطلاع إسرائيل علي ملفات التجسس في مجالي مكافحة الإرهاب والتصدي للصواريخ غير التقليدية الموجودة في العراق وإيران, وفي غيرهما والتي تهدد أمن إسرائيل.

ولعل الجانب الأكثر أهمية الذي لم يظهره الاتفاق والمتعلق بالتعاون الاستراتيجي بين الطرفين.. هو جانب الاستراتيجية الإسرائيلية النووية المزدوجة القائمة علي الجمع بين عنصري الردع والدفاع. وفي هذا الاطار فان النظرية السياسية الكامنة وراء هذه الاستراتيجية باتت نظرية واحدة للطرفين. بذلك أصبح الرادع النووي الاستراتيجي الإسرائيلي مرتبطا باستراتيجية الردع النووي الأمريكية العالمية.. وتمثل جزءا مكملا لها. هذه الحقيقة المحورية التي توضح التحالف الاستراتيجي بين البلدين.. ستكون أكثر العناصر الاستراتيجية واقعية في مجال التعاون الأمريكي - الإسرائيلي.. بل وأكثرها بروزا علي خريطة التحالفات الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادي والعشرين.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٦٩
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/١٢



إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع [٨]

ثمن السلام: مضاعفة القدرات العسكرية الإسرائيلية التقليدية وغير التقليدية

إن توقيع معاهدة للدفاع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل بعد التوصل الى التسوية الشاملة فى الشرق الاوسط. يحقق إحدى دعائم الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة، وقد تم من الناحية العملية ارساء القواعد الراسخة لهذه المعاهدة، وتمثل هذه الدعامة . السند الدولى الضرورى الذى تستند إليه اسرائيل حيث يوفر لها كل الدعم العسكرى والسياسى والاقتصادى.. من ناحية اخرى يعتبر هذا الارتباط القوى - من وجهة نظر اسرائيل. ضرورة لتحقيق التلاحم الاستراتيجي بين الطرفين الاسرائيلى والامريكى، بذلك تصبح استراتيجية الدفاع الاسرائيلية جزءا حيويا في الاستراتيجية الاقليمية الامريكية المتعلقة بالدفاع عن منطقة الشرق الاوسط. ومن اهم اركانها ، وقد يبدو ان الطرح الحالى لفكرة معاهدة الدفاع.. انه مبكر لارتباط عقدها بظروف سياسية اقليمية لم تكتمل بعد.. إلا ان هناك اسبابا اخرى من حيث اختيار توقيت الطرح تتعلق بعملية السلام ومحاولة اعطاء قوة دفع اضافية لقادة اسرائيل للتحرك نحو التسوية. وبث الطمانينة لديه على مستقبل وجود الدولة العبرية ، ومن الاسباب الاخرى.. ان المعاهدة - بما تحتويه من التزامات امريكية - تمثل تعويضا سخيا لاسرائيل فى حالة إتمام اتفاقيات السلام مع كل الاطراف العربية المعنية.. بالاضافة الى انها تعتبر تكريسا للضمانات الامريكية المتعلقة بأمن اسرائيل لفترة ما بعد التسوية.



طه المجدوب

من ناحية اخرى فإن احتمال قيام نظام جديد لامن الشرق الاوسط.. يستوجب - من وجهة نظر بعض المفكرين الاسرائيليين والخبراء الاستراتيجيين - ان يسبقه ابرام معاهدة دفاع مشترك بين الولايات المتحدة واسرائيل باعتبارها محورا ضروريا لقيام مثل هذا النظام او اى نظام اخر قد يسود المنطقة مستقبلا. ولا شك فى ان إتمام مثل هذا التحالف الدفاعى سوف يوجد وضعا استراتيجيا جديدا فى منطقة الشرق الاوسط بما سيعكسه من اثر عميق على شبكات توازنات القوى الاستراتيجى فى المنطقة.

فهو سيدعم من مصداقية قدرة اسرائيل على الردع الاستراتيجى بكل وسائله التقليدية وغير التقليدية .. وبالتالى سيؤدى الى حدوث المزيد من الخلل فى التوازن العسكرى الاستراتيجى فى الشرق الاوسط لمصلحة اسرائيل ،الامر الذى سيلقى عبئا ثقيلا على كاهل العرب فيما يتعلق بمعالجة هذا الخلل الجسيم.

القدرات النووية الإسرائيلية وقضيتا الاستقرار والأمن

ولا شك فى ان التزام الولايات المتحدة بتعزيز قدرات الردع الاسرائيلية فى بيئة تتميز بأسلحتها النووية.. وغيرها من الاسلحة فوق التقليدية . يعتبر تطورا جديدا لم يسبق لواشنطن ان تعهدت به من قبل.. ولم يكن يشكل فى اى وقت مضى جزءا رسميا من علاقة واشنطن الاستراتيجية مع اسرائيل، ان اصطلاح «قدرات الردع الاسرائيلية» يتضمن دون ادنى شك قدرات اسرائيل النووية .. وهى القدرات التى كانت الولايات المتحدة تعترض على وجودها فى الماضى بصفة رسمية ..اصبحت الآن من وجهة نظرها تمثل عنصرا من عناصر الاستقرار الاقليمى، الامر الذى يؤكد حدوث تغيير جوهرى فى الاستراتيجية الامريكية يشير الى ان هناك اتجاها نحو ربط قدرات الردع الاسرائيلية بالقدرات الامريكية واعتبارها جزءا مهما فى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

ولا يخفى ان ترسانة اسرائيل النووية التى تشمل على مختلف انواع الرءوس النووية والصواريخ القادرة على حمل تلك الرءوس تضعها فى مصاف الدول النووية الكبرى.. ويعتقد ايهود باراك ان الغواصات الالمانية التى حصلت عليها اسرائيل مؤخرا . سوف تضيف عنصرا مهما الى ذراع اسرائيل الطويلة. ان هذه الغواصات بما ستتسلح به من صواريخ، بالإضافة الى طائرات إف ١٥، ١٦ طويلة المدى .. ستكون قادرة على تغطية المجال الحيوى الذى حددته اسرائيل لنفسها والممتد من باكستان شرقا الى المغرب غربا ومن دول أسيا الوسطى شمالا الى باب المندب جنوبا. إن تغطية هذا المجال الواسع من الناحية المعلوماتية سوف توفره لاسرائيل اقمار التجسس الامريكية . وقد تردد اخيرا ان الولايات المتحدة وافقت فى اطار مذكرة التعاون الاخيرة على طلب اسرائيل الذى طالما ظلت ترفضه فى السابق، وهو الحصول على المعلومات التى توفرها الاقمار الصناعية الامريكية .

ويتصور الاسرائيليون ان حصولهم على مزيد من الاسلحة وزيادة القوة العسكرية - وليس تحقيق السلام الشامل المستقر - هو ابرز العوامل المهمة في زيادة شعورهم بالامن من اجل ذلك يبذلون كل الجهد للارتفاع بمستوى التفوق العسكرى والتكنولوجى الاسرائيلى ومن هذا المنطلق ينتظر الاسرائيليون .. ان تبذل الادارة الامريكية جهدها لدعم الشعور بالامن عبر وسائل اكثر فاعلية واقل تكلفة .. وذلك باستمرار تقوية ودعم وتوسيع نطاق العلاقة الاستراتيجية الامريكية - الاسرائيلية. ويبدو واضحا ان الولايات المتحدة تتبنى التصور الاسرائيلى لقضية الأمن . لذلك فهم لا يمانعون فى تطوير العلاقة الاستراتيجية إلى ان تصل إلى حد توقيع اتفاق تحالف دفاعى بين البلدين .. تتعهد فيه واشنطن بمساعدة اسرائيل فى حالة نشوب حرب فى المستقبل والوقوف الى جانبها ، ولا شك ان مثل هذا الاتفاق سوف يحدث تغييرا جوهريا فى موقف الولايات المتحدة اذا ما انفجر الصراع فى الشرق الاوسط مستقبلا .. وبالتالى فى موازين القوى الاقليمية .. هكذا نجحت اسرائيل في ان تحول موضوع امنها الى قضية مصيرية . لابد ان تطمئن اليها بكل السبل والوسائل قبل الدخول فى تسوية شاملة للصراع العربى - الاسرائيلى

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : طه المجدوب
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل
رقم العـــــدد : ٤١٣٦٩
المصـــــدر : الاهرام
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/١٢

قضية الامن والسفير الاسرائيلى الجديد فى واشنطن

لقد تأكد تماما ان تغيير الحكومة فى اسرائيل لم يغير النمط المسيطر على الفكر السياسى الاسرائيلى وفى نظرته نحو المستقبل .. وهو نمط الفكر العسكرى بل انه ازداد رسوخا فى عهد باراك .. فهو المحور الذى تدو حوله حركة اسرائيل السياسية والمحرك الذى يوجه هذه السياسة فى اتجاهين اساسيين، الاول هو اتجاه مفاوضات السلام مع الاطراف العربية .. والثانى هو اتجاه التحرك على الساحة الامريكية على كل مستوياتها من اجل ايجاد صيغة جديدة تجسد الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل ووجودها وتكثف من جرعات الابتزاز للولايات المتحدة . وتضمن انها حالة مستمرة فى ظروف السلام . ومن اجل ذلك تركز اسرائيل جهدها الرئيسى فى الاتجاهين على موضوع الأمن بوجه عام والامن العسكرى بشكل خاص.. وتحاول بشتى الطرق الحصول على اقصى ما يمكن من ضمانات عملية لتحقيق هدف الأمن بكل تجاوزاته غير المنطقية وان تتحمل الولايات المتحدة تكلفة هذه الضمانات باعتبارها الحليف الاستراتيجي لاسرائيل، ولعل من ابرز مظاهر هذا الاهتمام اختيار باراك لجنرال اسرائيلى سفيرا جديدا لاسرائيل فى واشنطن مديفيد افرى .. رجل عسكرى محترف لم يتولى اى مناصب دبلوماسية من قبل وهو يعتبر واحدا من اكبر خبراء استراتيجية اسرائيل العسكرية ومستشار الامن القومي لباراك.. والغريب حقا ان يكون اول نشاط للسفير الجديد حضور ندوة نظمتها «المنظمة اليهودية الامريكية التى تمثل منتدى الفكر السياسي الاسرائيلى .. حيث يلقى خطابا هو الاول فى العاصمة الامريكية ». وتزداد الغرابة عند معرفة الموضوع الوحيد الذى تناوله السفير هو الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية .. فيحدد نوعيات التهديد الذى تتصور اسرائيل انها معرضة له ويطرح بتوسع قضية الامن الاسرائيلي.. لم يخرج حديث السفير عن هذه القضايا العسكرية البحتة ولم يشر بكلمة الى القضية الكبرى التى تشغل الرأى العام لشعوب الشرق الوسط بل والرأى العام العالمى وهى قضية السلام.. لقدتحدث الدبلوماسى الاسرائيلى عن اسلحة الدمار الشامل بأنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية، وما تمثله من تهديد خطير لوجود اسرائيل وكذا الصواريخ بعيدة المدى التى تملكها دول الشرق الاوسط التى ستحمل الدمار لاسرائيل ثم يصل الى بيت القصيد حين يطالب الولايات المتحدة بتلبية احتياجات اسرائيل للدفاع عن نفسها من خلال التعاون الاستراتيجى بين البلدين.. للرد على الهجوم المعرضة له اسرائيل .. او بمعنى أخر ردع الخصوم او ما اطلق عليه مغالطا اسم الدفاع النشيط..

ولا شك فى ان حديث السفير والخبير العسكرى المتخصص .. والذى لم يخرج عن مدى حاجة اسرائيل لدعم قدراتها الدفاعية .. فى مواجهة التهديدات الهائلة المعرضة لها يحمل رسالة مهمة .. ليست فقط هى غرس الاعتقاد لدى المجتمع الامريكى بأن وجود اسرائيل معرض ومهدد حتى فى ظل السلام.. ولكن وهو الأهم المطالبة بالثمن الباهظ الذى يجب ان تدفعه الولايات المتحدة كثمن للسلام.. والذى يتطلب تعاونا وثيقا من جانب الولايات المتحدة .. التى عليها ان تتحمل وحدها التكلفة الهائلة التى تطالب بها اسرائيل ووفقا لتقديراتها .. ثمنا لقبولها عقد اتفاقيات سلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين .. واستكمال عملة التسوية الشاملة مع العرب وانهاء ازمة الشرق الاوسط.

الخطوات العملية لتنفيذ مطالب اسرائيل الدفاعية

ولعل اختيار اسرائيل المرحلة الراهنة لاثارة موضوع الثمن مع الولايات المتحدة .. يعبر عن محاولة اسرائيلية لاستغلال الوضع الحالى فى الولايات المتحدة للحصول على تنازلات والتزامات امريكية جوهرية حيث ان تحقيق السلام فى الشرق الاوسط يعتبر انجازا حيويا وضروريا لها يخدم مصالحها القومية.. ويمثل رغبة شخصية للرئيس الامريكى كلينتون كانجاز تاريخي يختتم به حياته السياسية.

أما عن الثمن الذى تطالب به اسرائيل فقد اختلفت تقديرات خبرائها حوله.. وتراوحت هذه التقديرات بين ١٧و ٣٠ مليار دولار تخصص لتمويل شراء احدث الاسلحة والمعدات العسكرية.. وتكاليف نقل التكنولوجيا المتقدمة لاسرائيل .. وكذا تكلفة اعادة الانتشار للقوات واعادة توطين ١٥ الف اسرائيلى يقطنون حاليا منطقة الجولان السورية.. وقد اشارت مصادر البنتاجون الى التعاون الدفاعى المتعاظم بين الولايات المتحدة واسرائيل تعتبر إحدى الدعائم الثلاث التى حددها عاموس يارون مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية فى لقاءاته الاخيرة مع المسئولين الامريكيين فى البنتاجون اثناء بحثه احتياجات الدفاع لاسرائيل فى حالة عقد اتفاق بشأن الجولان.. وكانت الدعامتان الأخريان اللتان ناقشهما يارون هما تكاليف اعادة الانتشار العسكرى ومحطات الانذار المبكر بعد الانسحاب.. والثانية بشأن توجيه ضربات متحركة (خفيفة الحركة) ضد سوريا فى حالة وقوع هجوم مفاجئ منها وقد ذكرت التقارير ان يارون قدم مطالبه الاولية لعقد صفقة أمنية بلغ مجملها ١٧ مليار دولار، وقد ذكرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية ان القائمة التى قدمها يارون تضمنت : جناحين من طائرات الهليكوبتر طرازى اباتشى وبلاك هوك.. وطائرات نقل جديدة من طراز هيركيوليز وثلاث طائرات «اواكس» وطائرات نقل البترول جوا ومحطة ارضية لتلقى المعلومات من الاقمار الصناعية الامريكية.. تنفيذا لما تم الاتفاق عليه اخيرا حول حصول اسرائيل وعلى معلومات هذه الاقمار بشأن الدول الواقعة داخل المجال الحيوى الذى حددته اسرائيل لنفسها.

من ناحية اخرى تحرص ادارة الرئيس كلينتون على اتخاذ خطوات ادارية وعملية بشأن تعزيز قدرات اسرائيل الدفاعية .. فى ضوء ما توصل اليه المسئولون فى البلدين من تفاهم بشأن ما سموه بالمخاطر الكامنة التى تهدد اسرائيل نتيجة لانتشار الصواريخ الباليستيه واسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الاوسط والمناطق القريبة منها. وقد ترجم هذا التفاهم الى اقامة آليه جديدة لدعم وتقوية التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل وذلك فى مجال التعامل مع هذا الخطر الكامن كما اتسع نطاق التعاون فى مجال تطوير انواع جديدة من التكنولوجيا المضادة للصواريخ.

واخيرا فلعل ابرز المدلولات التى يمثلها هذا التفاهم . هو وجود اقتناع لدى الولايات المتحدة بأن تطوير الرادع الاستراتيجى لدى اسرائيل .. وفى مقدمته الترسانة النووية . لا يعتبر مجرد عامل حيوى ايجابى فى ميزان القوى الاقليمى فحسب.. بل هو الاهم بما لا ينبغى للولايات المتحدة ان تضعه فى حساباتها كاضافة لقدراتها الذاتية فى الشرق الاوسط..

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طه المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٧٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/١٩



إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع [٩]

الخيار النووى الإسرائيلى وسياسة الردع

لقد سعت الدولة العبرية منذ وجودها.. إلى البحث عن أقوى الوسائل المتاحة وغير المتاحة لتامين هذا الوجود.. بالاستناد الاساسى على منطق القوة. لذلك فهى لم تتوقف منذ نشاتها عن السعى إلى أن تكون وسيلتها النهائية هى «تطوير قوة نووية» تحقق لها القدرة على «الردع الشامل».. وإذا كانت إسرائيل قد نجحت فى أن تبنى لنفسها ترسانة نووية كبيرة.. فإنها لم ولن تنجح فى توفير القدرة على «الردع الشامل» لكل دول الشرق الأوسط عامة وللدول العربية بشكل خاص.

ورغم المحاذير الكثيرة المحيطة بالخيار النووى فى حد ذاته.. فان فكرة التمسك بهذا الخيار وجدت تشجيعا وصدى داخل إسرائيل.. عن اعتقاد بانه الوسيلة التى يمكن أن تعطى لإسرائيل طاقة حاسمة للردع لاتتاثر تاثيرا مباشرا بعناصر القدرة العسكرية التقليدية التى يتفوق فيها العرب على المدى الطويل.

طه المجدوب

والواقع ان سعى إسرائيل لمثل هذا الخيار منذ وجودها يعود أساسا إلى الشعور بعجز إمكانياتها فى مواجهة الامكانيات العربية. وإنطلاقا من مبدأ القوة الذى غرسته الصهيونية فى العقلية اليهودية.. والايمان الكاذب بأن افضل أساليب التعامل مع العرب هو اسلوب فرض الأمر الواقع وتكريسه لاسلوب الردع الشامل.. بهدف المحافظة ليس فقط على وجودها.. ولكن كذلك على كل مكاسبها.. وتأسيسا على هذا الاقتناع المبكر - الذى كان يتلاءم فى ذلك الوقت مع الظروف التى قامت فيها إسرائيل - سعت منذ سنواتها الأولى نحو امتلاك أقصى ما يمكن من قدرات القوة.. حتى تزداد «المناعة الإسرائيلية» إلى الحد الذى لايمكن قهره - وبناء على ذلك بدأت إسرائيل بذل الجهد - بعد سنوات معدودة من قيامها إلى الدخول فى مجال الابحاث الذرية. وتمكنت بفضل المساعدات الغربية التى تدفقت عليها - دون ادراك لابعاد المخاطرة بنتائج هذه المساعدات فى ذلك الوقت - من بناء مركز متقدم للابحاث والانتاج الذرى.. ومنذ أن قام بن جوريون بتشكيل «لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية» فى عام ١٩٥٤ إنطلقت برامج الابحاث النووية فى مسارها داخل إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة هى أول دولة تدخل النشاط النووى إلى منطقة الشرق الاوسط.. باقامتها مفاعل «النبى روبين» بموجب اتفاقية بينها وبين إسرائيل وقعت عام ١٩٥٥.. ضمن البرنامج الأمريكى المعروف باسم «الذرة من أجل السلام».

الدعم الخارجى والاجماع الداخلى للخيار النووى

اما أكبر وأضخم مراكز الابحاث الذرية التى اقيمت فى إسرائيل..

فهو مفاعل «ديمونا» الواقع فى صحراء النقب.. وقد بدأ إنشاؤه فى عام ١٩٥٩.. بناء على اتفاقية سرية عقدت بين إسرائيل وفرنسا.. والتى زودت المركز بالمفاعل وبالشحنة الاولى من مادة اليورانيوم المشعة ليبدأ نشاطه الفعلى عام ١٩٦٤ - وفى عام ١٩٦٨ صرح ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت بأن «الدولة اليهودية تعرف» «أسرارصنع القنبلة الذرية».

هكذا استطاعت إسرائيل: بمساعدة غربية فرنسية وامريكية.. أن تنتج اسلحة نووية.. كما استطاعت إنتاج وتطوير وسائل نقل الرؤوس الحربية لاسلحة الدمار الشامل من صواريخ باليستية إلى طائرات نقل امريكية وغواصات ألمانية مجهزة لهذا الغرض. إننا إذا نظرنا للدور الأمريكى فى مجال النشاط النووى الإسرائيلى.. فنجد أن الحكومة الأمريكية فى عهد الرئيس جونسون.. عرفت من عام ١٩٦٨ عن طريق المخابرات المركزية الأمريكية.. أن إسرائيل «دولة نووية» بكل معنى هذه الكلمة.. وفى عام ١٩٦٩ نجحت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل فى التوصل إلى اتفاق مع الرئيس الأمريكى جونسون ينص على.. الا تمارس واشنطن ضغوطا من اجل حمل الدولة اليهودية على توقيع إتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية.. بشرط أن تحافظ إسرائيل على «حالة الغموض» المحيطة بأنشطتها النووية. ويبدو أن هذا الالتزام المتبادل مازال قائما بين الطرفين. فإسرائيل مازالت تحتفظ بغموضها تجاه قضية امتلاك الأسلحة النووية.. بينما الولايات المتحدة لم تتوقف عن تقديم الدعم للقدرات الإسرائيلية بما فى ذلك القدرة النووية.. ففى اكتوبر ١٩٩٨.. وعلى هامش اتفاق واى بلانتيشن الإسرائيلى - الفلسطينى.. وقع كل من الرئيس الأمريكى كلينتون

ورئيس وزراء إسرائيل نيتانياهو.. مذكرة تفاهم مهمة بشأن تعزيز «قدرتى الدفاع والردع» الإسرائيليين. وقد اتضح لبعض الخبراء أن عبارة «قدرتى الدفاع والردع» اعادت تأكيد موافقة الولايات المتحدة العلنية على وجود الرادع الاستراتيجى الإسرائيلى «الغامض» أو «الردع بالشك». وقد أصبحت تلك الموافقة الأمريكية ممكنة عمليا بعد أن فشلت جهود واشنطن فى وضع حد لانتشار الصواريخ الباليستية فى المنطقة. وكانت المذكرة تستهدف طمأنة إسرائيل التى شعرت بالقلق بعد ظهور صواريخ إيرانية بعيدة المدى. كما تردد أن ايران تسعى لصنع

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٧٦
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

اسلحة نووية. وقد بالغت الصحافة الإسرائيلية فى تجسيم هذه المعلومات.. رغم أن الخبراء الأمريكيين والأوروبيين قد أكدوا أن إيران لم تمتلك امكانيات نووية حتى الآن.. فإن صقور إسرائيل أطلقوا النداءات من أجل توجيه ضربة وقائية ضد إيران.. وتطبيق نظرية.. بيجن التى استخدمها عند اتخاذ قرار قصف المفاعل العراقى «أوزيراك».. وتتمثل هذه النظرية فى عدم السماح لأية دولة فى الشرق الأوسط بانتاج أسلحة نووية.. غير أن إيران إستفادت من درس العراق فقامت بنشر منشأتها النووية فى انحاء البلاد وفى مخابىء تحت الأرض.. لحمايتها من احتمال تعرضها لضربة مماثلة لضربة العراق ويبدو أن الصقور المتمسكين بالخيار النووى الإسرائيلى والمصرين على الانفراد به فى المنطقة، متغلغلين داخل المجتمع الإسرائيلى. فيكاد يكون هناك شبه اتفاق يزداد قوة على مر الاعوام، حول اهمية ان تمتلك اسرائيل اسلحة نووية. اذ بلغت نسبة الموافقين على ذلك فى اسرائيل وفقا لآخر احصاء ٩٢٪. كما وافق ٨٠٪ من الاسرائيليين على استخدام هذه الاسلحة فى بعض الظروف. ان هذا الإجماع قائم على الرغم من ان السلاح النووى له اثاره الخطيرة على اسرائيل، وهى اثار استراتيجية وسياسية واقتصادية وبيئية ومعنوية لم يحاول احد طرحها للمناقشة العلنية بحيث يمكن ان يشكل الراى العام الاسرائيلى رأيا سليما فى هذه القضية الخطيرة. وقد ظل نواب الكنيست مجمعين على التنازل اختياريا عن حقهم فى مناقشته او فى الرقابة عليه. لذلك بقى هذا الامر بعيدا عن المناقشة العامة على مدى العقود الاربعة الماضية حتى فبراير الماضى حين اثار القضية احد اعضاء الكنيست مطالبا بفتح باب النقاش فى سياسة الردع النووى التى تنتهجها اسرائيل واخطار الاشعاعات التى يمكن ان تتعرض لها اسرائيل. غير ان الأمر قوبل باعتراض من اعضاء الكنيست بل حد الاستهجان ولم يناقشوا الامر بجدية. واكتفت الحكومة فى ردها على هذا الطلب بتكرار الادعاء بدعمها لمبدأ الحد من انتشار الاسلحة النووية نفسها، مشيرا الى ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية «لا تقدم حلا مناسبا لمنطقتنا كما تبدى بوضوح فى مثالى العراق وايران.. ولم يشرح منطق السياسة النووية المتبعة حاليا بواسطة الحكومة للرأى العام الاسرائيلى والعالمى.. هكذا تأكدت فكرة استمرار انتهاج «سياسة الغموض» او ما يعرف بـ «الردع بالشك».

سياسة الغموض او «الردع بالشك»

الواقع ان فكرة انتهاج «سياسة الغموض» فيما يتعلق بالردع النووى الإسرائيلى.. ظهرت مع بداية النشاط النووى فى اوائل الخمسينيات فى فترة حكم بن جوريون.. وتقول صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية : «إن موضوع الرادع النووى بكل ما يكتنفه من مشكلات وسلبيات.. يظل هو الخيار الاقل سوءا بالنسبة لدولة متناهية الصغر ومهددة بجيران خطيرين».. ومنذ ذلك التاريخ برهنت سياسة الردع هذه على نجاحها، لذلك تبنتها جميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.. فقد كان الخيار الخاص بهذا الرد الغامض خلال مناسبات عديدة كافيا لمنع حدوث هجمات رئيسية على اسرائيل حتى اثناء حرب الخليج عام ١٩٩١. فقد قرر صدام حسين عدم استعمال الرؤوس الكيميائية التى زود بها صواريخ سكود ضد إسرائيل.. وترى الصحيفة ان الرادع النووى كان له تأثير اشمل بكونه كان سببا فى اقناع الزعماء العرب بأن أى محاولة لتدمير اسرائيل ستكون من قبيل الاقدام على الانتحار.. وادعت انه نجح فى توجه العديد منهم الى مائدة المفاوضات» وتتناسى الصحيفة الاسرائيلية ان الرادع النووى الذى تتحدث عنه كان موجودا ومعروفا عندما اتخذت مصر وسوريا قرار شن الحرب ضد اسرائيل. وكذا فى حالة اتخاذ قرار السلام.. ولا يمكن لمن يتخذ قرارا لشن الحرب.. وهو القرار الاصعب والاخطر.. ضاربا بالتهديد النووى الاسرائيلى عرض الحائط.. أن يتخذ قرار السلام من منطلق الخوف من هذا الرادع كما تدعى الجيروزاليم بوست.. وهذا يعنى ان هذا الرادع النووى فاقد لتأثيره فى الحالتين.

هنا تجدر الاشارة الى ان «الردع بالشك» يشكل عنصرا جوهريا من عناصر الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية.. فبعد حرب اكتوبر ٧٣ صرح افرايم كاتزير رئيس إسرائيل بأنها تمتلك قدرة نووية، وعندما اصبح شيمون بيريز «أبوالقنبلة النووية» رئيسا للوزراء عقب اغتيال رابين فى عام ١٩٩٥.. تحدث عن العالم العربى قائلا : «اعطونى السلام عندئذ سأتنازل عن السلاح النووى».. ولكنه ابتعد فى كتابه «شرق أوسط جديد» عن الموقف الرسمى الإسرائيلى وأكد أن مفاعل ديمونا أنشئ بهدف الردع.. وعلى الرغم من أن الدول العربية تعى قدرات إسرائيل فإن «سياسة الغموض» تضعف من اصرار هذه الدول على التزود بالسلاح النووى.. وتمثل سياسة الغموض الحد الادنى للحفاظ على رادع فعال من الناحية المعنوية على الأقل.. وهكذا تظل إسرائيل - خلافا للهند وباكستان - «قوة نووية فى الظل»، فقد أجرت الدولتان تجارب علنية على السلاح النووى عام ١٩٩٨.. واعلنتا بذلك انهما دولتان نوويتان.. بينما تحاول اسرائيل الا تبدى مثل هذا الحماس للاسلحة النووية.. بل تدعى انها لو وجدت بدائل افضل لما ترددت فى التخلص منها.. وهناك قول يحاول ان يعطى ميزة لسياسة الغموض الإسرائيلى.. باعتبار انه لو ظلت قدرة إسرائيل النووية غير معلنة رسميا.. فإن ذلك سيتيح الفرصة لأن تصبح منطقة الشرق الأوسط على المدى البعيد وبعد التوصل الى عقد اتفاقيات سلام حقيقى.. تكفل ايجاد ترتيبات تحل محلها.. منطقة خالية من الأسلحة النووية.

من ناحية اخرى فهناك فى اسرائيل من يرى أن الامر يحتاج الى مناقشة اكثر جدية تبين حقيقة التقدم الذى احرزه العراق واحرزته ايران فى مجال السلاح النووى وتأثيره.. حتى تتضح سياسة الغموض النووى.. والتى بدأت تفقد قدرتها على التأثير.. فى ظل الانكماش المستمر فى حجم الاراضى التى تسيطر عليها إسرائيل نتيجة الاتفاقيات والمعاهدات مع الاطراف العربية وتأثيره السلبى على القدرة الدفاعية الامر الذى تعتبره إسرائيل مبررا لتمسكها بسياسة الردع الاستراتيجى وإحداث تغييرات جذرية فى وضع إسرائيل العسكرى.

ولاشك فى أن الاصرار على التسلح النووي الاسرائيلى.. واستمرار العمل على دعمه وتنميته سوف يؤدى الى تفاقم خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الاوسط. ولاشك فى أن التجارب النووية التى اجرتها الدولتان الآسيويتان الكبيرتان الهند وباكستان فى مايو ١٩٩٨.. قد حملت جميع البلدان الى الالتفات نحو إسرائيل.. التى تعتبر «دولة نووية كبرى» حيث تأتى فى المرتبة السادسة فى العالم.. وإن كانت غير معلنة فى الوجهة النظرية - غير أن سياسة الغموض التى احاطت بها حكومات إسرائيل قضية امتلاك الاسلحة النووية منذ عهد بن جوريون فى السنوات الاولى لقيام اسرائيل.. قد تبدد فعلا.. فانه لم يعد الامر يتعلق بما اذا كانت إسرائيل تمتلك اسلحة نووية.. بعد أن حسمت هذه القضية.. انما المهم معرفة حقيقة الاوضاع المستقبلية التى ستتبناها اسرائيل بشأن امتلاكها تلك الاسلحة.. ووضعها فى الاستراتيجية الإسرائيلية الاقليمية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طه المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٨٣
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٦

رؤية استراتيجية:

إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع(١٠)

إسرائيل بين الاحتكار النووي.. ومطلب إخلاء المنطقة من السلاح النووي

يبرر الإسرائيليون تمسكهم بالخيار النووي.. بادعاء أن ما يملكونه من قوة هو الذي صنع السلام.. وأنهم أجبروا العرب علي القبول به. من أجل ذلك فهم غير مستعدين لكسر هذه المعادلة: معادلة القوة في مقابل السلام.. وذلك باستمرار الحفاظ علي قدرتهم الرادعة.. وفي الوقت نفسه الحيلولة دون إمتلاك العرب ودول الشرق الأوسط أي قدرات تحقق لهم التوازن العسكري مع إسرائيل. وقد ترسخ هذا الايمان لديهم منذ أحداث حرب أكتوبر١٩٧٣.. وما أصاب آلة الحرب الإسرائيلية التقليدية من دمار.. زلزل المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي كله. لقد شكل هذا الحدث الجسيم قوة دفع كبيرة لاقدام إسرائيل علي إعطاء أولوية عالية للخيار النووي.. رغم ما أثبتته مصر وسوريا من فشل لنظرية الردع الإسرائيلية عندما قررا شن الحرب ضد إسرائيل.. وأكدا بثقة أن القدرة النووية الإسرائيلية لم تردعهم أو تمنعهم عن شن الهجوم الشامل من أجل استرداد الأرض. ففي العام التالي لهذه الحرب أعلن تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن إسرائيل قد صنعت وأنتجت فعلا السلاح النووي في اشكاله المختلفة.. وأنها بدأت في تطوير قدرات الوسائل اللازمة لنقله إلي أهدافه في دول الشرق الأوسط.

ولقد اعتمد القرار السياسي الإسرائيلي بالاحتفاظ بالرادع النووي وتنميته عقب حرب٧٣ علي عدة تصورات, لعل أبرزها: أحتمال تعرض التفوق العسكري التقليدي الإسرائيلي للتآكل بدرجة تعرض الوجود الإسرائيلي لخطر داهم.. خاصة إذا لم يتوافر لإسرائيل ضمانات رسمية مقننة وعلمية ومؤكدة من قبل الولايات المتحدة.

من ناحية أخري فهناك احتمالات قوية تشير إلي امتلاك بعض دول الشرق الأوسط للأسلحة فوق التقليدية.. واحتمالات أخري متصاعدة بسعي بعض هذه الدول إلي انتاج الاسلحة النووية.. أو الحصول عليها من قوي كبري. وتخشي إسرائيل من احتمال تعرضها إلي تحول في مواقف الدول الغربية المؤيدة والمساندة والداعمة لها.. خاصة الولايات المتحدة واتجاهها نحو توجهات لا تعتبرها إسرائيل في مصلحتها. ومن الملاحظ دائما حرص إسرائيل الشديد علي وضع مثل هذا الاحتمال في حسبانها.. بل هو يشكل قوة دفع مستمرة نحو تحقيق أكبر قدر من الاعتماد الذاتي علي النفس ليس فقط في مجال الأسلحة التقليدية بل والأسلحة غير التقليدية.. وذلك برغم كل الارتباطات السياسية و الاستراتيجية والاقتصادية التي تربطها فعلا بالولايات المتحدة.. والارتباطات التعاقدية المنتظر التوصل إليها معها في المستقبل المنظور بعد استكمال التسوية السياسية الشاملة.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٨٣
المصـــــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/٢٦

برنامج تطوير السلاح النووي ووسائل نقله:

شهد البرنامج النووي الإسرائيلي تطورات واسعة النطاق منذ حقبة السبعينات.. وتحديدا بعد حرب أكتوبر١٩٧٣. ومن الواضح أن هذا البرنامج لم يتوقف عند حد انتاج ذلك الكم الكبير من الأسلحة النووية.. والذي قيل إنه قد وصل إلي٣٠٠ رأس حربية نووية.
ويسير برنامج الأبحاث النووية الإسرائيلي ـ بفضل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة والسوبر كمبيوتر ـ بخطي واسعة ليس فقط من زيادة الحجم في الرءوس النووية.. ولكن وهو الأهم التركيز حاليا علي تطوير تصميمات السلاح النووي بحيث تحقق كمية أكبر من الأشعاع ورد فعل أسرع للانشطار النووي.. وتطوير أسلحة نووية هيدروجينية ونيوترونيه.. بعد أن نجحت إسرائيل في انتاج الخامات المكونة لهذه الأسلحة.. وتصنيعها في شكل أسلحة نووية حرارية. ولم يعرف مدي ما وصل إليه البرنامج النووي الإسرائيلي في هذا المجال الجديد.
وقد أثارت هذه المسألة جدلا واسعا حول أهداف إسرائيل من انتاج مثل هذه الأسلحة غير الملائمة للاستخدام عمليا في ساحة الشرق الأوسط الضيقة.

فخلال حقبة السبعينيات اتسمت الاستراتيجية الإسرائيلية ـ في المجال النووي ـ بالحرص علي تكوين مخزون كبير من السلاح النووي اضافة إلي اسراع متزامن في انتاج الصواريخ الباليستية القادرة علي نقل هذه الأسلحة. وفي الوقت قامت نفسه إسرائيل بتطوير مفاعل ديمونا لترتفع طاقته من٧٠ ميجاوات إلي١٥٠ ميجاوات.. للارتفاع بحجم انتاجه من البلوتينيوم القابل للانشطار. من ناحية أخري شهدت حقبة السبعينيات كذلك تعاونا مكثفا بين إسرائيل والنظام العنصري الذي كان يحكم جنوب افريقيا في ذلك الوقت.. خاصة في مجال التعاون النووي.. والاستفادة من الخبرة التكنولوجية لجنوب افريقيا حيث نقلت عنها اسلوبها المتميز في تخصيب اليورانيوم.
وبالنسبة لوسائل نقل الصواريخ تحرص إسرائيل علي تسيير برنامج تطورها وانتاجها جنبا إلي جنب مع البرنامج النووي.. لذلك.. يجري العمل من أجل التوصل إلي أفضل الوسائل الكفيلة بحمل هذه الأسلحة النووية إلي أهدافها في دول الشرق الأوسط. هكذا طورت إسرائيل صاروخها من طراز أريحا والذي بدأ بمدي٥٠٠ كيلو متر(أريحا١) ارتفع إلي١٥٠٠ كيلو متر في(أريحا٢) وتجري الابحاث والتجارب لانتاج صاروخ(أريحا٣) الذي قد يتجاوز مداه الـ٢٥٠٠ كيلو متر.
ليس هذا فحسب بل هناك بعض التقارير التي تشير إلي أن إسرائيل يمكنها استخدام منصة إطلاق الصاروخ شابيت المستخدمة في إطلاق اقمارها الصناعية حيث يمكن إطلاق صاروخ يصل مداه إلي٤٠٠٠ كيلو متر وهي المسافة التي تخرج بقدرات إسرائيل عن نطاق الشرق الأوسط إلي أهداف أبعد في باكستان وجمهوريات روسيا الجنوبية.
إضافة إلي ذلك فقد حصلت إسرائيل علي أحدث الطائرات الأمريكية من طراز اف١٥،١٦ من الطرز القادرة علي العمل كقاذفة قنابل نووية.. أو تستخدم لاطلاق صواريخ محملة برءوس نووية.. ويمكن زيادة مدي هذه الطائرات باعادة تموينها بالوقود في الجو بواسطة طائرات نقل وقود مخصصة لهذا الغرض.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية | اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل | رقم العـــدد : ٤١٣٨٣
المصـــدر : الاهرام | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/٢٦

اسرائيل والاحتكار النووي:

تعتقد إسرائيل اعتقادا راسخا ـ في إطار مفاهيمها الاستراتيجية التي تحكم فكر قادتها.. حول مسار الصراع العربي الإسرائيلي ـ بأن امتلاك الدل العربية.. لقدرات غير تقليدية تحقق لهم توازنا في القوي العسكرية في المنطقة.. يعطيهم فرصة امكانية نجاحهم في فرض سلام متوازن الأمر الذي يعتبر في مصلحتهم ومتعارض مع مصالح إسرائيل ومهدد للأمن الإسرائيلي.

من أجل ذلك تتمسك إسرائيل بتصورات ومحددات لتعاملها مع المشكلة النووية في منطقة الشرق الأوسط.. فهي مبدئيا ترفض أي ارتباط دولي أو اقليمي يقيد حركتها في المجال النووي.. لذلك لا توافق علي الانضمام إلي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.. وهي في نفس الوقت نفسه تصر علي الاحتفاظ بما يسمي بـ الاحتكار النووي في المنطقة.. بمعني ألا تسمح لأي دولة أخري فيها امتلاك هذه القدرات غير التقليدية. وقد أعلن مبدأ الأحتكار النووي في عام١٩٨١ عقب قيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي أوزيراك.. حين أعلن جنرال رافائيل إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي في ذلك الوقت.. ما عرف بـ مبدأ بيجين أن إسرائيل ترفض وجود أي أسلحة نووية في أيدي العرب.. وأنه أمر لا تحتمله إسرائيل ـ لذلك فهي لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمح في الحصول علي السلاح النووي لاستخدامه في تدمير إسرائيل. وهكذا أصبح ما حدث في العراق قاعدة تتمسك إسرائيل بها.. مستعدة لتطبيقها ضد أي دولة عربية بل ودولة شرق أوسطية مثل إيران. وهذا يعني أنه لا ينتظر أن تتفاوض إسرائيل أو تتباحث سياسيا لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

والواقع أن اهتمام إسرائيل الكبير بالخيار النووي.. يرتكز علي عدة معتقدات أساسية هي:

١ ـ إن السلاح النووي يمثل الضمان الأخير القوي لوجود إسرائيل وقدرتها علي مواجهة العداء العربي.. حيث يعتبر ذلك من وجهة نظرها.. الملاذ الأخير.. والعامل الحاسم في القضاء علي احتمالات زوالها.

٢ ـ إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية يقلل إلي حد كبير من اعتمادها في ضمان وجودها علي قوة كبري تحميها وتضمن أمنها.. وهي الولايات المتحدة علي وجه التحديد.

٣ ـ إن نجاحها في تحقيق الإعتماد الذاتي في شكل القدرة علي إنتاج الأسلحة النووية..

يحقق لها مركزا سياسيا عالميا.. ويحقق قدرتها علي فرض سيطرتها الاقليمية.. وفي الوقت نفسه يوفر الاستقرار لسياستها الخارجية ويعطيها قدرة عالية علي حرية القرار.

٤ ـ إن انتاج السلاح النووي الإسرائيلي.. يوفر القدرة علي الردع الشامل لدول الشرق الأوسط التي تحاول الحصول علي اسلحة نووية. كل ذلك يؤكد أن ما تريده إسرائيل في الحقبة الحالية وما بعدها.. هو إيجاد اقتناع عالمي وعربي كامل بمقدرتها الذاتية.. وقوتها الرادعة النامية في ظل وجود التهديد النووي الإسرائيلي كرادع معنوي بالنسبة للعرب.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة الجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٨٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٦

اسرائيل ومطلب اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية:

هناك أسس وضعتها القيادات الإسرائيلية عقب حرب أكتوبر.. مازالت تحكم المسار النووي الإسرائيلي إلي حد كبير.. وفي مقدمة هذه الأسس: الحفاظ علي عنصر الردع النووي والعمل المستمر علي تطوير القوة النووية الإسرائيلية وزيادة فاعليتها باستخدام أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذا المجال.. مع التمسك بـ استراتيجية الغموض النووي المتعمد.. فمنذ أن أرسيت هذه القاعدة في أواخر الستينيات أصبحت هناك عبارة تقليدية يرددها المسئولون الإسرائيليون حتي الآن تقول: إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولي التي تدخل السلاح النووي إلي المنطقة.. ولم تحاول إسرائيل الرسمية الانتقال إلي استراتيجية معلنة.. برغم أن القدرة النووية الإسرائيلية هي حقيقة لاجدال فيها قائمة منذ ثلاثة عقود.

أما الحديث الإسرائيلي عن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.. فهو محاط بتصورات ومحددات هي في الواقع بمثابة عقبات وعوائق تمنع سريان مبدأ إزالة الأسلحة النووية علي إسرائيل.. فهناك تصور وضعه ايجال آلوف في عام ١٩٧٥ وكان وزيرا لخارجية إسرائيل.. يتحدث عن إمكانية اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في ظل عملية تسوية شاملة وبعد تحقيق السلام.. دون تحديد لمواصفات أو أبعاد لهذا السلام. وعندما أراد قادة إسرائيل أن يحددوا هذه الابعاد قالوا إنه لا يمكن بحث قضية نزع السلاح النووي قبل مرور عشرين عاما من إرساء سلام دائم بين جميع دول المنطقة من باكستان حتي ليبيا.. وبعد تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل.. وبعد إرساء الديمقراطية في كل دول المنطقة.. وسوف يتعين علي الدول المعنية القيام بالرقابة مع احتمالات كبيرة بالتفتيش المتبادل.. وهذا يعني أن الحكومة الإسرائيلية تؤجل الحل إلي أجل غير مسمي.. وترفض نداءات الدول العربية لاسيما مصر للانضمام إلي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.. وبما أن استمرار السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه عملية السلام لا تبشر بإمكان التوصل إلي سلام عادل متوازن.. فإن قضية نزع السلاح النووي الإسرائيلي قضية غير مطروحة من الناحية العملية.. إذ لابد أن يسبق بحث هذا الأمر تغيير كامل في سياسة إسرائيل تجاه السلام والابتعاد عن وسائل المراوغة والمساومة.

وأخيرا فإن إصرار إسرائيل علي الاحتفاظ بترسانتها النووية.. العمل المستمر علي تنميتها ومضاعفة قدراتها علي الوصول لأبعد الأهداف المحيطة بها سواء القريبة منها أو البعيدة عنها.. سوف يعكس آثارا بعيدة وخطيرة.. ليس فقط علي منطقة الشرق الأوسط كلها بل وعلي دول أخري تقع خارج المنطقة.. وهي انعكاسات من الصعب علي إسرائيل أو غير إسرائيل حسابها بدقة أو التكهن بها.. وبالتالي صعوبة ضبطها والسيطرة عليها.. الأمر الذي سيؤدي إلي نتائج عكسية.. بل قد يعوق هدف تأمين الوجود الإسرائيلي ذاته في المدي الطويل.. نتيجة لما سيتعرض له هذا الوجود من أخطار ما كان ليتعرض لها في حالة إكتفاء إسرائيل بامتلاك الأسلحة التقليدية المتفوقة إضافة إلي الضمانات السياسية الدولية والاقليمية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٩٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٢

رؤية استراتيجية

إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع(١١)

الاستراتيجية الإسرائيلية.. وقبول الدمار المتبادل

بقلم : طه المجدوب

سبق أن تعرضنا في مقال سابق لسياسة الغموض النووي التي تعتمد عليها إسرائيل في ردع الدول العربية.. وذلك منذ أن امتلكت القدرة النووية. ونضيف هنا تفسيرا لهذه السياسة وأبعادها.. فهي تعني الاعتماد على تأثيرات سلاح خطير لا يوجد يقين معلن يؤكد وجوده.. بحيث لا تستطيع الدول العربية أو غيرها.. تجاهل احتمالات وجوده.. وفي نفس الوقت لن تجد المبرر المشروع لامتلاك الأسلحة النووية إعمالا لمبدأ الدفاع عن النفس الأمر الذي سوف يشكل تهديدا لأمن إسرائيل يمكن أن تكون في غني عنه, ولكن قادة إسرائيل لهم رأي آخر فهم يعتبرون أن سياسة الغموض فضلا عن أنها تمثل حالة من الردع بالشك.. فإنها سوف تمنع الدول العربية من الاندفاع نحو محاولات امتلاك أسلحة نووية لمواجهة تهديدات نووية مكشوفة أو معلنة. من ناحية أخري إذا بلغت ظروف التهديد الموجه إلي إسرائيل حدا يعرض كيانها للخطر.. فإن استخدام الخيار النووي سوف يمثل في هذه الحالة.. عنصر الردع النهائي باعتباره الملاذ الأخير لمواجهة حرب عربية شاملة تهدد وجود إسرائيل ذاته. كذلك يمكن استخدام امتلاك القدرة النووية كأداة للمساومة أو الضغط علي الدول العربية بل والولايات المتحدة كذلك.

والجدير بالذكر هو تعمد السلطات الإسرائيلية عند الحديث عن استخدام اسلحة الدمار الشامل, تحديد اسلوب الشرط, الذي سيرتبط به قرار إسرائيل باستخدام السلاح النووي.. فهي تؤكد دائما أنها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.. بمعني ان استخدام إسرائيل للأسلحة النووية وباقي اسلحة الدمار الشامل مشروط بأن تسبقها دول أخري في المنطقة إلي استخدامها ضدها.

مثل هذه الظروف والشروط التي يتصورها وتتبناها الدائرة المسئولة في إسرائيل, تدعم الاتجاه المتصاعد نحو الاستمرار في تطوير قدرات ردع إسرائيلية غير تقليدية مستقرة.. وقادرة علي مواجهة أي هجوم مباغت بالأسلحة فوق التقليدية أو غير التقليدية.. والرد الحاسم عليه. من أجل ذلك تولي إسرائيل أهمية كبيرة لامتلاك قوة حاسمة للقضاء علي المعتدي. بالرد علي عدوانه. الأمر الذي جعل فكرة القدرة علي توجيه الضربة الثانية تمثل عنصرا أساسيا في أسلوب استخدام القوة النووية الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٣٩٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢

الخيار النووي الاسرائيلي والضربة الثانية:

من المعروف في قضية الردع النووي دوليا.. أن الدول النووية الكبري تستخدم قواعد نووية موزعة جغرافيا علي مناطق متباعدة بالاضافة إلي امتلاكها قطعا بحرية نووية تعطيها حرية الحركة في المحيطات والبحار بحيث تصل إلي الأهداف البعيدة. هذه الترتيبات تضمن لهذه الدول ألا تؤدي الضربة الأولي إلي تدمير قدرتها علي الرد. وفي نفس الوقت توفر القدرة علي توجيه الضربة الثانية. بذلك يمكن إبطال مفعول أي مكاسب تعود علي صاحب الضربة الأولي. ويسهم مثل هذا الوضع في تحقيق الاستقرار أو التوازن النووي بين دول متكافئة. ومختلف الوضع بالنسبة لإسرائيل حيث انها تفتقر تماما إلي وجود أي عمق جغرافي استراتيجي.. يسمح بنشر القواعد النووية في اماكن متباعدة.. بشكل يقلل من احتمالات تعرضها للدمار الكامل.. لذلك فإن حاجتها في ظل سياستها القائمة علي توجيه الضربة الثانية تشتد إلي ايجاد وسائل أخري أكثر مرونة توفر لها القدرة علي توجيه ضربة ثانية مؤثرة.. الأمر الذي يتطلب امتلاكها لقواعد نووية متحركة.. وتقوم إسرائيل باعداد الوسائل اللازمة لتوجيه الضربة الثانية.. بالاعتماد علي الغواصات من أجل ذلك عقدت إسرائيل صفقة مع ألمانيا بتمويل أمريكي لبناء ثلاث غواصات من طراز دولفن. وقد استمرت القوة الضاربة الاستراتيجية الإسرائيلية تتكون من صواريخ أرض وقاذفات قنابل حتي منتصف عام ١٩٩٩ حين بدأت إسرائيل في تسلم الغواصات الألمانية الثلاث المجهزة لحمل صواريخ ذات رءوس نووية.. بذلك يتحقق لإسرائيل عنصر التوازن في الردع النووي.

علي ذكر موضوع الغواصات المسلحة بالأسلحة النووية.. ونظرا للأهمية الكبيرة لمثل هذا الأمر لارتباطه باستراتيجية الردع الإسرائيلية المستقبلية علي الصعيد النووي, نطرح هنا بعض الجوانب التي تؤكد نية إسرائيل استخدام هذه الغواصات لحمل أسلحة نووية.. فهي لم تكتف بما تحمله الغواصة دولفين من أسلحة تقليدية ممثلة في ست أنابيب لقذف الطوربيدات من قطر ٥٥٣ ملليمترا.. بل طلبت تزويد الغواصات بأربع أنابيب من قطر غير مسبوق يبلغ ٦٥٠ ملليمترا. وإذا كان العيار الأقل لقطر الانابيب مطابقا للأعيرة الدولية المعروفة للطوربيدات.. فإن الأنابيب الأوسع التي لا مثيل لها في العالم.. وهي بالتالي مخصصة لحمل صواريخ إسرائيلية ذات رءوس نووية.. تستخدم هذه الصواريخ في توجيه الضربة النووية الثانية ردا علي الضربة التي قد توجه لإسرائيل بأسلحة الدمار الشامل من دول مثل العراق وإيران. وقد عبر قائد البحرية الإسرائيلية السابق أفرهام بوترز عن هذه الحقيقة.. في تعليق له حول تسلم إسرائيل للغواصات الألمانية الجديدة بامكاناتها غير التقليدية: إن الغرض هو ضمان عدم خروج أي عدو سالما من ضربة بأسلحة غير تقليدية يوجهها إلي إسرائيل. إن مثل هذا التصريح من قائد إسرائيلي سابق للبحرية.. يؤكد أن استخدام الأسلحة النووية أصبح جزءا حيويا في استراتيجية إسرائيل المستقبلية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طة المجدوب
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــــدد :	٤١٣٩٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢

قيمة الرادع النووي الاسرائيلي:

هناك تساؤل حتي في إسرائيل نفسها حول مدي استفادة إسرائيل من اتباع هذه السياسة المحفوفة بالمخاطر.. وهل من المنتظر ان يتساوي مردود هذه السياسة مستقبلا مع المبالغ الطائلة التي صرفت علي بناء ترسانتها النووية.. من أجل ردع الدول العربية عن تدميرها؟ فمن المؤكد أن قدرة إسرائيل النووية لم تلعب حتي أي دور نفسي أو مادي أثر علي مسار الصراع العربي الإسرائيلي.. الأمر الذي سبق أن أكدته حرب اكتوبر٧٣ من ناحية أخري فإن الاحتكار النووي الإسرائيلي لا يمكن ان يستمر دون أن يقابله انتشار الأسلحة غير التقليدية وفوق التقليدية في الشرق الأوسط. والواقع ان استمرار الاحتكار النووي الإسرائيلي هو الذي سيهدد أمن إسرائيل وسلام الشرق الأوسط.. وأن استقرار السلام في المنطقة لابد أن يستند إلي وجود منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهذا يعني أن أي نقاش يدور حول نزع السلاح النووي. لابد أن يبدأ من داخل إسرائيل, حيث لايبدو أن الرأي العام الإسرائيلي يعي مدي خطورة القضية. وأن الاستعداد لبحث هذه القضية المهمة يتطلب وجود فكر سياسي متحرر في إسرائيل وقادة قادرين علي اتخاذ القرارات الحاسمة والتاريخية.

وفي تقييم أجراه مركز الدراسات الاستراتيجيةبواشنطن.. كشف في دراسة بالارقام والمعلومات الواقع النظري للتفوق العسكري الإسرائيلي.. ليس فقط علي مستوي أسلحة الدمار الشامل.. وتؤكد هذه الدراسة أن لدي إسرائيل قدرات نووية تشكل بلاشك وضعا استثنائيا في منطقة الشرق الأوسط حيث لا توجد قوي أخري تواجهها حتي الآن.. تمتلك نفس هذه القدرات. ورغم تأكيد وجود هذا الخلل.. إلا أن الدراسة لا تعتبر المخزون النووي لدي إسرائيل.. يمثل قوة ردع احادية لامقابل لها.. حيث إن الحسابات الواقعية تؤكد أن العرب يمتلكون قدرات ردع أخري متطورة.. يستطيعون من خلالها الحفاظ علي نوع مامن التوازن في مواجهة إسرائيل. وهناك عنصر آخر شديد الأهمية تناولته الدراسة. وهو يتعلق بالفرق الشاسع بين عمق الأراضي العربية مقارنة بعمق الأراضي الإسرائيلية.. والذي يعني أنه في حالة الالتجاء إلي الخيار النووي للضرب في العمق من جانب إسرائيل.. تستطيع اسلحة العرب فوق التقليدية إحداث أضرار جسيمة في العمق الإسرائيلي الضحل بينما سيكون من الصعب علي إسرائيل إحداث نفس الاضرار علي مستوي العمق العربي سواء البعيد أو القريب.. الأمر الذي سوف يردع إسرائيل عن اتخاذ قرار بدخول هذا النوع من أسلحة الدمار في ساحة أية حرب محتملة, مثل هذا القرار سيتمثل في مخاطرة غير مضمونة النتائج وهي بالقطع لن تكون في صالح إسرائيل.. مثل هذه المخاطر يجب أن تطرح بصراحة ووضوح أمام المجتمع الإسرائيلي وأن تسمح له حكومة إسرائيل بالاطلاع علي المخاطر والأعباء المرتبطة بالخيار النووي.. حتي يمكن للمجتمع الإسرائيلي الحكم علي مستقبله. فضلا عن حساب التكاليف الضخمة ومقارنتها بالفوائد والخسائر باتاحة الفرصة أمامه لمعرفة المزيد من المعلومات المناسبة.. والتخلي عن الاكتفاء بما يتم تسريبه أو إعلانه من معلومات مبتسرة لا تغني ولا تصلح للمشاركة الجماعية في هذه القضية الحيوية.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طة المجدوب
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٤١٣٩٠
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/٢

سلبيات ومخاطر الدمار المتبادل:

اضافة لكل ما تقدم. هناك مجموعة أخري مهمة من السلبيات.. التي قد تجبر إسرائيل في المستقبل علي اعادة النظر في قرارها السياسي بشأن التمسك بـ الخيار النووي.. ومن أهمها: أن دخول الخيار النووي في استراتيجية إسرائيل الاقليمية هو سلاح ذو حدين.. حيث أنه سيعطي الدول الواقعة تحت هذا التهديد حق السعي لتأمين وضعها وتحييد هذا التهديد.. إما بالحصول علي ضمانات نووية خارجية.. أو بامتلاك أسلحة نووية تحقق التوازن الضروري. من ناحية أخري فإن ضمان إسرائيل احتفاظها بالتفوق النوعي في الأسلحة التقليدية.. وحصولها علي ما تشاء من أسلحة متطورة.. كافيان لتامين وجودها الذي تسعي إليه. وقد سبق أن ثار الجدل داخل إسرائيل وخارجها حول سياستها النووية.. وارتفعت أصوات تعارض تمسكها بالخيار النووي. لقد عاد هذا الجدل مرة أخري في أوساط المجتمع الإسرائيلي وفي الكنيست.. مستندا إلي أن محافظة إسرائيل علي تفوقها العسكري التقليدي تعتبر أكثر فائدة وأقل خطرا من احتفاظها بترسانة نووية قوية تهدد دولا كثيرة ولمسافات بعيدة.. وتحفزها علي التصدي لهذا الخطر ومواجهته وهي دول تحيط بإسرائيل من كل اتجاه.. وتحاصرها داخل كيانها المحدود. ولاشك أن قبول إسرائيل التهديد بـ الدمار المتبادل لن يكون في صالحها من حيث امكاناتها الجغرافية والبشرية. كما أن محاولاتها لمنع الدول الأخري من الحصول علي قدرات نووية لم تعد مجدية أو مضمونة أو مؤكدة النجاح. كذلك فإن استمرار موقف الولايات المتحدة من دعم إسرائيل والمحافظة علي تفوقها العسكري عمليا وضمان أمنها..يشكل موقفا أمريكيا صلبا لن يتغير. ولم يتوقف تصاعده المستمر علي مدي أربعة عقود من الزمن.. ومن المنتظر أن يقنن هذه المواقف ويكرس من خلال معاهد دفاع توقع بين إسرائيل والولايات المتحدة كثمن لاتمام عملية السلام في المنطقة.. الأمر الذي من شأنه أن يشكل حدا مهما ومؤثرا يدفع إسرائيل إلي التخلي عن خيارها النووي.

وأخيرا فإن النجاح في إيجاد حالة من الردع الشامل بالتلويح بالسلاح النووي لن يكون ذا قيمة في مواجهة أعمال المقاومة المسلحة.. وذلك لأن الرادع النووي لن يؤثر علي حركة الشعوب أو قراراتها.. وبالتالي لن يتحقق لإسرائيل ما تبغيه من أمن كامل والعكس هو الصحيح, فإذا أضفنا إلي هذا الوضع الامكانات الهائلة البشرية والاستراتيجية لدول الشرق الأوسط وشعوبه.. فسوف تظل إسرائيل في ظل خيار القوة النووية مكشوفة أمام مخاطر عديدة.. بمعني أن الرادع النووي لن يعرضها عن نواحي الضعف الأصيلة التي تعانيها.. وليس من الممكن التخلص منها.

من المؤكد أن استقرار المنطقة وأمن كل دولها.. مرهون بالحل الشامل لازمة الشرق الأوسط.. من خلال سياسة جادة تستهدف تحقيق السلام العادل والدائم والعمل علي الحفاظ عليه بوسائل مقبولة ومتفق عليها. إنه إذا ما توصل زعماء إسرائيل وقادتها إلي مثل هذا الادراك الواعي والواضح.. فإن السلام المستقر سوف يوفر كل ضمانات أمن إسرائيل.. ويعطيها أوسع الفرص التي تعتبر مبررا قويا وكافيا للابتعاد عن الانزلاق في مخاطر غير مأمونة العواقب قد تعرض كيانها المحدود لأسلحة الدمار الشامل.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم حماد
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي:عام	رقم العـــــدد :	١٥٩
المصـــــدر :	مجلة الاهرام العربي	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٤/٨

الدبلوماسية النووية.. ليست معركة خاسرة مقدما

هل صحيح أن إسرائيل لن توافق أبدا.. ومهما تكن علاقاتها مع جميع الدول العربية والإسلامية سخاء رخاء - على تصفية ترسانتها النووية؟ ومن ثم يتعين على العرب - خصوصا مصر - أن يكفوا عن المطالبة فى كل مناسبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى، كما حدث فى أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك الأخيرة إلى واشنطن، لاسيما خلال محادثاته فى البيت الأبيض وفى البنتاجون.

أما أن إسرائيل لن تتخلى من تلقاء نفسها عن الخيار النووى، فذلك حق لا مراء فيه، وأما أن الولايات المتحدة مستعدة للتغاضى عن حيازة إسرائيل للسلاح النووى الآن وفى المستقبل فذلك أمر متوقع، ولكن أن يكون معنى ذلك هو أن يكف العرب عن إثارة هذه القضية بحجة أنهم ينفخون فى قربة مقطوعة، وأنهم لا يجنون فى نهاية المطاف سوى المزيد من الشعور بالإحباط، فهذا هو الأمر غير المفهوم على الإطلاق حتى لو تذرع أولئك المطالبون لمصر وللعرب بنسيان الترسانة النووية الإسرائيلية بحجة أن الأسلحة النووية ليست للاستعمال وإنما «للزينة» فقط أو للردع فى أحسن الأحوال.

فمن قال إن العرب لم يجنوا فى الماضى، ولن يجنوا فى المستقبل سوى الإحباط من المطالبة بنزع أسلحة إسرائيل النووية، ومن قال إن الموقف الإسرائيلى المتشبث بالخيار النووى غير قابل للتغيير إلى الأبد؟!

إن القول بأن العرب أحبطوا فى الماضى يستند إلى أن معارضة مصر القوية ومن ورائها عدد من الدول العربية المهمة لم تحل دون تمديد المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى إلى ما نهاية دون أن تنضم إليها إسرائيل كما اشترطت الدبلوماسية المصرية والعربية، ولكن هذا القول غير دقيق على الإطلاق، فلم تكن مصر هى التى اتخذت موقفا دفاعيا فى هذا الجدل فى أواخر عام 1993، وأوائل عام 1994 وإنما كان موقفها هجوميا وضع كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل فى موقف الدفاع واضطرت الدولتان معا إلى التعهد لأول مرة علنيا بأن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة بعد أن يحل السلام الدائم والنهائى بينها وبين جيرانها العرب، وكما نذكر فقد طرح شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت مشروعه المعروف باسم السلام + 5.. أى أن إسرائيل سوف تبدأ التفاوض للانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى بعد خمس سنوات من توقيع آخر اتفاق للسلام بينها وبين جاراتها العربيات وقد تقدم بيريز بهذا المشروع إلى نظيره المصرى فى باريس فى اجتماع عقد خصيصا لبحث هذه القضية وحدها، ويعد مشروع بيريز هذا موقفا متقدما إذا ما قيس بالموقف الرسمى الإسرائيلى السابق عليه من قضية التسلح النووى فقد كان منطوق هذا الموقف هو أن إسرائيل لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وإذن فلم تكن توجد إشارة من قريب أو بعيد تربط ما بين التوصل إلى السلام وما بين إمكان انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى.

أما الولايات المتحدة نفسها فعلى الرغم من ثقتها وقتذاك فى أنها ستحصل على ما تريد أى على تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية دون أن تنضم إليها إسرائيل فلم يكن بوسعها تجاهل المطالب المصرية تماما.. واضطرت للموافقة على عقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية ومدى تقدم الدول غير المنضمة نحو الانضمام، وذلك كل خمس سنوات الأمر الذى يعنى أن قضية انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة لم تمت على الرغم من أن المعاهدة نفسها قد مددت إلى الأبد.

وليس ذلك بطبيعة الحال هو المكسب الوحيد الذى حققته الدبلوماسية المصرية فى طريق الألف ميل نحو إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فليست «المراجعات الخمسية» هذه هى الورقة الوحيدة فى يد مصر للضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى، ولكن هناك أوراقاً أخرى استخدمتها القاهرة علنا وبكفاءة، فلم توقع مصر ومعها عدد كبير من الدول العربية على الاتفاقية الدولية لتحريم إنتاج ونقل وتخزين الأسلحة الكيماوية كما رفضت مصر بوضوح وعلى لسان الرئيس حسنى مبارك نفسه حضور مؤتمر التصديق على الاتفاقية الدولية للحظر الشامل على التجارب النووية، وهو المؤتمر الذى سيعقد فى طوكيو فى الصيف القادم، واستند الرفض المصرى المعلن إلى ضرورة انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة حتى تستطيع مصر التصديق عليها.

فى هذا الوقت الذى تستبقى فيه السياسة المصرية خياراتها التسليحية مفتوحة للضغط على إسرائيل للانضمام فى نهاية المطاف لجهود إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، فإنه وبالتوازى مع هذا الخط تسعى الدبلوماسية المصرية إلى تعبئة التأييد الإقليمى والدولى لإقامة نظام للأمن الجماعى فى الشرق الأوسط، على غرار نظام الأمن الأوروبى ولكنه يستند بالدرجة الأولى إلى نزع أسلحة الدمار الشامل لتفادى اندلاع سباق تسلح فى المنطقة، وتطمح مصر فى أن يبطل هذا النظام المقترح ذرائع إسرائيل للاحتفاظ بالخيار النووى لاسيما إذا انضمت إليه فى الوقت المناسب كل من إيران والعراق، فضلا عن تركيا، ولا محل هنا لتصور أن تنضم إسرائيل لمثل هذا النظام، بينما تبقى كل من إيران والعراق خارجه، إذ على الرغم من كل الاتهامات الموجهة إلى هاتين الدولتين بالسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فإن إسرائيل ليست هى وحدها التى تمتلك هذه الأسلحة ووسائل نقلها فقط وإنما هى التى تتذرع بذرائع مضحكة أحيانا لعدم نزعها إلى الأبد مهما انتفت الحاجة إليها فى ظل بيئة إقليمية سلمية وتعاونية فمثلا قال دورى جولد المستشار السياسى لبنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق ثم مندوبه فيما بعد فى الأمم المتحدة إن إسرائيل لن تتخلى عن السلاح النووى مطلقا، لأنه حتى إذا اطمأن الإسرائيليون إلى نيات العرب، أو إلى عدم قدرتهم على تهديد الأمن الإسرائيلى، فلن يكون بوسع إسرائيل دون رادع نووى الاطمئنان على أمنها بينما تملك دولة معادية للسامية مثل «أوكرانيا» السلاح النووى الذى قد يمكنها من مهاجمتنا فى يوم من الأيام.

ويرغم الطابع الهزلى لهذه الحجة الإسرائيلية، فهى بدورها تثبت أن إسرائيل هى التى تقف موقف الدفاع فى قضية التسلح النووى فى الشرق الأوسط لأن جولد لم يلجأ إلى التذرع بالخوف من معاداة أوكرانيا للسامية إلا بعد أن بطلت جميع الحجج الإسرائيلية الأخرى المنبثقة من المنطقة مباشرة.

وليست هذه هى فقط المكاسب المصرية والعربية من إثارة قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى كل مناسبة، فهناك إلى جانبها إبقاء هذا المطلب العادل حيا بصفة دائمة أمام الرأى العام العالمى خصوصا الأمريكى وأمام الرأى العام العربى أيضا، وهذا من شأنه أن يحقق مجموعة من الأغراض، فهو يسهل على الرأى العام والحكومات قبول أى قرار عربى فى المستقبل بالسعى لتعديل الميزان الاستراتيجى فى المنطقة، ويشكل الشحن المستمر للأذهان بضرورة نزع سلاح إسرائيل النووى فى ظل السلام عائقا أمام أية محاولات دولية لمنع مصر والعرب من السعى لتحقيق التوازن الاستراتيجى إذا واصلت إسرائيل الاحتفاظ بالرادع النووى، ويشكل هذا الشحن المستمر فى ذات الوقت رادعا نفسيا أمام أى زعيم سياسى إسرائيلى متطرف ربما تسول له نفسه ممارسة الابتزاز أو التهديد النووى ضد جيرانه فسيكون عليه أن يتردد ألف مرة قبل أن يعطى الحملة المصرية العربية على السلاح النووى الإسرائيلى وقودا جديدا يثبت مصداقيتها أمام العالم.

وبالمناسبة فهل عدم استخدام السلاح النووى منذ أن استخدم لأول وآخر مرة ضد مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين يعنى أن هذا السلاح «للزينة» أو للردع فقط على أرجح الأقوال؟ ولماذا لا يكون للإملاء والابتزاز أيضا؟

إن امتلاك دولة ما للسلاح النووى لا يزيد من ثقة هذه الدولة فى نفسها فقط، ويدفعها إلى التشدد مع الآخرين فى كل صغيرة وكبيرة، ولكنه أيضا يكون عامل تثبيط فى خلفية أذهان المتعاملين مع هذه الدولة فى حالة نشوء أى خلاف، وما أكثر ما ستنشب خلافات وتثور منافسات فى الشرق الأوسط فى ظل السلام والتعاون الإقليميين ولا ينبغى أن يبقى العرب فى الموقف الأضعف إلى الأبد.



بقلم: عبد العظيم حماد

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : محمد امين المصرى
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل	رقم العـــــــدد : ٤١٤١٥
المصـــــــــدر : الاهرام	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٤/٢٧

الترسانة النووية الإسرائيلية في مواجهة أعداء وهميين

رسالة غزة :

محمد أمين المصرى

فى خزينة تسفى شتاوير المستشار السياسى لرئيس الوزراء الاسرائيلى ايهود باراك، توجد ثروة استراتيجية صغيرة كتركة من السكان السابقين فى ديوان رئيس الحكومة، وهى عبارة عن رسالة من الرئيس الامريكى بيل كلينتون لرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق بنيامين نيتانياهو. وتتضمن وعداً رئاسيا بان تحافظ الولايات المتحدة على قدرة اسرائيل الردعية الاستراتيجية، وان تتاكد ان المبادرات من اجل اخضاع السلاح النووى فى الشرق الأوسط للرقابة لن تمس هذه القدرة «الاسرائيلية» فى المستقبل. وفسرت هذه الرسالة مايسمى بالاسناد المدون وإن كان سريا، للتفاهم الطويل المدى بين اسرائيل وواشنطن بشان الحفاظ على القدرة النووية الهندية الاسرائيلية، بشرط تمسك إسرائيل بسياسة «التعتيم» ولم تعلن صراحة عن انها تمتلك القنبلة النووية. هذه الرسالة كانت ملحقاً بمذكرة التفاهم الاستراتيجى التى وقعها نيتانياهو وكلينتون بعد اتفاق واى ريفر، ووافق كلينتون على توقيع هذه الوثيقة، بعد ان تبددت سياسة الذرة الشمولية التى تتبعها امريكا، إثر موجات التجارب النووية والباكستانية باشهر.

باراك الذى حل محل نيتانياهو فى رئاسة الوزراء، يطلب الحصول على وعد استراتيجى معدل من كلينتون إذا جرى التوقيع على اتفاق سلام «بعيد المنال الآن» مع سوريا. وحسب الخطة سيوقع كلينتون على رسالة جديدة بصيغة مماثلة، إلا انها موجهة الى باراك هذه المرة.

مناسبة هذا الحديث الامنى عقد المؤتمر الدورى للدول الموقعة على معاهدة حظر نشـــر الســـلاح النووى {NPT} فى نيويورك والتى مازالت إسرائيل ترفض الانضمام لها خشية تدمير قدراتها النووية. وسيطرح الوعد الامريكى خلال عقد هذا المؤتمر. هذا رغم ان السفير الامريكى لدى تل ابيب مارتن إنديك حاول اقناع المسئول السياسى الاسرائيلى بفكرة المعاهدة الدفاعية. واثار انديك هذا الموضوع خلال لقائه فى وقت سابق مع وفد يمثل اللجنة اليهودية الامريكية، حيث تحدث عن الامتيازات والمكاسب التى ستربحها اسرائيل من هذا التحالف الدفاعى. ومثيل هذا التحالف هو العلاقة بين الولايات المتحدة مع دول حلف الاطلنطى واليابان وكوريا الجنوبية. ولكن صوت انديك وحيد جدا، لان اسرائيل اعلمت الولايات المتحدة انها لاترغب فى هذا التحالف وانما تريد اتفاقا استراتيجياً اقل الزاماً، ويشمل بالاساس وعودا امريكية بمواصلة المساعدة والحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى.

هدية وداع

وتقول تقارير اسرائيلية ان اتفاقا استراتيجيا جديدا من النوع الذى يسعى باراك لعقده مع واشنطن ، سيبدو ايضا بمثابة «هدية وداع» من كلينتون تتوج صداقته الحميمة لاسرائيل، وتضيف ان احد البدائل التى بحثت فى تل ابيب قد تمثل فى صياغة مذكرة تفاهم استراتيجى، تحل مكان الاتفاق المبرم بين البلدين منذ عام ١٩٨٨. وتوثق بين ثناياها جميع الاتفاقات الشفوية القائمة بينهما، وما استمد من تطور وتحسينات على مستوى علاقاتهما خلال العقد الماضى، والذى وجد تعبيرا له فى مجموعة من رسائل الضمانات والتعهدات الصادرة عن رؤساء الولايات المتحدة بشأن التزام واشنطن بدعم اسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكرى وقدراتها الرادعة. وهى صيغ لايحتويها اتفاق التعاون الاستراتيجى الحالى بين البلدين.

نعود الى عقد المؤتمر الدورى الخاص بمعاهدة (NPT) فى نيويورك، حيث اثير جدل داخل اسرائيل حول قدراتها النووية وهل يمكن الكشف عنها ام تظل هذه المسألة «تابو» ممنوع الاقتراب منه. وهل امتلاك هذه القدرات النووية يستلزم اختلاق اعداء وهميين لاسرائيل لتبرير استمرار امتلاك هذه القدرات.

الملف النووى مطلوب فتحه امام الجمهور

فقد طالب رؤبين بدهتسور فى مقال بصحيفة «ها أرتس» الحكومة الاسرائيلية بتغيير سياسة التعتيم التى فرضتها على نفسها فى المسألة النووية واجراء نقاش جماهيرى واسع حولها، وذلك فى عصر الشرق الاوسط متعدد القوى النووية. ويقول ان واضعى السياسة فى اسرائيل غير معنيين بنقاش عام فى موضوع القدرات النووية ، وان عدم اكتراث الجمهور واعضاء الكنيست يساعدهم على الامتناع عن مثل هذا النقاش، ويشير بدهتسور الى كتاب افنير كوهين «اسرائيل والقنبلة» الذى يؤكد وجود اتفاق سرى تم التوصل اليه فى سنوات السبعينيات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وتتعهد الأخيرة بعدم الاعلان عن وجود سلاح نووى فى حوزتها وعدم إجراء التجارب، مقابل تسلم الولايات المتحدة رفض اسرائيل الانضمام الى ميثاق {NPT}

ويؤكد رؤبين بدهتسور ان لحظة الحقيقة فى السياسة النووية الاسرائيلية آخذة فى الاقتراب، لانه سيتم تعديل هذه السياسة بمجرد وصول الهيمنة النووية الاسرائيلية الى نهايتها، وذلك حسب التقديرات الاستخبارية. وفى هذه الحالة لن يجدى تجاهل الجمهور ووسائل الاعلام والمحافل الاكاديمية والكنيست، فالحاجة الى التغيير لن تفرض على اسرائيل من الخارج، بل ستأتى لان السياسة الحالية التى خدمت بنجاح الأمن الوطنى فى العقود الثلاثة الأخيرة، لم تعد تستجيب لمقتضيات المرحلة وستتضمن تعديل السياسة النووية قرارات اكثر حسماً من القرار حول الانضمام الى ؟ (NPT) أم لا.

«حملة انتقادات داخلية»

وينتقد بدهتسور بشدة اسرائيل لانها بقيت ما أسماه الدولة الديمقراطية الوحيدة فى العالم التى لا يجرى فيها على الاطلاق بحث عام فى السياسة النووية ويقول: عندنا فقط الموضوع النووى بمثابة للحظور الذى لا ينبغى لاحد أن يتناوله بالحديث برغم ان فى الهند وباكستان يجرى بحث يقظ للموضوع ويتساءل لماذا يطالبوننا بالصمت بدعوى عدم المساس الخطير بأمن الدولة؟! ويواصل انتقاده للكنيست الذى يترك حكومته لبحث هذا الموضوع بمفردها فى نيويورك، وهذه الحكومة تترك لبضعة اشخاص يقومون وحدهم دون رقابة أو إشراف بتصميم السياسة النووية الإسرائيلية غاية الحساسية، ويطالب بدهتسور فى مقاله بعدم الاستمرار فى التسليم بشمولية ستار السرية النووية وحسب قوله، فإن الجمهور سيكون مطالبا بدعم السياسة النووية للحكومة اذا تعرضت اسرائيل لتهديدات نووية لم ولكن ذلك لا يأتى إلا باشراك الجمهور فى بلورة هذه السياسة للوقوف على طبيعة المخاطر المرتقبة!! ويختتم بدهتسور مقاله قائلاً: انه لم يقع فى أى من الدول الديمقراطية التى يجرى فيها بحث عام للموضوع النووى، ضرر بالأمن الوطنى.

دائرة الأعداء المختلقين

أما باروخ كيمر الباحث فى الشئون العسكرية فيؤكد ان اى تهديد موجه ضد اسرائيل من الدائرة الخارجية المسماة بالأعداء المختلقين وهم ليبيا والعراق وايران وباكستان، سببه الصراع الموجود، وان إزالة هذا الصراع يعنى اختفاء هذا التهديد «الوهمى» ويقول كيمر ان منطق ومشروعية التهديد من قبل دول الدائرة الخارجية كان قائماً على وجود الصراع المباشر بين اسرائيل وبين الفلسطينيين والدول التى احتلت اراضيها فى اشارة الى سوريا ولبنان.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد امين المصرى
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٤١٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

ويدحض كيمر مزاعم إسرائيل باحتمال تعرضها لهجوم من اى دولة عربية أو اسلامية بواسطة اسلحة دمار شامل، وذلك لأن القدس سيلحق بها الضرر اذا تعرضت لاسرائيل لاى هجوم سلاح فتاك من قبل اى دولة عربية أو اسلامية، وبالتالى ستكون هذه الدولة منبوذة ليس من العالم كله بل من العرب والمسلمين ايضاً، حيث ان المدينة المقدسة تتميز بالمقدسات الإسلامية.

مملكة الشرور

ويربط باروخ كيمر بين اسرائيل والولايات المتحدة قائلاً : ان الوضع الذى توجد فيه إسرائيل وسلوكها يذكران بالحيرة التى انتابت الامريكيين بعد انهيار «مملكة الشر» السوفيتية التى ادت الى البحث الذى يتواصل حتى اليوم عن الاعداء البديلين، ويواصل كيمر حديثه: نحن ايضاً لم ننجح بعد فى حل مشكلاتنا مع جيراننا الموجودين معنا فى داخل الحى، وتقوم بابتداع اعداء وتهديدات من خارج الحى ويشير الى ان هذه التهديدات تجسد نفسها فى مفهومين.

الاول: باتجاه الداخل حيث تقوم اسرائيل بتجديد طابع وصبغة تنظيم الجيش من خلال النظريات واجهزة التسلح والسلاح، بحيث يتاح لها امكان الرد اى اذا هوجمت اسرائيل عن بعد بالسلاح غير التقليدى ودمرت كلها، فستبقى هناك برغم ذلك امكانية لتوجيه ضربة مضادة غير تقليدية (من داخل غواصة وربما من طائرات) بحيث تردع مثل هذه المهاجم مسبقاً وينسب كيمر ذلك الى التقارير الاجنبية وليس الاسرائيلية.

الثانى: هو ان معرفة دول الطوق الخارجى بأن اسرائيل تقوم ببناء «خيار الضربة الثانية» سيجعلها تشعر بأنها واقعة تحت التهديد، الامر الذى سيتسبب فى حثها ودفعها إلى التوصل إلى الخيارات نفسها ومواصلة اعتبار إسرائيل تهديداً محتملاً وعدواً رغم التسويات التى سيتم التوصل إليها فى الدائرة الداخلية كما يتوقع.

ويحذر كيمر من ان مثل هذا الوضع سيؤثر بشكل مرتد فى علاقات اسرائيل مع جيرانها المباشرين ايضاً، خصوصاً مصر وسوريا، اللذين سيشعران على الاغلب باللا ارتياح وانعدام الثقة المتزايدة فى ظل مثل هذه التطورات.

ويتفق باروخ كيمر مع روبين بدهتسور فى ان موضوع القدرات النووية الاسرائيلية مازال بعيداً عن الجدل الجماهيرى الحقيقى برغم ان هذا «التابو» بدأ بالتصدع فى الآونة الاخيرة حسب قول الاول، ويؤكد ان الانتقال الى مرحلة التسوية فى الشرق الأوسط سيلزم فى الحقيقة ببناء جيش «سلام» وجيش تكنولوجى يتوجب معه التوقف بجدية عند الخطوات التى ستؤدى جنباً الى جنب مع عملية السلام الشامل وكجزء من هذه الخطوات التنازل عن كل الخيار النووى، وهذا التنازل فى راى كيمر سيتمخض عن ثمار دراماتيكية ستحرر اسرائيل من التهديدات اولا ومن ابتداع اعداء جدد ثانياً. ويخلص كيمر الى نتيجة مهمة جداً وهى ان الامن من خلال الخيار النووى هو دواء اكثر تدميراً من المرض نفسه.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	اميلى لاندو
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٦٥
المصـــــدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصـــدور :	مايو ٢٠٠٠

أجندة إسرائيل لضبط التسلح

اميلى لاندو وتامار مالز

دورية التقييم الاستراتيجى (المجلد الثانى، العدد الرابع، فبراير ٢٠٠٠)

مركز جافى للدراسات الاستراتيجية

Israel's Arms Control Agenda Emily Landau and Tamar Ma
Strategic Assessment (Vol.2,No.4, February 2000) Jaffee Center
for Strategic Studis

ترجمة / مالك عونى

مقدمة

سيصبح موقف إسرائيل فى ضبط التسلح العالمى والاقليمى مطروحا بشكل متزايد على الاجندة الامنية مع اقتراب مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار NPT فى ربيع العام ٢٠٠٠، وتزايد الضغوط التي ستواجهها إسرائيل من مصر ودول عربية أخرى للمشاركة فى المعاهدة.

لقد ظلت سياسة إسرائيل فى المجال النووى ثابتة للغاية طوال سنوات. وأقرت الحكومات المتعاقبة، بما فيها حكومة رئيس الوزراء ايهود باراك، سياسة الغموض النووى باعتبارها أداة لتحقيق الردع. وقال باراك فى اكتوبر ١٩٩٩، إن اسرائيل ستستمر حتى فى وقت السلم، فى امتلاك قدرة ردع استراتيجية طالما ظل ذلك ضروريا، وفقا لاعتبارات الجغرافيا والوقت (هارتس، ٥ اكتوبر ١٩٩٩).

ووفقا لهذا التقرير، لن توافق إسرائيل على التنازل فيما يتعلق بقدرتها النووية. ويتمثل موقف باراك فى أن إسرائيل ستقبل بمنطقة منزوعة السلاح النووى فقط على المدى البعيد وعقب تحقيق سلام شامل وضبط تسلح تقليدى وفى مجال الصواريخ. فى ضوء هذه السياسة، بالاضافة إلى الضغط المتوقع أن تواجهه إسرائيل فى الشهور القادمة، سنراجع مختلف المفاوضات والمعاهدات العالمية فى مجال ضبط التسلح، ونوضح أين تقف إسرائيل فى مواجهة نظام منع الانتشار العالمى.

ويجب أن نتذكر، برغم كل شئ، أن مؤتمر العام ٢٠٠٠ من المحتمل ألا يحقق تقدماً هاماً فيما يخص ضبط التسلح ومنع الانتشار العالمى. حيث أصبح دور الولايات المتحدة كقائد عملية ضبط التسلح على المستوى العالمى موضع شك فى أعقاب رفض مجلس الشيوخ الأمريكى فى أكتوبر ١٩٩٩، التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية Comprehensive test Ban (CTBT) Treaty. وتتمثل عقبة أخرى فى خطة الولايات المتحدة لتطوير أنظمة دفاع صاروخية بالستية، والتى ينظر إليها باعتبارها تتعارض مع بنود معاهدة حظر الصواريخ الباليستية لعام ١٩٧٢. ومن غير المحتمل أن يؤدى هذا التراجع فى التزام الولايات المتحدة إلى تيسير الضغط الدولى على إسرائيل فيما يتعلق بقضايا ضبط التسلح.

الصراع العالمى

صيغ النظام العالمى لمنع الانتشار النووى أساسا ووضع موضع التنفيذ خلال سنوات الحرب الباردة. وفى إطار آليات الحرب الباردة ثنائية القطبية، استثمرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى طاقاتهما فى المقام الأول فى توازنهما النووى وفى الوقاية من أخطار الحسابات الخاطئة أو الهجوم المفاجئ. ونظر إلى أخطار الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية من جانب أحد الطرفين باعتبارها مدمرة إلى الحد الذى دفعهما للاعتراف

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : اميلى لاندو
الموضوع الفرعى : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ٦٥
المصـــــــدر : مختارات اسرائيلية	تاريخ الصـدور : مايو ٢٠٠٠

بمصلحتهما للعمل فى اتجاه تقليل هذا التهديد. ولزيادة الاستقرار، اعترفت الدولتان كذلك بانه يجب الحد من انتشار الاسلحة النووية. كان ذلك هو السياق الذى صيغت فيه معاهدة منع الانتشار. وقد صيغت المعاهدة بأسلوب يحافظ على الوضع النووى القائم. فالدول المالكة لأسلحة نووية ستستمر نووية (مع مجرد تعهد بمتابعة المفاوضات بنية حسنة فيما يتعلق بنزع السلاح). والدول غير النووية ستستمر كذلك غير نووية. أصبح هذا الوضع التمييزى حقيقة بديهية أساسية لنظام منع الانتشار. ولا تمتلك الدول غير النووية التى عارضته - وأكثرها بروزا الهند - وسائل فعلية للتأثير فى هذا الوضع.

ومع انتهاء الحرب الباردة، كان هناك ضغط متزايد على الدول المالكة للاسلحة النووية للوفاء بتعهدها بمتابعة ضبط الاسلحة النووية. وقد أشير إلى المفاوضات الخاصة باتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية Comprehenesive Test Ban Treaty (CTBT).

باعتبارها أدوات لتدعيم التزام الدول المالكة للاسلحة النووية للتعامل مع ترساناتها. كما أدركت باعتبارها وسائل لمحاولة احتواء باكستان، والهند، وإسرائيل فى نظام منع الانتشار فى وثيقة «المبادئ والغايات» لمؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار فى مايو ١٩٩٥. وعلى الرغم من الالحاح المتزايد فيما يتعلق بالتزامات الدول المالكة للاسلحة النووية،فإن السؤال يظل ما إذا كانت معاهدة منع الانتشار مازالت هى الاطار الاكثر ملائمة للتعامل مع مخاطر الانتشار العالمى للاسلحة النووية، أم أن تأثير الهموم الاقليمية الخاصة سيجعل من الضرورى البحث عن أدوات جديدة للتعامل مع هذا التهديد.

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد تصاعد، فى اعقاب الحرب الباردة، التهديد المتصور من انتشار اسلحة الدمار الشامل نتيجة الفراغ فى تصور التهديد الذى سببه انهيار الاتحاد السوفيتى. وفى حين اعترفت الولايات المتحدة بأهمية آليات الحركة الاقليمية الجديدة فى التعامل مع تهديد انتشار اسلحة الدمار الشامل - وبذلت جهدا كبيرا فى اطار مجموعة عمل الشرق الاوسط لضبط التسلح والامن الاقليمى - فإنها استمرت تعول بشكل كبير على النظام العالمى الذى طور فى سنوات الحرب الباردة.

إسرائيل ونظام منع الانتشار النووى العالمى:
معاهدة منع الانتشار

تمت الموافقة فى مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥، على تمديد المعاهدة بشكل لا نهائى. أقر المؤتمر كذلك مجموعة متكاملة من المبادئ والغايات، تمثل ركيزة يستند اليها لتقييم التطبيق المستقبلى للمعاهدة. وخول المؤتمر لجان تحضيرية أو مؤتمرات مراجعة سنوية تقييم هذا التطبيق. وقرب نهاية المؤتمر قدمت مسودة اقتراح مصرى - تدعمه أغلب الدول العربية - تطالب إسرائيل بالانضمام دون تأخير إلى معاهدة منع الانتشار ووضع كل نشاطها النووى تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اقر المؤتمر قرار معدل لم يذكر إسرائيل صراحة ويطالب الدول فى المنطقة بالالتزام بمعاهدة منع الانتشار وتطبيق إجراءات الوقاية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى اجتماع اللجنة التحضيرية فى مايو ١٩٩٨، كان هناك جدل حول ما إذا كان القرار يرتبط فى الواقع بالقرارات التى اتخذت خلال مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ أم أنه يجب أن يعامل كوثيقة منفصلة - الامر الذى كان يمثل رؤية الولايات المتحدة. وأوصت اللجنة التحضيرية فى مايو ١٩٩٩ (حسبما صيغ فى مسودة ورقة عمل رئيسها) بإعادة التأكيد على اشتراطات القرار حول الشرق الاوسط الذى اقره مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥، خلال مؤتمر المراجعة القادم المقرر عقده عام ٢٠٠٠. وعكست المسودة كذلك القلق من استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لم تنضم إلى المعاهدة وترفض أن تخضع دون شروط كل ابنيتها النووية للإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفى حين لم يتم التوصل إلى اتفاق بخصوص ورقة عمل رئيس اللجنة، فإن القرار سيكون بالتأكيد أحد القضايا التى ستتم مناقشتها خلال مؤتمر المراجعة القادم.

اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية:

أضحت الدول المالكة لاسلحة نووية عرضة لانتقاد متزايد نتيجة عدم الوفاء بالتزاماتها فى ظل المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار (الخاصة بمتابعة المفاوضات بوسائل فعالة للوصول إلى نزع السلاح النووى). وخلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥، تم تبنى برنامج للعمل (وثيقة المبادئ والغايات) طالب بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وبمعاهدة لمنع انتاج المواد القابلة للانشطار وبيان خاص بمتابعة الجهود النظامية لخفض الاسلحة النووية عالميا بهدف الوصول إلى هدف ازالة هذه الاسلحة.

وتتمثل غاية اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية فى حظر كافة «التفجيرات التجريبية للاسلحة النووية أو آية تفجيرات نووية أخرى» وستصبح المعاهدة فعالة عقب التصديق عليها من قبل اربعة واربعين من أعضاء مؤتمر نزع السلاح Conference on Disarmament (CD) التى تمتلك مفاعلات نووية أو مفاعلات ابحاث نووية. وبحلول شهر اكتوبر من العام ١٩٩٩، كانت مائة وخمسة وخمسون دولة قد وقعت على المعاهدة، من بينها واحد واربعون فقط من الدول الاربع واربعين المذكورة فى المادة الرابعة عشر باعتبارها تلك الواجب تصديقها على

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : اميلي لاندو
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل	رقم العـــدد : ٦٥
المصـــدر : مختارات اسرائيلية	تاريخ الصـدور : مايو ٢٠٠٠

المعاهدة أيضاً، فإن ستة وعشرين فقط من تلك الدول الاربع والأربعين صدقت على المعاهدة - ومازالت الولايات المتحدة، وروسيا، وإسرائيل لم تصدق بعد. ويتمثل موقف إسرائيل في أن المعاهدة يمكنها المساهمة في ازالة الاسلحة النووية عالميا بدون تعريض امنها القومي للخطر ولذلك، فقد وقعت إسرائيل على المعاهدة ووافقت على المشاركة في الرقابة الدولية على النشاط الزلزالي.

ومؤخرا، اجرت إسرائيل، كجزء من هذا الاتفاق، سلسلة من التفجيرات بالقرب من البحر الميت بهدف تقييم النشاط الزلزالي الاسرائيلي.

وقد حددت القضايا الدائمة التي تقلق إسرائيل فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بواسطة جيديون فرانك Gideon Frank المدير العام للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية. وقد ذكر قضايا تتعلق بمستوى ومدى احتمال إحكام نظام التحقق الذي أعدته اللجنة التحضيرية، وفاعليته. وشرطت إسرائيل تصديقها على اكتمال دليل الارشادات العملياتي فيما يتعلق بالتفتيش على المواقع بهدف التأكد من أن هذه الاشتراطات لن تسمح بإساءة استخدام التفتيش على المواقع. تريد إسرائيل كذلك - على الرغم من انها لم تجعلها شروطا - وضعا متساويا في أجهزة صنع السياسة في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أثير عنصر أخر بواسطة إسرائيل يتمثل في التطورات في الشرق الاوسط، متضمنة الالتزام بالمعاهدة من قبل الدول الاقليمية.

معاهدة منع انتاج المواد القابلة للانشطار Fissle Material Cut - off Treaty (FMCT)

في مارس ١٩٩٥، وافق اعضاء مؤتمر نزع السلاح على تأسيس لجنة خاصة تكلف بالتفاوض حول معاهدة لحظر انتاج المواد القابلة للانشطار - والمعروفة باسم معاهدة منع الانتاج. وسيلتزم أطراف هذه المعاهدة المستقبلية بوضع مواقعهم النووية ذات الصلة تحت التفتيش الدولي. وتنحو الاشتراطات التي تمت مناقشتها إلى الارتباط بالانتاج المستقبلي للمواد القابلة للانشطار، بدون اخضاع المخزونات الاحتياطية الحالية لاية رقابة دولية. وقد أعدت معاهدة منع الانتاج الوشيكة لضم الهند، وباكستان، واسرائيل إلى النظام العالمي لمنع الانتشار. بعد مشاركتها بداية في الاجماع الذي تحقق داخل الجمعية العامة للامم المتحدة، والذي اطلق المفاوضات حول معاهدة منع الانتاج (١٩٩٣)، كانت إسرائيل هي الاخيرة التي وافقت على بدء التفاوض بخصوص هذه المعاهدة خلال اجتماع مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨. وعقب ضغط الولايات المتحدة، قبلت إسرائيل أخيراً على عدم معارضة الدخول في المفاوضات. إلا أنها أوضحت، بالرغم من ذلك، انها لا ترى ذلك باعتباره الزام لها بأن تصبح طرفا في المعاهدة المستقبلية.

يمكن لمعاهدة منع انتاج المواد القابلة للانشطار أن توفر رقابة دولية غير مسبوقة على المواقع النووية للدول النووية، وتوضح مدى التزامها بالمادة السادسة من معاهدة منع الانتشار. ومن المحتمل أن تخشى إسرائيل من أن يكون قبولها بهذه المعاهدة المستقبلية بمثابة سابقة خطيرة، أوخطوة في اتجاه «المنحدر الزلق». شاغل أخر يتمثل في الموقف المصري الذي وفقا له يجب الا ترتبط معاهدة منع الانتاج بالانتاج المستقبلي فقط، لكن يجب أن تخضع المخزونات الاحتياطية الموجودة من البلوتنيوم للتفتيش.

معاهدات ضبط التسلح العالمية الاخرى

١ - أكملت اللجنة الخاصة بالاسلحة الكيماوية في اغسطس ١٩٩٢، مسودة لحظر خاص بالاسلحة الكيماوية، واصبح الاتفاق ساري المفعول في ابريل ١٩٩٧. وتنص بنود المعاهدة على أن يوافق كل طرف على الا يطور، أو ينتج، أو يحوز، أو يخزن أو يحفظ، مطلقا أسلحة كيماوية. ووافق الموقعون كذلك على الا يستخدموا اسلحة كيماوية أو يعدوها للاستخدام، وألا يساعدوا الاخرين في العمل بالمخالفة الاتفاق. ويطالب الاطراف بتدمير أية اسلحة كيماوية في حوزتهم، وتدمير أية اسلحة كيماوية تخصهم وتكون موجودة على اراضي دولة أخرى، وتدمير منشآتها الخاصة بانتاج اسلحة كيماوية.

لقد وقعت إسرائيل على اتفاق الاسلحة الكيماوية، لكنها لم تصدق عليها بعد. وهناك عدة اسئلة هامة تواجهها إسرائيل فيما يتعلق بهذا الاتفاق. ويتمثل الاعتبار الاكثر اهمية بالنسبة لإسرائيل فيما إذا كان تصديقها على الاتفاق سيضعف قدرتها الاستراتيجية على الردع. يتصل هذا الاعتبار بحقيقة أن معظم دول الشرق الاوسط خاصة تلك المشتبه في امتلاكها أو تطويرها أسلحة كيماوية، ليست أطرافا في الاتفاق. هاجس أخر يتمثل في أحد الجوانب الفريدة لاتفاق الاسلحة الكيماوية ألا وهو وسائلها الصارمة للتدخل والتحقق، ولا ترتاح إسرائيل إلى التحدي المتوقع أن تطرحه عمليات التفتيش على المواقع العسكرية والمنشآت الكيماوية المدنية، وعلى الرغم من ذلك، فلا يحوز هذا الاعتبار الاخير سوى اهمية ثانوية بسبب أليات الضبط للتعامل مع إساءة الاستخدام التي تم تضمينها في الاتفاق. ورغم ذلك، فإن لعدم التصديق انعكاسات سلبية محتملة يجب أخذها في الحسبان. فوفقا لبنود الاتفاق، ستكون الدول غير الاطراف، ابتداء من عام ٢٠٠٠، موضوعا لقيود فيما يتعلق بالتجارة الخاصة ببعض المواد الخام اللازمة للصناعة. وقد اعدت وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية تقريراً حول الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة بالنسبة لإسرائيل إذا ما استمرت خارج إطار الاتفاق. وتوقعت أن تتراوح التكلفة المتوقعة بالنسبة لإسرائيل في

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : اميلي لاندو
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل
رقم العـــدد : ٦٥
المصـــدر : مختارات اسرائيلية
تاريخ الصدور : مايو ٢٠٠٠

المرحلة الابتدائية تراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليون دولار (مارس ٢ يوليو ١٩٩٩). وينبغي إعداد حساب تفصيلي طويل المدى للتكاليف قبل التوصل إلى استنتاجات فيما إذا كان عدم التصديق سيلجب لإسرائيل خسائر غير مقبولة.

٢ - اتفاق الاسلحة البيولوجية BWC: أصبح اتفاق الاسلحة البيولوجية ساري المفعول في مارس ١٩٧٥ حيث اتفق أطراف الاتفاق على عدم تطوير، أو انتاج أو تخزين، أو حيازة أدوات حرب بيولوجية. ولم ينشأ الاتفاق آلية لتحقق. ويتركز الاهتمام حالياً على عمل اللجنة الخاصة، التي تحاول التفاوض مازالت المجموعة في إطار عملية مناق بنود٦٦ هذا البروتوكول.

ولم توقع إسرائيل على اتفاق الاسلحة البيولوجية - ومن المحتمل أن ذلك كان نتيجة المعارضة العامة من قبل إسرائيل في ذلك الوقت (السبعينات) للمشاركة في معاهدات ضبط التسلح العالمية. وستتمثل الفائدة من توقيع هذا الاتفاق في دعم التوجه العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسيتيح لإسرائيل أن تصبح طرفاً في الاتفاق قبل ان يصبح البروتوكول فعالاً وحاليا، علق النقاش حول اتفاق الاسلحة البيولوجية نتية التركيز على اتفاق الاسلحة الكيماوية.، وحتى الآن، لم يتخذ قرار.

ويبرز بوضوح، عنصران من التقييم السابق للنظام العالمي لمنع الانتشار حتى تكون مشاركة إسرائيل موضع اعتبار. أولاً، على الرغم من سياستها الثابتة في المجال النووي، فقد اتخذت إسرائيل خطوات في اتجاه تدعيم النظام العالمي بالتوقيع على معاهدةالحظر الشامل عن معارضتها عام ١٩٩٨ لبدء مفاوضات حول معاهدة منع الانتاج، على الرغم من أن إسرائيل ترى هذه المعاهدة باعتبارها ذات طبيعة اشكالية مرتفعة، كذلك، فقد وقعت إسرائيل على اتفاق الاسلحة لكيماوية. إلا أن العنصر الثاني اليام، يتمثل في أنه أكد كل منالقرار حول الشرق الاوسط والذي أقره مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥ استنادا إلى المبادرة المصرية، واصرار مصر على ربط معاهدة منع انتاج المواد القابلة للانتشار بالمخزونات الاحتياطية الموجودة، والربط الذي توجده بعض الدول العربية بين التوقيع على اتفاق الاسلحةالكيماوية ومشاركة إسرائيل في معاهدة منع الانتشار، على الارتباط الحتمي لنظام منع الانتشار العالمي بتوازن القوى الاقليمية.

عودة إلى السياسة الاقليمية

أدى انتهاء نظام القطبية الثنائية إلى عودة نحو الاقليمية في العلاقات الدولية. وأخذ السياق الاقليمي مغزى جديد بالنسبة للدول فيما يتعلق بادراكها للتهديد. وكانت الدول، على السواء، غير قادرة على تحديد هواجسها الامنية في موقف اقليمي. ومع أخذ الفاعلين الاقليميين دوراً أكثر بروزا في الشئون الدولية، سيصبح واضحا بشكل متزايد أن جهود ضبط التسلح العالمية يجب أن تأخذ الدول الاقليمية بشكل اكثر جدية، وتبتكر ادوات للتعامل مع الهواجس الاقليمية الخاصة في إطار نظام ضبط التسلح العام. وفي الشرق الاوسط ، كذلك سيكون من الواجب التعامل مع ضبط اسلحة الدمار الشامل في اطار اقليمي.

ولا يعني ذلك أن الجهود العالمية لم تعد مناسبة. وبالنسبة لإسرائيل تظل آليات الحركة العالمية هامة لضبط كل من التطوير القطري لأسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل التكنولوجيا وأجزاء الاسلحة. إن مبدأ منع الانتشار العالمي في المجالات النووية، والكيماوية والبيولوجية، والصاروخية، يعتبر هاما. من هذا المنطلق، ينبغي على إسرائيل بذل كل جهد للمشاركة في المعاهدات العالمية التي لا تدرك باعتبارها غير متوافقة مع سياستها النووية. وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل المثال، يجب ان تتمثل اعتبارات إسرائيل الاساسية في بنود المعاهدة ذاتها والتزام الدول الاقليمية الاخرى بيا، مثلما أشير انفاً. وأياما كان الأمر، فلا يجب ربط هذا القرار بمسألة تصديق الولايات المتحدة أو الضغط الدولي. ومع قول ذلك، فيجب أن يكون مفهوما أن جهود ضبط التسلح الاكبر يجب إنجازها في السياق الاقليمي.

وفي بيان حديث وجه إلى المؤتمر العام الثالث والاربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعاد جيديون فرانك تأكيد التزام إسرائيل بتحويل «الشرق الأوسط» في الوقت والسياق المناسبين، إلى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وأيضا الصواريخ. وبهدف إبرازه في السياق الاقليمي - يجب على إسرائيل أخذ هذا الالتزام بشكل جدي وأن تفكر عملياً في اتخاذ القرار بوضع موضوع المنطقة الخالية من اسلحة الدمار الشامل على أجندة لجنة المحادثات متعددة الاطراف لضبط التسلح.

فمثل هذه الخطوة ستعني أن يتم التعامل مع كل اسلحة الدمار الشامل بالاضافة إلى الاسلحة التقليدية والصواريخ في سياق مصمم لا يجاد نظام أمني إقليمي مستقر ومحكم. وسيكون من المتوقع، إذا ما نوقشت القضية في منتدى اقليمي، أن تنتظر على الاقل تقدم مبدئي في إطار هذا المنتدى. وعلى حين سيكون تطبيق آية ترتيبات موضع اعتبار، فإن إسرائيل لن يمكنها - نتيجة التهديدات الاستراتيجية الاقليمية التي تواجهها الدول غير المنخرطة في عملية السلام أو الحوار الامني الاقليمي - إحداث تغيير فعلي في وضعها الاساسي إلا في اطار شرط أولي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فعليا ألا وهو أن يكون ذلك نتيجة للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الاوسط مع كل الدول، بما في ذلك العراق وإيران.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	بكر مصباح تنيرة
الموضوع الفرعى :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٣٥٧٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٣

لماذا ترفض إسرائيل الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار النووي؟

بكر مصباح تنيرة *

■ لقد حرصت إسرائيل منذ قيامها في سنة ١٩٤٨ على ان تظل الدولة المتفوقة عسكرياً على البلاد العربية سواء المحيطة بها أو البعيدة منها، حتى تستطيع أن تحقق اهدافها الاستراتيجية، ليس في محيط المنطقة العربية فقط بل وعلى امتداد منطقة الشرق الأوسط ايضاً. ويأتي على رأس هذه الأهداف:

إرغام العرب على التخلي عن مطالبتهم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه، ومنعهم من القيام بمحاولة الدفاع عن هذه الحقوق او استرجاعها بالقوة.

والحصول على اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها في ظل «سلام واقعي» يبقي على احتلالها أجزاء واسعة من فلسطين، وبعض الأراضي العربية المتاخمة لها، ثم القيام بدور رئيسي وفعال في إدارة شؤون الشرق الأوسط على الصعيدين الاقليمي والدولي.

عبّر دافيد بن غوريون عن هذه الاستراتيجية بإيجاز عندما قال: «إن الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي في رؤية إسرائيل قوية».

ولتحقيق ذلك، وضعت إسرائيل نظاماً خاصاً للتجنيد يجعل معظم سكانها من الرجال والنساء جنوداً تحت السلاح في حالات التعبئة العامة والحرب. واستغلت نفوذها لدى الدول الغربية لتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة بما يكفل لها المحافظة على تفوقها النوعي على البلاد العربية كافة. كما عملت على إقامة المؤسسات العلمية المتخصصة في أبحاث الأسلحة، والتي تمثل قاعدة للصناعات الحربية المتقدمة لا سيما الطائرات والصواريخ بمختلف أنواعها، وسعت منذ البداية الى ارساء حجر الأساس لنشاتها النووية منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي.

غير أن إسرائيل تدرك جيداً انها لا تستطيع ان تحتفظ بتفوقها العسكري على المدى البعيد بامتلاكها الأسلحة التقليدية.

ومهما كانت هذه الأسلحة كثيرة وحديثة ومتطورة، فالدول العربية تملك قوى بشرية تزيد على قوة إسرائيل بمئات المرات، وتتوافر في أراضيها موارد اقتصادية هائلة ومتنوعة، وهي حققت تقدماً اقتصادياً وصناعياً وعلمياً يُعتد به، ولها علاقات صداقة قوية وواسعة مع كل دول العالم.

في ضوء هذه الحقائق، شرعت إسرائيل منذ سنة ١٩٥٧ على وجه التحديد، في وضع برنامجها النووي موضع التطبيق، وأقامت فعلا منشآتها الذرية، وأبرزها وأهمها «مفاعل ديمونة» الذي يقع في الجنوب الشرقي لصحراء النقب المتاخمة للحدود الأردنية والمصرية، واستطاعت على مدى سنوات عدة من العمل السري والكتمان الشديد أن تحرز تقدماً لا يستهان به في صناعة الاسلحة الذرية.

وفشلت المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس دوايت ايزنهاور والتي استمرت في عهد الرئيس جون كينيدي في مطلع الستينات من القرن العشرين في إخضاع المنشآت الذرية لإسرائيل للتفتيش الدولي، كما أخفقت جهود الوكالة الدولية للطاقة النووية في بلوغ الغاية نفسها، وظلت إسرائيل تمارس نشاطها الذري الدؤوب بعيداً عن أي رقابة من أي جهة.

وأجمعت مصادر علمية عدة محايدة على أن إسرائيل تملك فعلاً القدرات الفنية والتكنولوجية، بالإضافة الى المواد اللازمة لصناعة القنبلة الذرية.

وأكد بعض هذه المصادر، أن إسرائيل لديها ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ رأس نووي، تمكنت من انتاجها على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما ورد في كتاب الدكتور إسرائيل شاحاك تحت عنوان «سياسات إسرائيل النووية». إلا أن حكومة إسرائيل ما زالت ترفض الاعتراف بذلك، لما يترتب على مثل هذا الإعتراف من نتائج خطيرة على الأوضاع الحساسة في منطقة حيوية كمنطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه هي لا تخفي استمرارها في برنامجها النووي، من دون أن تفصح بوضوح وتحديد عن أهداف هذا البرنامج.

وهذا السلوك الغامض من جانبها، هو نمط من أنماط «الردع النفسي» الذي تمارسه ضد العرب، ومحاولة من جانبها لبث الثقة والاطمئنان في نفوس الإسرائيليين.

هذا ما أعلنه ايهود باراك لما كان وزيراً للخارجية في ١٩٩٥/١٢/٣٠، إذ قال: «إن هذه السياسة النووية تعد من المرتكزات الأساسية للحكومة الإسرائيلية وتنبع من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، مؤكداً أن هذا الموقف لم ولن يتغير ولا يمكن أن يتغير». وهو ما أكده رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية عندما صرح في ١٩٩٧/١١/٢٥، قائلاً: «إن بلاده لن تتخلى عن خيارها، ولن توافق على الطلب العربي بالتفتيش الدولي على المنشآت النووية إلا بعد انقضاء سنوات طويلة من السلام الثابت».

وفي ظل هذه الاستراتيجية النووية لإسرائيل، رفضت التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في سنة ١٩٧٠، علما انه تم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل جميع دول الشرق الأوسط عدا

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : بكر مصباح تنيرة
الموضوع الفرعي : موقف اسرائيل	رقم العـــــدد : ١٣٥٧٦
المصـــــدر : الحياة	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/١٣

باكستان، وأصرت إسرائيل على عدم الانضمام الى المعاهدة عند مراجعتها، والعمل بها إلى ما لا نهاية وذلك في سنة ١٩٩٥، ولم تكتف بذلك، بل واصلت تحديها للجهود التي قامت بها الدول العربية، وأطراف اقليمية ودولية عدة في مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي الذي عقد في نيويورك في ٢٥ نيسان (ابريل) ٢٠٠٠، من أجل انضمام إسرائيل الى المعاهدة، وإخضاع منشاتها النووية للتفتيش الدولي، وحدد إفريم سنيه مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي موقف بلاده فقال: «إن بلاده تبنت طوال السنوات الماضية سياسة التعتيم النووي، وإنها لم تذكر ما تملك وما لا تملك»، مشيراً الى أن القدرة الحقيقية على الردع «تنبع من ترك الآخرين يخمنون، وأنه من الأفضل أن يستمر ذلك في المستقبل».

ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة لم تبذل جهوداً جدية لإجبار حكومة تل أبيب على الانضمام الى المعاهدة المذكورة، ليس ذلك وحسب، بل أصدرت وزارة الدفاع الاميركية تقريراً في سنة ١٩٩٧ عن أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستثنى هذا التقرير إسرائيل ولم يذكرها بحجة أنها لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة.

وما يجعل إسرائيل تتعنت في موقفها، ولا تستجيب للجهود العربية والدولية في هذا الصدد، هو أن الدول النووية الخمس الكبرى في العالم، لم تشر إليها بوضوح، أو تذكرها بالاسم في البيان الذي اصدرته في مؤتمر الأمم المتحدة سابق الذكر، بل اكتفت بالإشارة الى ضرورة قيام الدول التي لم توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط حتى الآن بالتوقيع عليها في موعد قريب.

ومن المعروف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لم تفعل ذلك، بالإضافة إلى باكستان.

إن رفض إسرائيل أن تكون عضوا في معاهدة حظر الانتشار النووي يجعلها دولة خارجة على الشرعية الدولية، وليس هذا بجديد في سياستها وسلوكها الدوليين، فقد رفضت دائماً قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع بينها وبين العرب.

إلا أن الحقيقة التي تقف وراء موقف إسرائيل النووي، هي أنها تسعى الى تحقيق الأهداف الآتية:

١- ضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية كافة، وغيرها من دول الشرق الأوسط.

٢- تطبيق استراتيجية «الردع المسبق» التي تعتمد على أسلحة الدمار الشامل، وذلك بدلاً من استراتيجية الحرب الوقائية التي استخدمتها إسرائيل في حروبها مع الدول العربية منذ سنة ١٩٤٨.

٣- تقوية مركزها الاقليمي والدولي، ومقاومة أي محاولة للضغط عليها، من قبل أي طرف، حتى ولو كان هذا الطرف الولايات المتحدة ذاتها.

٤- سعيها إلى احتلال مقعد في نادي الدول التي تملك السلاح النووي في العالم، لتكون عضواً له دوره المؤثر في الشؤون الدولية في ظل النظام العالمي الجديد.

لقد أدركت إسرائيل منذ وقت مبكر، مغزى قول شاعر النيل حافظ إبراهيم:

إلا أن كل شعب ضائع حقه.. إذا لم يؤيد حقه بالمدفع الضخم.

ونسي العرب ذلك، والقنبلة الذرية هي مدفع العصر الضخم.

* كاتب فلسطيني.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جميل عفيفي
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٥ / / ٢٠٠٠

بعد نجاح تجربتها فى إطلاق صاروخ مداه ١٥٠٠ كيلو متر

إسرائيل تمتلك ترسانة صاروخية تهدد بها منطقة الشرق الأوسط بأكملها

اثار أخيرا إطلاق إسرائيل لاحد صواريخها من طراز «كروز» من الغواصة طراز «دولفين» على سواحل سريلانكا، والذى يبلغ مداه ١٥٠٠ كيلو متر، حفيظة كثير من دول المنطقة.

ولكن إسرائيل ادعت أن هذا السلاح تمت تجربته بعد علمها بأن ايران طورت صواريخها من طراز «شهاب» وبرغم تبريرات إسرائيل فإن الصاروخ «كروز» ليس الأول لديه، فهى تمتلك العديد من الصواريخ متوسطة المدى، وقادرة على تهديد أى دولة فى منطقة الشرق الأوسط مما يهدد باختلال ميزان القوى فى المنطقة.

وتزداد خطورة الصواريخ الإسرائيلية فى ظل امتلاكها رءوسا نووية وصلت فى عام ١٩٨٦ إلى نحو ٢٠٠ رأس نووى، ويمكنها أن تضيف ٣ قنابل سنويا منذ ذلك التاريخ، مما يشكل اكبر خطر، حيث يمكن إطلاق هذه الرءوس بواسطة صاروخ اريحا ـ ١ الذى يصل مداه إلى ٥٠٠ كيلو متر و٢٥٠٠ كيلو متر بواسطة الصاروخ (اريحا ـ٣) وإلى ٣٥٠٠ كم بواسطة الطائرة طراز اف ـ ١٦ و٥٥٠٠ كيلو متر بواسطة الطائرة (إف ـ ١٥) بعد تزويدها بالوقود، وبذلك تستطيع اسرائيل أن تفرد ذراعها الطويلة من المشرق وحتى المغرب.

الفكر العسكرى الإسرائيلى

وإسرائيل تتبنى فكرا عسكريا، يقوم على أسس ومحاور واضحة المعالم شارك فى تكوينه العديد من العوامل والاعتبارات، وشملت جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والديموجرافية ويعتمد الفكر الإسرائيلى للتخطيط الاستراتيجى على العديد من الأسس يعد أبرزها ارتباط هذا التخطيط بعقيدة عسكرية تنبع من واقع حاجة المجتمع الإسرائيلى للأمن، نتيجة طبيعة نشأة الدولة، وخصائصها البشرية، والجغرافية، والاجتماعية، ومواردها الطبيعية، وعلاقاتها الدولية، وأهداف الدولة العليا التى يمكن بلورتها، فى عدم اكتمال مكونات الدولة وعناصرها الأساسية، ومحدودية الثروات الطبيعية، وقلة المصادر المائية، وتجميع السكان والصناعات وأهداف البنية الأساسية فى مناطق محدودة، وتناقض الأصول الاجتماعية، وضعف الوحدة الوطنية وافتقار العمق التاريخى، ومحدودية العمق الجغرافى للدولة.

كل تلك العوامل تعكس أن مشكلة اسرائيل الرئيسية هى محدودية العمق الاستراتيجى بمختلف ابعاده وهو ما انعكس على نظرية أمنها، وعقيدتها العسكرية، وبالتالى على استراتيجيتها المنفذة لسياستها الدفاعية ، وبذلك فإن تسليحها تطور مع الزمن، وفقا لتطورات أطماعها وأحلامها وذرائعها، التى اضفت عليها مسميات مختلفة فى العرف العسكرى، وتزعم بأنها وسط بحر ملىء بالأمواج العالية المحاصرة لها



نموذج للصاروخ آرو الإسرائيلى

الصواريخ الدفاعية الإسرائيلية

لذا فالترسانة العسكرية الإسرائيلية مليئة بأنواع متقدمة من الصواريخ المختلفة والتى يصعب على كثير من الدول المتقدمة صناعتها، فلديها صواريخ تحمل رءوسا نووية، وأخرى تحقق الردع على المستويين التكتيكى والاستراتيجى واستطاعت أن تضم نوعا من أكثر الصواريخ تعقيدا اشتركت معها الولايات المتحدة الأمريكية فى تطويره، وهو من طراز «هيتس» المضاد للصواريخ، وخلال ١٥ عاما كاملة من الابحاث والدراسات تم ادخاله فى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية عام ٩٨ وأطلقت عليه اسرائيل اسما عبريا وهو «أرو» كما احتفلت اسرائيل فى شهر ابريل الماضى بانتاج أول بطارية للصاروخ «أرو» وملحقاته من نظام ساتيرون لادارة المعارك، وتم انتاجه لمواجهة الصواريخ من طرازات سكود العراقية وشهاب ٣و٤ الايرانية ويستطيع اعتراضها على بعد ٧٠ كيلو مترا ويتم تدميرها.

كما تمتلك الصاروخ الأمريكى الباتريوت الذى حصلت عليه عام ١٩٩٠ اثناء حرب الخليج الثانية وبعد اطلاق العراق عدة صواريخ سكود على بعض المدن الإسرائيلية

إعداد:

جميل عفيفى

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جميل عفيفي
الموضوع الفرعي :	موقف اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٥ / / ٢٠٠٠

الصواريخ الهجومية

أما بالنسبة للصواريخ الهجومية الإسرائيلية فلديها العديد منها فتشير الإحصاءات إلى أنها تمتلك ٢٠٠ صاروخ أرض ـ أرض من طراز لانس الأمريكية الصنع، ومعها ١٢ قاذفة ، ويبلغ مداها ١٢٠ كيلو مترا، ويستطيع الصاروخ أن يحمل رأسا مدمرا زنة ٤٠٠ كيلو جرام، كما أنها تمتلك ٣٠٠ صاروخ من طراز أريحا ـ ١ ومخصص لها ١٦ قاذفة ويبلغ مداه ٥٠٠ كيلو متر ويحمل رأسا مدمرا زنة ٥٠٠ كيلو جرام، و٣٠٠ صاروخ من طراز أريحا ـ ٢ حيث يبلغ مداه ١٣٥٠ كيلو مترا، وله ١٦ قاذفة ويستطيع حمل رأس مدمر وزنه ١٠٠٠كجم، أو حمل رأس نووي قوته ٢٠ كيلو جراما، واستمرت عمليات تطوير صواريخ أريحا وتم انتاج أريحا ـ٣ حيث بلغ مداه ٢٥٠٠ كيلو متر، ولاتزال الابحاث مستمرة في تطوير عائلة أريحا.

كما قامت اسرائيل بتطوير صاروخ كروز الأمريكي المزود بمحركات «هاريون تربو» وهذا صاروخ متحرك ، ويصل مداه الي ٣ الاف كيلو متر، كما يمكن إطلاق ٤ صواريخ دفعة واحدة، من فوق احدى الشاحنات ويتميز بالقدرة على الطيران المنخفض، وعلى بعد ثابت من مسطح الأرض للتخلص من الكشف الراداري، والهروب من الدفاعات الجوية الأرضية، ومزود بحاسب الكتروني يعمل بذاكرة مدونة عليها التضاريس الأرضية من خريطة فضائية معدة مسبقا.

أما بالنسبة للصواريخ أرض ـ جو وجو ـ أرض فإن ترسانتها تزخر بالعديد من الطرازات المختلفة منها الصاروخ هوك الأمريكي الصنع والذى يتعامل مع الطيران المنخفض، كما تنتج اسرائيل صواريخ من هذا النوع من طراز «بوباي».

الصواريخ الفضائية

ولم تتوقف اسرائيل عند انتاج الصواريخ الدفاعية والهجومية فقط، ولكنها استطاعت أن تغزو الفضاء بصواريخ من إنتاجها، فقد استطاعت، إنتاج الصاروخ «شافيت الذى خصص لرفع أول قمر صناعى اسرائيلي للفضاء تحت اسم افق ـ ١ فى عام ١٩٨٨ حيث أطلق من قاعدة بلماجيم» على البحر الأبيض المتوسط كما أطلق القمر الصناعى أفق ٢ فى ابريل ١٩٩٠ بواسطة نفس الصاروخ وفى ابريل من عام ٩٥ انطلق الصاروخ شافيت محملا بالقمر الصناعى أفق ـ ٣ وأفق ـ ٤ فى عام ١٩٩٨ وفى مايو من عام ٩٦ أطلق القمر الصناعى الاسرائيلى «عاموس ١» بواسطة الصاروخ الفرنسى ايريان ٤ ، وأطلق القمر «تكسات ١ فى عام ٩٥ بواسطة الصاروخ الروسى» اس ـ اس ٢٥

وقد حصلت اسرائيل على مساعدات من عدة دول لتطوير صواريخها وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها استغلت تفكك الاتحاد السوفيتى فى إيجاد علاقة مع العلماء الروس في مجال الصواريخ، كما استطاعت اسرائيل فى عام ٩١ شراء مساحات من قاعدة بايكونو الفضائية فى كازاخستان وذلك مقابل ١٠ مليارات دولار وقد قدمت جميع التسهيلات أمام العلماء الإسرائيليين وبذلك أصبحت كل اسرار الانشطة الاقتصادية فى حوزة اسرائيل بما فى ذلك قاعدة اطلاق الاقمار الصناعية التى أنشئت عام ١٩٨٨ وكذا اسرار أحدث صواريخ الاطلاق، وأقواها وهو الصاروخ (انرجيا) والتطوير المخطط إجراؤه لمحطة الفضاء مير، كما يوجد في هذه القاعدة معمل أبحاث الليزر الذى سيشرف على بناء أسلحة الليزر المخصصة لتدمير الاقمار الصناعية، وبموجب هذ الصفقة قامت اسرائيل بنزع حصيلة ضخمة من الخبرات الفضائية الروسية.

لقد استطاعت اسرائيل أن تمتلك ترسانة صاروخية ضخمة تتفوق بها على دول الشرق الاوسط وهو مايعد تحديا حقيقيا، حيث يمكن أن تصل هذه الصواريخ الى عمق اى دولة ترغب اسرائيل فى تهديدها، كما أن الشيء الأخطر هو مقدرة هذه الصواريخ على حمل رءوس الدمار الشامل من الأسلحة النووية والكيمائية والجرثومية، وفى ظل عدم توقيعها على معاهدة الحد من أسلحة الدمار الشامل، بجانب ان اسرائيل تدخل حاليا فى مفاوضات السلام مع الاطراف العربية، فكيف لهذه الدول أن توقع على المعاهدات السلمية، في ظل التطور والتحديث المستمرين فى الاسلحة الإسرائيلية الفتاكة؟

